

التمهيد

لِمَا فِي الْمُوطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ
مُرْتَبَأً عَلَى الْأُبُوابِ الْفَقَرَةِ لِلْمُوطَأِ

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عِمْرَانَ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ

٣٦٨ - ٤٦٣ هـ

الطبعة الوحيدة الكاملة والمرتببة والمحققة على عدة نسخ خطية

تَحْقِيقُ

أَسَامَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

الْمَجْلَدُ الثَّامِنُ

النَّاشِرُ

إِلْفَارُوقُ الْحَدِيثِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة علمية مستحدثة، أو الاقتباس من تخريجاته الحديثية، أو تعليقاته العلمية، أو تصويره دون موافقة خطية من الناشر، ولا يحق لأى جهة أو شخص إعطاء إذن بذلك سوى الناشر .

طبعة مزيّدة ومنقّحة

الناشر: **إفكار ووقائع للطباعة والنشر**

خلف ٦٠ ش راتب باشا - حدائق شبرا

ت: ٤٣٠٧٥٢٦ - ٢٠٥٥٦٨٨ القاهرة

اسم الكتاب: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**

مرتباً على الأبواب الفقهية للموطأ

تأليف: الإمام الحافظ ابن عبد البر الأندلسي

تحقيق: أسامة بن إبراهيم

رقم الإيداع: ٢٠٠١/٤٣٣١

الترقيم الدولي: 977-5704-37-5

الطبعة: الرابعة

سنة النشر: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

طباعة: **إفكار ووقائع للطباعة والنشر**



كتاب

الحج

(القسم الأول)

كتاب الحج

١ - باب الغسل للإهلال

(٣١٣/١٩) ١ - مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله فقال : «مرها فلتغتسل ثم [لتهل]^(١)».

قال أبو عمر : هكذا هذا الحديث في الموطأ مرسلًا عند جماعة الرواة عن مالك ، لم يختلفوا فيه فيما علمت ، إلا أن بعض رواة الموطأ يقول فيه عن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن أسماء [منهم : القعني ، وابن بكير ، وابن مهدي ، ويحيى بن يحيى النيسابوري]^(٢) .

وبعضهم يقول فيه : عن أسماء أنها ولدت [كما قال يحيى منهم : ابن وهب ومعن ، وابن القاسم ، وقتيبة بن سعيد وغيرهم]^(٣) ، والقاسم لم يلق أسماء بنت عميس ، فهو مرسل في رواية مالك ؛ وقد [أسنده وجوده]^(٤) سليمان بن بلال .

حدثنا سعيد بن نصر ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا ابن وضاح ، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال قال : حدثني يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد يحدث عن أبيه ، عن أبي بكر

(١) كذا في (ج) ، (د) ، (هـ) ووقع في المطبوع : [أهل] .

(٢) زيادة من (د) .

(٣) زيادة من (د) .

(٤) كذا في (د) ، (هـ) ووقع في المطبوع : [ذكره] .

الصديق - أنه خرج حاجا مع رسول الله ﷺ ومعه امرأته أسماء بنت عميس ، فولدت بالشجرة - محمد بن أبي بكر ، فأتى أبو بكر النبي ﷺ فأخبره ، فأمره رسول الله ﷺ أن يأمرها أن تغتسل ، ثم تهل بالحج ، ثم تصنع ما يصنع الناس ، إلا أنها لا تطوف بالبيت^(١) .

وقد روي عن سعيد بن المسيب أيضا من وجوه صحاح ، وهو أيضا مرسل ؛ ومنهم من يجعل حديث سعيد من قول أبي بكر ، كذلك رواه ابن عينة ، عن عبد الكريم الجزري ، ويحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن أسماء بنت عميس نفست بذى الخليفة محمد بن أبي بكر ، فأمر أبو بكر أن تغتسل ثم تهل .

ورواه ابن وهب عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد ، وعمرو بن الحارث أنهم [أخبروه عن]^(٢) ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ أمر أسماء بنت عميس أم عبد الله بن جعفر - وكانت عاركا - أن تغتسل ثم تهل بالحج .

قال ابن شهاب : فلتفعل المرأة في العمرة ما تفعل في الحج . وروى هذا الحديث متصلا من وجوه من حديث عائشة ، وجابر ، وابن عمر .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، قال حدثنا عبدة ، عن عبيد الله ، عن عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : نفست أسماء بنت عميس

(١) أخرجه النسائي (١٢٧/٥) وابن ماجه رقم : (٢٩١٢) قال البخاري في تاريخه (١٢٤/١) ترجمة محمد بن أبي بكر روى عنه ابنه القاسم يختلفون في حديثه . ا. هـ وذكر الغلابي أنه لم يدرك أباه قلت : ومحمد بن أبي بكر لم يدرك أباه أيضاً لأنه توفي رضي الله عنه ولمحمد ثلاث سنين .

(٢) كذا في (ج) ، (د) ، (هـ) ووقع في المطبوع : [أخبروه من] .

بمحمد بن أبي بكر بالشجرة ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تغتسل [وترجل] (١) وتهل (٢) .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، وأحمد بن زهير ، قال حدثنا إسحاق بن محمد الفروي ، قال حدثنا عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن أبا بكر خرج مع النبي ﷺ ومعه أسماء بنت عميس ، حتى إذا كان بذى الحليفة ، ولدت أسماء محمد بن أبي بكر ، فاستفتى لها أبو بكر النبي ﷺ فقال : «مرها فلتغتسل ثم تهل» .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد ابن زهير ، قال حدثنا إسحاق بن محمد الفروي ، قال حدثنا عبد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه عن عائشة - فذكره ؛ ولهذا الاختلاف في إسناده هذا الحديث أرسله مالك - والله أعلم . فكثيرا ما كان يصنع ذلك (٣) ، وقد روى قصة أسماء هذه جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر في الحديث الطويل ، وهو حديث صحيح (٤) .

وروى ابن عباس عن النبي ﷺ في الحائض والنفساء هذا المعنى ، وهو صحيح مجتمع عليه ، لا خلاف بين العلماء فيه كلهم ، يأمر النفساء بالإغتسال

(١) كذا في : (ج) ، (د) ووقع في المطبوع : [ترجل] بالحاء وفي (هـ) : [تغتسل وتهل] فقط ليس فيها هذه الكلمة وما في : (هـ) موافق لما في المطبوع من سنن أبي داود .

(٢) سنن أبي داود رقم : (١٧٤٣) وأخرجه مسلم (٨/١٨٧) .

(٣) وقال أبو عمر في الاستذكار (٩/١١) : مسند مالك أقوى وأثبت من مسانيد هؤلاء لما ترى من اختلافهم في إسناده والفروي ضعيف . ١ . هـ .

قلت : ورجح الدارقطني في العلل (١/٢٧١) رواية مالك عن عبد الرحمن عن القاسم أن أسماء على غيرها .

(٤) رواه مسلم (٨/١٨٨) .

على ما في هذا الحديث وتهل بحجها وعمرتها، وهي كذلك؛ وحكمها حكم الحائض، تقضي المناسك كلها وتشهدها، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا محمد بن عيسى، وإسماعيل بن إبراهيم أبو معمر، قال حدثنا مروان بن شجاع، عن خصيف، عن عكرمة، ومجاهد وعطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «النفساء والحائض إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت»^(١).

قال أبو داود: ولم يذكر ابن عيسى عكرمة ومجاهد، قال عن عطاء، عن ابن عباس.

قال أبو عمر: في أمر رسول الله ﷺ أسماء وهي نفساء - بالغسل عند الإهلال، وقوله في الحائض والنفساء أنهما تغتسلان ثم تحرمان؛ - دليل على تأكيد الغسل للإحرام، إلا أن جمهور أهل العلم لا يوجبونه، وهو عند مالك وأصحابه سنة مؤكدة، لا يرخصون في تركها إلا من عذر بين.

وروى ابن نافع عن مالك أنه استحب الأخذ بقول ابن عمر في الاغتسال للإهلال بذئ الحليفة، وبذئ طوى لدخول مكة، وعند الرواح إلى عرفة. قال: ولو تركه تارك من غير عذر لم أر عليه شيئا.

وقال ابن القاسم: لا يترك الرجل ولا المرأة الغسل عند الإحرام إلا من ضرورة قال: وقال مالك: إن اغتسل بالمدينة - وهو يريد الإحرام ثم مضى من فوره إلى ذي الحليفة فأحرم، فأرى غسله مجزيا عنه. قال: وإن اغتسل بالمدينة غدوة، ثم أقام إلى العشى ثم راح إلى ذي الحليفة فأحرم، قال: لا يجزئه الغسل إلا أن يغتسل ويركب من فوره، أو يأتي ذا الحليفة فيغتسل إذا أراد الإحرام.

(١) أخرجه أبو داود رقم: (١٧٤٤) وخصيف ضعيف لا يحتج به.

قال أحمد بن [المعدل]^(١) عن عبد الملك بن الماجشون : الغسل عند الإحرام لازم، إلا أنه ليس في تركه ناسيا ولا عامدا - دم ولا فدية، قال : وإن ذكره بعد الإهلال، فلا أرى عليه غسلا، ولم أسمع أحدا قاله؛ قال : فالحائض تغتسل، لأنها من أهل الحج، وكذلك النفساء تغتسلان للإحرام والوقوف بعرفة.

. وقال ابن نافع عن مالك : لا تغتسل الحائض بذي طوى، لأنها لا تطوف بالبيت. وقد روى عن مالك أنها تغتسل كما تغتسل غير الحائض وإن لم تطف. وذكر ابن خواز بندا - أن مذهب مالك في الغسل للإهلال : أنه سنة، قال : وهو أؤكد عنده من غسل الجمعة، ولا يجوز ترك السنة اختيارا؛ قال : ومن تركه، فقد أساء؛ وإحرامه صحيح كمن صلى الجمعة على غير غسل. قال : وقال الشافعي : ينبغي لكل من أراد الإحرام أن يغتسل، فإن لم يفعل، فقد أساء - إن تعمد ذلك، ولا شيء عليه.

قال : وقال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري : يجزئه الوضوء، وهو قول إبراهيم، وقال أهل الظاهر : الغسل عند الإهلال واجب على كل من أراد أن يحرم بالحج - طاهرا كان أو غير طاهر. وقد روى عن الحسن البصري ما يدل على هذا المذهب. قال الحسن : إذا نسي الغسل عند إحرامه، فإنه يغتسل إذا ذكر. وقد روى عن عطاء إيجابه، وروى عنه أن الوضوء يكفي [منه]^(٢).



(١) كذا في : (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع [المعدل] بالذال المنقوطة وهو خطأ وهو أحمد بن بن أبي عمران المعدل.

(٢) كذا في : (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع [عنه]

٢ - باب غسل المحرم

(٤/ ٢٦٠) ١- مالك، عن زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أن ابن عباس والمصور بن مخرمة، اختلفا بالأبواء؛ فقال ابن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه؛ قال: فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري، فوجدته يغتسل بين القرنين، وهو يستر بثوب، قال: فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ قلت أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسالك كيف كان رسول الله ﷺ وسلم يغسل رأسه وهو محرم؟ قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب، فطأطأ حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصبب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل^(١).

قال أبو عمر: روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه فذكره ولم يتابعه على إدخال نافع بين زيد بن أسلم وبين إبراهيم بن عبد الله بن حنين، أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمت، وذكر نافع في هذا الإسناد عن مالك، خطأ عندي لا أشك فيه، فلذلك لم أر لذكره في الإسناد وجهًا، وطرحته منه كما طرحه ابن وضاح وغيره، وهو الصواب إن شاء الله، وهذا مما يحفظ من خطأ يحيى بن يحيى في الموطأ وغلطه. ومثل هذا من غلظه الواضح أيضًا روايته في كتاب الحج أيضًا عن مالك عن نافع عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، أن رسول الله ﷺ أهدى جملاً كان لأبي جهل بن هشام، وهذا غلط غير مشكل، وليس لذكر نافع في هذا الإسناد وجه، وإنما رواه

(١) أخرجه البخاري (٤/ ٦٦) ومسلم (٨/ ١٧٦).

مالك عن عبد الله بن أبي بكر، لا عن نافع، وكذلك هو عند كل من روى الموطأ عن مالك.

وقد روى عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين هذا: ابن شهاب، ونافع مولى عبد الله بن عمر، وزيد بن أسلم، ومحمد بن عمرو، ومحمد بن إسحاق، والحارث بن أبي ذباب، ويزيد بن أبي حبيب، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن، وموسى بن عبيدة، وغيرهم.

وحنين جد إبراهيم هذا، يقال إنه مولى العباس بن عبد المطلب، وقيل مولى على بن أبي طالب، - فالله أعلم.

واختلف على إبراهيم بن عبد الله بن حنين هذا، في حديثه عن أبيه عن على عن النبي ﷺ في النهي عن القراءة في الركوع، والتختم بالذهب، اختلافا يدل على أنه لم يكن بالحافظ - والله أعلم.

وسنذكر ذلك في باب حديث نافع من كتابنا هذا إن شاء الله (١).

وروى هذا الحديث ابن عيينة، عن زيد بن أسلم بإسناده؛ وقال في آخره: قال المسور بن مخرمة لابن عباس: والله لا ماريتك أبدا.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا الخشني، حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، حدثنا زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، قال: تمارى ابن عباس والمسور بن مخرمة في المحرم يغسل رأسه بالماء - وهما بالعرج، فأرسلوني إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله، قال: فأتيته وهو يغتسل بين قرني البئر، فسلمت عليه، فرفع رأسه وضم ثوبه إلى صدره، حتى أنى لأنظر إلى صدره؛ فقلت أرسلني إليك ابن أخيك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ قال فغرف

(١) انظر كتاب الصلاة رقم (٦) حديث رقم (١) فهناك التعليق على هذا الحديث.

الماء على رأسه وأمر على رأسه فأقبل به وأدبر، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل ؛ فقال المسور : والله لا ماريتك أبدا .

وفى هذا الحديث من الفقه، أن الصحابة إذا اختلفوا، لم تكن الحجة في قول واحد منهم، إلا بدليل يجب التسليم له من الكتاب أو السنة ؛ ألا ترى أن ابن عباس، والمسور بن مخرمة - وهما من فقهاء الصحابة ، وإن كانا من أصغرهم سنا اختلفا، فلم يكن لواحد منهما حجة على صاحبه، حتى أدلى ابن عباس بالسنة ففلج وهذا يبين لك أن قول النبي ﷺ : أصحابي كالنجوم^(١) . هو على ما فسر المزني وغيره من أهل النظر ، أن ذلك في النقل ، لأن جميعهم ثقات مأمونون عدل رضى، فواجب قبول ما نقل كل واحد منهم وشهد به على نبيه ﷺ، ولو كانوا كالنجوم فى آرائهم واجتهادهم إذا اختلفوا ، لقال ابن عباس للمسور : أنت نجم وأنا نجم، فلا عليك ، وبأينا اقتدى في قوله فقد اهتدى ؛ ولما احتاج إلى طلب اليقينة والبرهان من السنة على صحة قوله .

وسائر الصحابة - رضى الله عنهم - إذا اختلفوا حكمهم في ذلك كحكم ابن عباس والمسور بن مخرمة سواء ، وهم أول من تلا : ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾ . قال العلماء : إلى كتاب الله ، وإلى سنة نبيه ﷺ، فإن قبض ، فإلى سته . ألا ترى أن ابن مسعود قيل له : إن أبا موسى الأشعري قال في أخت وابنة، وابنة ابن : إن للإبنة النصف وللأخت النصف، ولا شئ لبنت الابن ؛ وأنه قال للسائل : ائت ابن مسعود ، فإنه سيتابعنا . فقال ابن مسعود : قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ؛ بل أفضى فيها بقضاء رسول الله ﷺ : «البنت النصف، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللأخت»^(٢) .

(١) ذكر ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٠) طرق هذا الحديث وبيان ضعفها ونقل عن البزار تضعيف أهل الحديث لهذا الحديث . فانظر الكلام عليه هنالك .

(٢) أخرجه البخاري (١٢/ ١٨) .

وبعضهم لم يرفع هذا الحديث ، وجعله موقوفا على ابن مسعود ، وكلهم روى فيه أنه تلا : ﴿قد ضللت إذا﴾ الآية .

وفي الموطأ^(١) أن أبا موسى أفتى بجواز رضاع الكبير ، فرد ذلك عليه ابن مسعود ، فقال أبو موسى : لا تسئلوني ، ما دام هذا الخبر بين أظهركم .

وروى مالك أن ابن مسعود رجع عن قوله في الربية ، إلى قول أصحابه بالمدينة . وهذا الباب في اختلاف الصحابة ، ورد بعضهم على بعض ، وطلب كل واحد منهم الدليل والبرهان على ما قاله من الكتاب والسنة إذا خالفه صاحبه ؛ أكبر من أن يجمع في كتاب ، فضلا عن أن يكتب في باب ، والأمر فيه واضح .

وإذا كان هذا محل الصحابة رضي الله عنهم - وهم أولو العلم والدين والفضل ، وخير أمة أخرجت للناس ، وخير القرون ، ومن قد رضي الله عنهم ، وأخبر بأنهم رضوا عنه ، وأثنى عليهم بأنهم الرحماء بينهم ، الأشداء على الكفار ، الركع السجد ، وأنهم الذين أوتوا العلم : قال مجاهد وغيره في قول الله عز وجل : ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾ .

قال : أصحاب محمد ﷺ ، إلى كثير من ثناء الله عز وجل عليهم ، واختياره إياهم لصحبة نبيه ﷺ ، فإذا كانوا - وهم بهذا المحل من الدين والعلم - لا يكون أحدهم على صاحبه حجة ، ولا يستغنى عند خلاف غيره له عن حجة من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ - فمن دونهم أولى وأحرى أن يحتاج إلى أن يعضد قوله بوجه يجب التسليم له :

حدثني أحمد بن فتح ، قال : حدثنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي ،

(١) انظر كتاب الرضاع باب رقم : (٢) . حديث رقم : (٣) .

قال: حدثنا عبيد الله بن عمر بن عبد العزيز العمري، قال: حدثنا الزبير بن بكار، قال حدثنا سعيد بن داود بن أبي زنبر، عن مالك بن أنس، عن داود بن الحصين، عن طاوس، عن عبد الله بن عمر، قال: «العلم ثلاثة أشياء: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدري» .

وروى ابن وهب قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد المعافري، عن عبد الرحمن ابن رافع التنوخي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: «العلم ثلاثة، فما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، وسنة قائمة، وفريضة عادلة»^(١).

وقال إسماعيل القاضي: حدثنا أبو ثابت عن ابن وهب قال: قال مالك: الحكم حكمان: حكم جاء به كتاب الله، وحكم أحكمته السنة، قال: ومجتهد رأيه فلعله يوفق، قال: ومتكلف فطعن عليه .

وذكر ابن وضاح عن محمد بن يحيى عن ابن وهب قال: قال لي مالك: الحكم الذي يحكم به الناس حكمان: ما في كتاب الله، أو أحكمته السنة، فذلك الحكم الواجب، وذلك الصواب. والحكم الذي يجتهد فيه الحاكم برأيه، فلعله يوفق. وثالث متكلف، فما أحرأه أنه لا يوفق.

قال: وقال لي مالك: الحكمة والعلم - وقال مرة: والفقه - نور يهدي به الله من يشاء من خلقه، ويؤتاه من أحب من عباده وليس بكثرة المسائل.

قال أبو عمر: إجماع الصحابة حجة ثابتة، وعلم صحيح، إذا كان طريق ذلك الإجماع التوقيف، فهو أقوى ما يكون من السنن؛ وإن كان اجتهاداً، ولم يكن في شيء من ذلك مخالفاً، فهو أيضاً علم وحجة لازمة -

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٨٥) وابن ماجه: (٥٤) والتنوخي: ضعيف منكر الحديث، وكذا المعافري الإفريقي ضعيف جداً .

قال الله عز وجل: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾. وهكذا إجماع الأمة، إذا اجتمعت على شيء، فهو الحق الذي لا شك فيه، لأنها لا تجتمع على ضلال وما عدا هذه الأصول، فكما قال مالك - رحمه الله - وقد تفصينا الأقاويل في هذا الباب، في كتابنا في العلم، فمن أحب تأمله هناك، وبالله تعالى التوفيق.

وفي هذا الحديث دليل - والله أعلم على أن ابن عباس قد كان عنده في غسل المحرم رأسه، علم عن رسول الله ﷺ أنبأه ذلك أبو أيوب أو غيره؛ لأنه كان يأخذ علم أصحاب رسول الله ﷺ في السنن وغيرها عن جميعهم، ويختلف إليهم؛ ألا ترى إلى قول عبد الله بن حنين لأبي أيوب رحمه الله: أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ ولم يقل هل كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ على حسبما اختلفا فيه، فالظاهر والله أعلم أنه قد كان عنده من ذلك علم.

واختلف أهل العلم في غسل المحرم رأسه بالماء، فكان مالك لا يجيز ذلك للمحرم ويكرهه له، ومن حجته أن عبد الله بن عمر، كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام.

قال مالك: فإذا رمى المحرم جمرة العقبة جاز له غسل رأسه وإن لم يحلق قبل الحلق لأنه إذا رمى جمرة العقبة فقد حل له قتل القمل، وحلق الشعر، وإلقاء التفث، ولبس الثياب؛ قال: وهذا الذي سمعت من أهل العلم.

وعند جويرية في هذا الباب عن مالك، حديث غريب صحيح؛

حدثناه عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال حدثنا ابن الأعرابي. وحدثنا محمد، قال حدثنا علي بن عمر الحافظ، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا أبو داود السجستاني، حدثنا سوار بن سهل القرشي، حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، حدثنا جويرية عن مالك،

عن الزهري عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي؛ أنه رأى قيس بن سعد بن عبادة، غسل أحد شقي رأسه بالشجرة، ثم التفت فإذا هديه قد قلدت، فقام فأهل قبل أن يغسل شق رأسه الآخر (١).

وقال الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، وداود: لا بأس بأن يغسل المحرم رأسه بالماء؛ وكان عمر بن الخطاب يغسل رأسه بالماء وهو محرم، ويقول: لا يزيده الماء إلا شعثا.

ورويت الرخصة في ذلك أيضا عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعليه جماعة التابعين، وجمهور فقهاء المسلمين.

وقد اجمعوا أن المحرم يغسل رأسه من الجنابة، وأتباع مالك في كراهيته للمحرم غسل رأسه بالماء قليل، وقد كان ابن وهب وأشهب يتغاطسان وهما محرمان مخالفة لابن القاسم في إيجابته من ذلك؛ وكان ابن القاسم يقول: إن من غمس رأسه في الماء، أطمع شيئا، خوفا من قتل الدواب، ولا بأس عند جميعهم أن يصب الماء على المحرم لحر يجلده.

وكان أشهب يقول لا أكره للمحرم غمس رأسه في الماء، قال وما يخاف في الغمس، ينبغي أن يخاف مثله في صب الماء على الرأس من الحر.

وأما غسل المحرم رأسه بالخطمي والسدر، فالفقهاء على كراهية ذلك، هذا مذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة وأصحابهم. وكان مالك، وأبو حنيفة يريان الفدية على المحرم إذا غسل رأسه بالخطمي.

وقال أبو ثور: لا شيء عليه إذا فعل ذلك. وكان عطاء، وطاوس، ومجاهد، يرخصون للمحرم إذا كان قد لبد رأسه في غسل رأسه بالخطمي ليلين.

(١) أخرجه البخاري (١٢٦/٤) في كتاب الجهاد من طريق الليث عن عقيل عن الزهري وذكر ابن حجر في التكت الظراف (٢٨٥/٨) أن أبا داود أخرجه في مسند مالك.

وروى عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك، ويحتمل أن يكون هذا من فعل ابن عمر بعد رمى جمرة العقبة، وكان رضي الله عنه إذا لبس، حلق، فإنما كان فعله ذلك والله تعالى أعلم عونا على الحلق.

واحتج بعض المتأخرين على جواز غسل المحرم رأسه بالخطمي، بأن النبي ﷺ أمر بالمحرم الميت أن يغسلوه بماء وسدر، وأمرهم أن يجنبوه ما يجتنب المحرم^(١)، وقال: فدل ذلك على إباحة غسل رأس المحرم بالسدر، قال: والخطمي في معناه.

قال أبو عمر: هذا حديث اختلف الفقهاء في القول به، وليس هذا موضع الكلام فيه. واختلفوا أيضا في دخول المحرم الحمام فكان مالك وأصحابه يكرهون ذلك، ويقولون: من دخل الحمام فتدلك وأنقى الوسخ، فعليه الفدية. وكان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وداود بن علي، لا يرون بدخول المحرم الحمام بأسا.

وروى عن ابن عباس من وجه ثابت، أنه كان يدخل الحمام وهو محرم.

وفي هذا الحديث أيضا استتار الغاسل عند الغسل، ومعلوم أن الذي كان يستتره بالثوب لا يطلع منه على ما يستتره به عن مثله، فالسترة واجبة على القريب والبعيد، قال رسول الله ﷺ: «استر عورتك إلا عن زوجتك أو أمتك»^(٢). وهذا معناه عند الحاجة إلى ذلك لا غير.

(١) أخرجه البخاري (١٦٣/٣) ومسلم (١٧٩/٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٥) وأبي داود (٤٠١٦) والترمذي (٢٧٦٩) من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وهو طريق ضعيف لضعف بهز، وجهالة حال أبيه - كما تكلمنا عليه من قبله.

وسياتي في ستر العورة ما فيه كفاية في باب ابن شهاب إن شاء الله تعالى (١).

وأما قوله يغتسل بين القرنين، فقال ابن وهب: القرنان العمودان المبنيان للذان فيهما السانية على رأس الجحفة.

وقال غيره: هما حجران مشرفان، أو عمودان على الحوض يقوم عليهما السقاة.



(١) انظر كتاب الجماعة باب الرخصة في الصلاة في ثوب واحد حديث رقم (٢) .

٣ - باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإجماع

(١٥/١٠٣) ١ - مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا القمص، ولا العمائم، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعلين فيلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران ولا الورس»^(١).

قال أبو عمر: كل ما في هذا الحديث فمجتمع عليه من أهل العلم أنه لا يلبسه المحرم ما دام محرماً.

ورواه ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله سواء^(٢).

رواه عن ابن شهاب معمر، وابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم، وليس هذا الحديث عند مالك عن ابن شهاب؛ وفي معنى ما ذكر في هذا الحديث من القمص والسراويلات والبرانس، يدخل المخيط كله بأسره، فلا يجوز لباس شيء منه للمحرم عند جميع أهل العلم؛ وأجمعوا أن المراد بهذا الخطاب في اللباس المذكور الرجال دون النساء، وأنه لا بأس للمرأة بلباس القميص والدرع والسراويل والخمر والخفاف؛ وأجمعوا أن الطيب كله لا يجوز للمحرم أن يقربه متطيباً به زعفراناً كان أو غيره، وإنما اختلفوا فيمن تطيب قبل إحرامه، هل له أن يبقى الطيب على نفسه وهو محرم أم لا؟ وقد ذكرنا ما للعلماء في ذلك في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا والحمد لله^(٣)، وأجمعوا

(١) أخرجه البخاري (٤٦٩/٣) ومسلم (١٠٥/٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٤/١٥) ومسلم (١٠٧/٨).

(٣) انظر الباب رقم: (٥) حديث رقم: (٢).

أن إحرام الرجل في رأسه، وأنه ليس له أن يغطي رأسه لنهي رسول الله ﷺ المحرم عن لبس البرانس والعمائم، وهذا ما لا خلاف والحمد لله فيه.

وأجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها، وروى عن النبي عليه السلام أنه نهى المرأة الحرام عن النقاب والقفازين.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قام رجل فقال: يا رسول الله، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الحرم؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمائم ولا البرانس ولا الخفاف، إلا أن يكون أحد ليس له نعلان، فليلبس الخفين أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران، ولا الورس، ولا تنتقب المرأة الحرام، ولا تلبس القفازين».

قال أبو داود: روى هذا الحديث حاتم بن إسماعيل، ويحيى بن أيوب، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ على ما قال الليث. ورواه أبو قرة موسى بن طارق، عن موسى بن عقبة، عن نافع موقوفاً عن ابن عمر^(١).

(١) سنن أبي داود رقم: (١٨٢٥) وبقيّة كلامه: «وكذلك رواه عبيد الله بن عمر ومالك وأيوب موقوفاً - وإبراهيم بن سعيد المدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين» قال أبو داود: إبراهيم بن سعيد المدني شيخ من أهل المدينة ليس له كبير حديث^١. وهذا يبين لك ترجيح الوقف فيكفي اتفاق مالك وعبيد الله عن نافع حتى لا ينظر إلى غيرهما. وقد أخرج البخاري رواية الليث هذه (٦٣/٤) وقال: تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق في النقاب والقفازين وقال عبيد الله: «ولا الورس. وكان يقول: لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين» وقال مالك عن نافع عن ابن عمر: لا تنتقب المحرمة وتابعه ليث بن أبي سليم. انتهى وانظر تعليق ابن حجر عليه فقد فسر كلام البخاري وبين أوجه ترجيح الوقف.

قال أبو عمر: رفعه صحيح عن ابن عمر، رواه ابن اسحاق، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا؛ ورواه ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا أيضا، فهذا يصحح ما رواه الليث، وحاتم بن إسماعيل، ويحيى بن أيوب.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال حدثني أبي، عن ابن إسحاق، قال حدثني نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب، وما مسه الورس والزعفران من الثياب؛ ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر، أو خز، أو حلى، أو سراويل، أو قمص، أو خف.

قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن اسحاق عبدة، ومحمد بن سلمة إلى قوله: وما مس الورس والزعفران من الثياب ولم يذكرا ما بعده^(١).

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال أخبرنا أحمد بن شعيب، أخبرنا سويد بن نصر، أخبرنا عبد الله، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلا قام فقال: يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا القمص، ولا السراويلات، ولا الخفاف، إلا أن يكون رجل ليس له نعلان، فليلبس الخفين أسفل من الكعبين، ولا يلبس شيئا من الثياب مسه الزعفران والورس، ولا تتقب المرأة الحرام، ولا تلبس القفازين^(٢)؛ وعلى كراهية النقاب للمرأة جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار أجمعين؛ لم يختلفوا في كراهية الانتقاب والتبرقع للمرأة المحرمة، إلا شيء

(١) سنن أبي داود رقم (١٨٢٧).

(٢) سنن النسائي (٤/١٣٥).

روى عن أسماء بنت أبي بكر، أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة؛ وروى عن عائشة أنها قالت: تغطي المحرمة وجهها إن شاءت، وقد روى عنها أنها لا تفعل وعليه الناس.

وأما القفازان، فاختلفوا فيهما أيضا، فروى عن سعد بن أبي وقاص، أنه كان يلبس بناته وهن محرمات القفازين، ورخصت فيهما عائشة أيضا؛ وبه قال عطاء والثوري، ومحمد بن الحسن، وهو أحد قولي الشافعي؛ وقد يشبه أن يكون مذهب ابن عمر، لأنه كان يقول: إحرام المرأة في وجهها. وقال مالك: إن لبست المرأة القفازين افتدت، وللشافعي قولان في ذلك، أحدهما تفتدي، والآخر لا شيء عليها.

قال أبو عمر: الصواب عندي قول من نهى المرأة عن القفازين، وأوجب عليها الفدية، لثبوته عن النبي ﷺ ولا خلاف بين العلماء بعد ما ذكرنا في أنه جائز للمرأة المحرمة لباس القمص، والخفاف، والسراويلات، وسائر الثياب التي لا طيب فيها، وأنها ليست في ذلك كله كالرجل. وأجمعوا أن إحرامها في وجهها دون رأسها، وأنها تخمر رأسها، وتستتر شعرها وهي محرمة.

[واستحبوا]^(١) لها أن تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها سدلا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال إليها، ولم يجيزوا لها تغطية وجهها وهي محرمة إلا ما ذكرنا عن أسماء.

روى مالك، عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر، أنها قالت: «كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر الصديق»^(٢).

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [وأجمعوا أن] .

(٢) الموطأ (١/٢٦٨) .

وقد يحتمل أن يكون ما روي عن أسماء في ذلك، كنحو ما روي عن عائشة أنها قالت: «كنا مع رسول الله ﷺ ونحن محرمون، فإذا مر بنا راكب، سدلنا الثوب من قبل رؤوسنا، وإذا جاوزنا راكب رفعناه» (١).

وأجمعوا أن الرجل المحرم لا يخمر رأسه على ما تقدم ذكرنا له، واختلفوا في تخمير وجهه، فروى عن ابن عمر أنه قال: ما فوق الذقن من الرأس على المحرم أن لا يغطيه. وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه، وبه قال محمد بن الحسن الشيباني؛ وروى عن عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، أنهم كانوا يغطون وجوههم وهم محرمون:

ذكر مالك في موطئه عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، قال: أخبرني [القرافصة] (٢) بن عمير الحنفي، أنه رأى عثمان بن عفان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم

وعن عبد الله بن أبي بكر. عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان، ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه: كلوا، فقالوا: ولا تأكل؟ فقال: إني لست كهيتكم، إنما صيد من أجلي.

وعن [سعيد] (٣) بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وطاوس، أنهم أجازوا للرجل المحرم أن يغطي وجهه. وبه قال الثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبو ثور.

(١) أخرجه أبو داود (١٨٣٣) وابن ماجه (٢٩٣٥) وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف لا يحتج به .

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع : [القرافصة] بالقاف وهو خطأ والصواب ما أثبتناه كما في الموطأ .

(٣) كذا في (و) ووقع في المطبوع : [سعيد] خطأ.

وقال ابن القاسم: كره مالك للمحرم أن يغطي وجهه وأن يغطي ما فوق ذقنه؛ لأن إحرامه عنده في وجهه ورأسه قيل لابن القاسم: فإن فعل؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا، ولا أرى عليه شيئا لما جاء عن عثمان.

وقد روي عن مالك فيمن غطى وجهه وهو محرم أنه يفتدي.

وفي موضع آخر من كتاب ابن القاسم، قيل: أرأيت محرما غطى وجهه ورأسه في قول مالك؟ قال: قال مالك: إن نزع مكانه فلا شيء عليه، وإن تركه فلم ينزعه مكانه حتى انتفع بذلك افتدى.

قلت: وكذلك المرأة إذا غطت وجهها؟ قال: نعم إلا أن مالكا كان يوسع للمرأة أن تسدل رداءها من فوق رأسها على وجهها إذا أرادت سترا، وإن كانت لا تريد سترا، فلا تسدل.

وأجمعوا أن للمحرم أن يدخل الخباء، [والفسطاط]^(١)، وأن نزل تحت شجرة أن يرمي عليها ثوبا.

واختلفوا في استظلله على دابته، أو على المحمل: فروى عن ابن عمر أنه قال: أصبح لمن أحرمت له، وبعضهم يرفعه عنه؛ وكره مالك وأصحابه أن يستظل المحرم على محمله، وبه قال عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل؛ وروى عن عثمان بن عفان أنه كان يستظل وهو محرم، وأنه أجاز ذلك للمحرم؛ وبه قال عطاء بن أبي رباح، والأسود بن يزيد؛ وهو قول ربيعة، والثوري، وابن عيينة، والشافعي وأصحابه؛ وقال مالك: إن استظل المحرم في محمله افتدى، وقال الشافعي، وأبو حنيفة: لا شيء عليه.

قال: ولا بأس أن يستظل إذا جافى ذلك عن رأسه؛ وأجمعوا أن المحرم إذا وجد إزارا، لم يجوز له لبس السراويل.

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [والفساط].

واختلفوا فيه إذا لم يجد إزارا هل له لبس السراويل ؛ وإن لبسها على ذلك ، هل عليه فدية أم لا ؟ .

وفي الموطأ سئل مالك عما ذكر عن النبي ﷺ أنه قال : من لم يجد إزارا ، فلبس سراويل ؟ فقال مالك : لم أسمع بهذا ، ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم أن يلبسها ؛ قال : ولم يستثن فيها ، كما استثنى في الخفين ؛ وقول أبي حنيفة في ذلك كقول مالك ، ويرون على من لبس السراويل وهو محرم الفدية ، وسواء عند مالك وجد الإزار أو لم يجد .

وقال عطاء بن أبي رباح ، والشافعي ، وأصحابه ، والثوري ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وأبو ثور ، وداود : إذا لم يجد المحرم إزارا ، لبس السراويل ، ولا شيء عليه ؛ وحجة من ذهب إلى هذا .

ما حدثناه عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا سليمان بن حرب ، قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «السراويل لمن لم يجد الإزار ، والخف لمن لم يجد النعلين»^(١) .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا بكر بن حماد ، قال حدثنا مسدد ؛ وحدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث ، قالوا : حدثنا قاسم ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي ، قال حدثنا الحميدي ، قال حدثنا سفيان ، قال حدثنا عمرو بن دينار ، قال أخبرني أبو الشعثاء جابر بن

(١) سنن أبي داود (١٨٢٩) قال أبو داود : هذا حديث أهل مكة ومرجعه إلى البصرة إلى جابر بن زيد والذي تفرد به منه ذكر السراويل ولم يذكر القطع في الخف .

زيد، قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب على المنبر يقول: «من لم يجد النعلين، فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل»^(١).

وروى زهير عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله^(٢)، واختلفوا فيمن لم يجد نعلين هل يلبس الخفين ولا يقطعهما: فذهب عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن سالم القداح، وطائفة من أهل العلم غيرهما إلى أن من لم يجد نعلين لبس الخفين ولم يقطعهما؛ وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل، قال عطاء: وفي قطعهما فساد؛ وقال أكثر أهل العلم: إذا لم يجد المحرم نعلين، لبس الخفين وقطعهما أسفل من الكعبين؛ ومن قال بهذا مالك بن أنس، والشافعي، والثوري وأبو حنيفة، وإسحاق، وأبو ثور، وجماعة من التابعين.

وقال الشافعي: ابن عمر قد زاد على ابن عباس شيئا نقصه ابن عباس، وحفظه ابن عمر، وذلك قوله: وليقطعهما أسفل من الكعبين، والمصير إلى رواية ابن عمر أولى، وروى ابن وهب عن مالك، والليث، أن من لبس خفين مقطوعين أو غير مقطوعين إذا كان واجدا للنعلين، فعليه الفدية. وقال أبو حنيفة: لا فدية إذا لبسهما مقطوعين وهو واجد للنعلين. قال: ومن لبس السراويل، افتدى على كل حال وجد إزارا أو لم يجد، إلا أن يفتق السراويل.

واختلف قول الشافعي فيمن لبس الخفين مقطوعين وهو واجد للنعلين، فمرة قال: عليه الفدية، ومرة قال: لا شيء عليه؛ وقال مالك: من ابتاع خفين وهو محرم فجربها وقاسهما في رجله، فلا شيء عليه، وإن تركهما حتى منعه ذلك من حر أو برد أو مطر افتدى.

(١) مسند الحميدي رقم: (٤٦٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٩/٨).

قال أبو عمر : كان ابن عمر يقطع الخفين حتى للمرأة المحرمة ، وهذا شيء لا يقول به أحد من أهل العلم فيما علمت ، ولا بأس بلباس المحرمة الخفاف عند جميعهم ، وقد روى عن ابن عمر أنه انصرف عن ذلك :

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا قتيبة بن سعيد ، قال حدثنا ابن أبي عدي ، عن محمد بن إسحاق ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني سالم أن عبد الله بن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ، ثم حدثته صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها أن رسول الله ﷺ قد كان أرخص للنساء في الخفين ، فترك ذلك^(١) .

قال أبو عمر : هذا إنما كان من ورع ابن عمر وكثرة اتباعه ، ومع هذا ، فإنه استعمل ما حفظ على عمومته حتى بلغه فيه الخصوص .

ومما وصفت من ورعه وتوقفه ، ما حدثناه عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه وجد القر فقال : «يا نافع ألق على ثوبا ، قال : فألقيت عليه برسنا ؛ فقال : أتلقى علي هذا وقد نهى رسول الله ﷺ أن يلبسه المحرم^(٢)؟» ، ألا ترى أنه كره أن يلقي عليه البرنس ، وسائر أهل العلم إنما يكرهون الدخول فيه ولكنه رحمه الله استعمل العموم في اللباس ، لأن التغطية [والامتهان]^(٣) قد يسمى لباسا ، ألم تسمع الى قول أنس : فقمتم الى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس .

(١) سنن أبي داود رقم : (١٨٣١) والذي فيه : ذكرت لابن شهاب فقال حدثني سالم وكذا في تحفة الأشراف وابن إسحاق لا يحتج به وخاصة في الأحكام كما ذكر الإمام أحمد وفي الحديث أيضاً جهالة حال صفية بنت أبي عبيد .

(٢) سنن أبي داود رقم : (١٨٢٨) .

(٣) كذا في المطبوع وفي (و) وبهامش (و) : [والإستار] .

قال أسد ، وأبو ثابت ، وسحنون ، وأبو زيد : قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره للمحرم أن يدخل منكبه في القباء من غير أن يدخل يديه في كميّه ولا يزره عليه ؟ قال : نعم ، قلت : فكان يكره له أن يطرح قميصه على ظهره يتردى به من غير أن يدخل فيه ؟ قال : لا ، قيل له : فلم كره أن يدخل منكبيه في القباء إذا لم يدخل فيه ولم يزره ؟ قال : لأن ذلك دخول في القباء ولباس له ، فلذلك كرهه .

قال أبو عمر : كان أبو حنيفة وأصحابه ، وأبو ثور يقولون : لا بأس أن يدخل منكبيه في القباء ، وهو قول إبراهيم النخعي ؛ وكره ذلك الثوري ، والليث بن سعد ، والشافعي وقال عطاء : لا بأس أن يتردى به .

وجمله قول مالك وأصحابه : أن المحرم إذا أدخل كتفيه في قباء افتدى ، وإن لم يدخل كتفيه ، فلا شيء عليه ، وهو قول زفر وقول الشافعي .

وقال أبو حنيفة : لا فدية عليه إلا أن يدخل فيه يديه .

وقال مالك : إن عقد إزاره على عنقه افتدى ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا شيء عليه .

قال أبو عمر : روى عن ابن عمر أنه كره الهميان والمنطقة للمحرم ، وروى عن ابن عباس أنه أجاز ذلك للمحرم ، وكذلك روى عن عائشة أنها قالت : اوثق عليك نفقتك ، وأجاز ذلك جماعة فقهاء الأمصار متقدموهم ومتأخروهم ، وعن جماعة من التابعين بالحجاز والعراق مثل ذلك ؛ وقال إسحاق بن راهويه : ليس له أن يعقد السيور ، ولكن يدخل بعضها في بعض .

وقال مالك : أحب ما سمعت إلى في ذلك ، ما حدثني يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه : إنه لا بأس بذلك إذا جعل في طرفيها جميعا سيورا يعقد بعضها إلى بعض .

وقال ابن علية: قد أجمعوا على أن المحرم ليس له أن يعقد الهميان والإزار على وسطه ، والمنطقة مثل ذلك .

واختلفوا في المحرم يعصب رأسه وجسده عن ضرورة ، فقال مالك : لا يفعل ذلك أحد إلا من ضرورة فإن فعل ذلك من غير ضرورة فعليه الفدية ، وسواء في ذلك عنده الرأس والجسد وقال أبو حنيفة وأصحابه إن عصب رأسه يوما إلى الليل فعليه الفدية ، وكذلك إذا شد السير على رأسه أو حمل خرجه على رأسه ؛ قال : ولا يباس يضع يده على رأسه .

وقال مالك : لا بأس أن يحمل المحرم خرجه وجراجه على رأسه إذا كان فيه زاده واحتاج إلى ذلك ، كما أرخص له في حل منطقة نفسه ؛ قال : وأما لو تطوع بحمله ، أو أجره نفسه على ذلك ، لكان عليه الفدية ؛ قال : والأطباق والغراير ، [والأخرجة]^(١) في ذلك سواء ، وجمله قول مالك أنه سواء في المحرم لبس ناسيا أو عامدا ، أو تطيب أو حلق ناسيا أو عامدا لضرورة أو غير ضرورة ، عليه في ذلك كله الكفارة ؛ وهو مخير فيها إن شاء صام ثلاثة أيام ، وإن شاء أطعم ستة مساكين مدين ، مدين لكل مسكين ، وإن شاء ذبح شاة ؛ قال مالك : وإنما يكون الصيام والطعام مكان الهدى في فدية الأذى ، وجزاء الصيد لا غير ، قال : وأما دم المتعة أو الهدى الواجب على من عجز عن المشى ، أو وطئ أهله ، أو فاته الحج ؛ أو رجل ترك شيئا من الحج فيجبره بالدم ، أى شئ كان المتروك من حجه ؛ فإن هذا كله ، كصوم المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، هذا كله إذا لم يجد الهدى .

وقال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما : كل من لبس عامداً ، أو تطيب عامداً ، فليس بمخير في الكفارة ، وإنما عليه الدم لا غير ، قالوا : فإن كان ذلك

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع : [والأخرجة] بالحاء المهملة والصواب ما أثبتناه وهي جمع خرج .

من ضرورة ، فهو مخير على حسبما تقدم عن مالك : إن شاء صام ، وإن شاء نسك بشاة ، وإن أطعم ستة مساكين مدين ، مدين على حديث كعب بن عجرة ، وللشافعي فيمن لبس أو تطيب ناسيا قولان أحدهما : لا فدية عليه ، والآخر : عليه الفدية ..

وقال أبو حنيفة ، والثوري ، والليث بن سعد : الناسي والعامد في وجوب الفدية سواء .

وقال داود : لا فدية عليه إن لبس من ضرورة ، وإنما عليه الفدية إن لبس عامداً ؛ وإن حلق رأسه لضرورة فعليه الفدية وإن حلق شعر جسده ، فلا فدية عليه لضرورة ولا لغير ضرورة

قال أبو عمر: من لم ير على اللابس والجاهل شيئاً ، استدل بحديث يعلى بن أمية في الاعرابي الذي أحرم وعليه جبة وصفرة خلوق ، فأمره رسول الله ﷺ بتزع الجبة ، وغسل الخلوق ، ولم يأمره بفدية ، وقد ذكرنا هذا الخبر وأحكامه في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا ^(١) ، ومن أوجب الفدية على الناسي وغيره ، فحجته أن الفدية إنما وردت فيمن فعلها من ضرورة ، وذلك محفوظ في قصة كعب بن عجرة ، فالضرورة وغير الضرورة والنسيان وغيره في ذلك سواء ، لأنه إذا وجبت على من فعل ذلك من ضرورة ، فأحرى أن تجب على من فعل ذلك من غير ضرورة ، والناسي قياس على المضطر ، والعامد أحرى بذلك وأولى .

واختلفوا فيمن لبس أو تطيب في موطن ، فقال مالك : إن لبس القميص وال سراويل والعمامة والقلنسوة وما أشبه ذلك من الثياب في فور واحد ، وكانت حاجته إلى ذلك كله في فور واحد ، فعليه كفارة واحدة وكذلك إن تطيب مرارا في موطن واحد ، وفور واحد ، فعليه لكل مرة فدية ، فدية ؛ وبه قال

(١) انظر الباب رقم (٥) حديث رقم (٢).

أبو حنيفة ، والثوري ، والليث ، وهو أحد قولي الشافعي ؛ وقال محمد بن الحسن ، والأوزاعي وهو أحد قولي الشافعي أيضا : ليس عليه إلا كفارة أخرى ؛ وقد روى عن مالك أنه عليه في كل ما يلبس أو يتطيب فدية بعد فدية أبدا ، وأما الثوب المصبوغ بالورس والزعفران ، فلا خلاف بين العلماء أن لباس ذلك لا يجوز للمحرم على ما جاء في حديث ابن عمر هذا ، فإن غسل ذلك الثوب حتى تذهب ريح الزعفران منه وخرج عنه ، فلا بأس به عند جميعهم أيضا .

وكان مالك فيما ذكر ابن القاسم عنه يكره الثوب الغسيل من الزعفران والورس إذا بقى فيه من لونه شيء ، وقال : لا يلبسه المحرم وإن غسله إذا بقى فيه شيء من لونه ، إلا أن لا يجد غيره ؛ فإن لم يجد غيره ، صبغه بالمشق وأحرم فيه .

وقد روى يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية ، عن عبيد الله : هذا الحديث ، فقال فيه : «ولا تلبسوا ثوبا مسه ورس أو زعفران ، إلا أن يكون غسلا» .

وقال الطحاوي عن ابن أبي عمران : رأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني كيف يحدث بهذا الحديث ؟ فقال له عبد الرحمن بن مهدي : هذا الحديث عن أبي معاوية كما قال الحماني^(١) ؛ والورس نبات يكون باليمن كسبه العصفور ، صبغه ما بين الصفرة والحمرة ، ورائحته طيبة .

واختلفوا في العصفور ، فجملة مذهب مالك وأصحابه : أن العصفور ليس بطيب ، ويكرهون للحاج استعمال الثوب الذي يتنفض في جلده ، فإن فعل ، فقد أساء ولا فدية عليه عندهم وهو قول الشافعي .

(١) شرح معاني الآثار (١٣٧/٢) وقد وقع في المطبوع من الاستذكار (٣٨/١١) يحيى بن سعيد بدلاً من ابن معين والذي عند الطحاوي ابن معين . وقد سأل ابن أبي حاتم في العلل (٢٧١/١) أبا زرعة عن هذه اللفظة فقال أبو زرعة : أخطأ أبو معاوية في هذه اللفظة - إلا أن يكون غسلاً .

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : العصفري طيب ، وفيه الفدية على من
استعمل شيئاً منه في اللباس وغيره إذا استعمله وهو محرم ؛ فهذه جمل ما في
هذا الحديث من الأحكام والحمد لله على عونه ، لا شريك له .



٤ - باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام

(٢٩/١٧) ١- مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، انه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس، وقال: من لم يجد نعلين فليلبس خفين، وليقطعهما أسفل من الكعيبين^(١).

قال أبو عمر: وقد مضى القول في معنى هذا الحديث كله في باب نافع، عن ابن عمر، من كتابنا هذا، فلا معنى لاعادة شيء من ذلك ههنا^(٢).



(١) أخرجه البخاري (١٩٨/٧) ومسلم (١٠٨/٨).

(٢) انظر الحديث السابق.

٥ - باب ما جاء في الطيب للحج

(٢٩٦/١٩) ١ - مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنها قالت: كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت^(١).

قال أبو عمر : هذا حديث صحيح ثابت لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحته وثبوته ، ولكن الفقهاء اختلفوا في القول به على حسب ما ذكرناه في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا^(٢) وذكرنا اعتلال كل طائفة لمذهبها في ذلك من جهة الأثر والنظر هناك ، وسنذكر هنا فيه من جهة الأثر ما لم يقع هناك لتكمل الفائدة إن شاء الله .

وهذا الحديث روى عن عائشة من وجوه ، فمن رواه عنها : القاسم ، وسالم وعروة ، والأسود ، ومسروق ، وعمرة ، ومن رواه عن القاسم : ابنه عبد الرحمن ، وأفلح بن حميد ، ورواه عن عروة ابن شهاب ، وعثمان بن عروة ، وهشام بن عروة ، ولم يسمعه هشام من أبيه ، إنما سمعه من أخيه عثمان ، عن أبيه .

وروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم يحيى بن سعيد الانصارى ، ومنصور بن المعتمر ، والثوري ، وحماّد بن سلمة ، وابن عيينة ، وغيرهم :

حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد ، حدثنا الحسن بن مخلد العطار ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « طيبت رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يحل » .

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣/٣) ومسلم (١٤٠/٨) .

(٢) انظر الحديث رقم : (٢) من هذا الباب .

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال أخبرنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن ، قال أخبرنا أحمد بن شعيب ، قال أخبرنا حسين بن منصور بن جعفر النيسابوري ، قال حدثنا عبد الله بن نمير ، قال حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم ، ولحله حين أحل »^(١) .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال حدثنا محمد بن معاوية ، قال حدثنا أحمد بن شعيب ، قال أخبرنا أحمد بن حرب ، قال حدثنا ابن إدريس ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما أجد لحرمه ولحله ، وحين يريد أن يزور البيت »^(٢) .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ، قال حدثنا حمزة بن محمد بن علي ، قال حدثنا أحمد بن شعيب ، قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ، قال حدثنا هشيم ، قال أخبرنا منصور ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم ، قال : قالت عائشة : « طيبت النبي ﷺ قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك »^(٣) .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال حدثنا محمد بن عمر بن يحيى ، قال حدثنا علي بن حرب ، قال حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين لحرمه حين أحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؛ قالت : ولا أعلم أن المحرم يحله غير الطواف بالبيت » .

(١) سنن النسائي (١٣٧/٥) .

(٢) سنن النسائي (١٣٨/٥) .

(٣) سنن النسائي (١٣٨/٥) .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال حدثنا وجيه بن الحسن ، قال حدثنا بكار ابن قتيبة ، قال حدثنا أبو عامر العقدي ، قال حدثنا أفلح بن حميد ، عن القاسم ابن محمد ، عن عائشة ، قالت : طيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت (١) .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ، قال حدثنا التميمي ، قال حدثنا عيسى بن مسكين ، قال حدثنا سحنون ، قال حدثنا ابن وهب ، قال أخبرني أسامة بن زيد ، وأفلح بن حميد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، قالت : « طيب رسول الله ﷺ بيدي لحرمة حين أحرم ، ولحله حين حل قبل أن يطوف بالبيت » .

قال ابن وهب : وأخبرني أسامة بن زيد ، قال : حدثني أبو بكر بن حزم ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة مثله .

أخبرنا سعيد بن نصر ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي ، قال حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي ، قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة ، عن عائشة ، قالت : « طيب رسول الله ﷺ بيدي هاتين لحرمة حين أحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » .

ورواه الأوزاعي ، قال فيه عنه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة : وطيبته لإحلاله طيبا لا يشبه طيبكم هذا يعني ليس له بقاء ، هكذا رواه ضميرة بن ربيعة ، عن الأوزاعي .

ورواه عيسى بن يونس عن الأوزاعي بإسناده مثله .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا

أحمد بن زهير ، قال حدثنا أبي ، قال حدثنا سفيان بن عيينة ، قال حدثنا عثمان بن عروة بن الزبير ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنها قالت : « طيب رسول الله ﷺ بيدي هاتين بأطيب الطيب » ، قال أحمد بن زهير ، قال حدثنا أبي ، قال سفيان بن عيينة ، قال عثمان بن عروة : هشام يرويه عنى .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال حدثنا محمد بن عمر بن يحيى ، قال حدثنا على بن حرب ، قال حدثنا سفيان ، عن عثمان بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قال : سألتها : بأى شئ كنت تطيبين رسول الله ﷺ ؟ قالت : « بأطيب طيب »^(١) .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة ، قال حدثنا أبي ، قال حدثنا هشام ، عن ابن جريح ، قال : أخبرنى عمر بن عبد الله بن عروة ، سمع عروة والقاسم بن محمد يخبران عن عائشة قالت : « طيب رسول الله ﷺ بالذريقة فى حجة الوداع فى الحل والإحرام » .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا أبي ، قال حدثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « طيب رسول الله ﷺ بيدي هاتين بأطيب ما أجد » .

أخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال حدثنا محمد بن معاوية ، قال حدثنا أحمد ابن شعيب ، قال حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير ، قال حدثنا شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن هشام بن عروة ، عن عثمان بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : « لقد كنت أطيب رسول الله ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد » .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو

(١) أخرجه مسلم (١٤٢/٨) .

داود، قال حدثنا محمد بن الصباح ، قال حدثنا إسماعيل بن زكريا ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : «كأنى أنظر إلى ويض المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم .

ورواه الثوري ، وشعبة ، عن منصور ، والأعمش ، عن إبراهيم ، عن الاسود ، عن عائشة مثله سواء ، إلا أنهم قالوا في موضع المسك : الطيب .

ورواه عبد الرحمن بن الأسود ، وأبو إسحاق ، عن الأسود ، عن عائشة مثله بمعناه . وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ، قال حدثنا الحسن بن عبيد الله ، قال حدثنا إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : «كأنى أنظر إلى ويض المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم» .

حدثنا عبد الوارث ، قال حدثنا قاسم ، قال حدثنا روح بن الفرج أبو الزنباع ، قال حدثنا أبو زيد بن أبي الغمر ، قال حدثني يعقوب بن عبد الرحمن الزهري ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عائشة ، قالت : «كنت أطيّب رسول الله ﷺ بالغالية الجيدة» .

وهذا الحديث بهذا اللفظ وهذا الإسناد لم يروه إلا أبو زيد بن أبي الغمر ، وقد أنكروه عليه^(١) .

وحدثنا عبد الوارث ، قال حدثنا قاسم ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا أبي ، قال حدثنا وكيع ، قال حدثنا الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : «كأنى أنظر إلى ويض الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو يليق»^(٢) .

(١) قال أبو حاتم في العلل (٢٨٤/١) هذا حديث منكر .

(٢) رواه مسلم (١٤٣/٨) والبخاري (٤٦٣/٣) بلفظ «وهو محرم» .

حدثنا معيد بن نصر ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال حدثنا الحميد بن ، قال حدثنا سفيان ، قال حدثنا عمرو بن سالم ، عن عائشة ، قالت : « طيب رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم ولحله بعد ما رمى الجمرة وقبل أن يزور » .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا ابن وضاح ، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال حدثنا شريك ، عن أبي إسحاق عن الأسود ، عن عائشة « أن رسول الله ﷺ كان يتطيب قبل أن يحرم فترى أثر الطيب في مفرقه بعد ذلك بثلاث » .

أخبرنا أحمد بن محمد ، قال حدثنا وهب بن مسرة ، قال حدثنا ابن وضاح ، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال حدثنا ابن فضيل ، عن عطاء ابن السائب ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : « رأيت بصيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث وهو محرم » .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أبو إسماعيل الترمذي ، قال حدثنا الحميد بن ، قال حدثنا سفيان ، قال حدثنا عطاء بن السائب ، عن إبراهيم النخعي ، عن الأسود ابن يزيد ، عن عائشة أنها قالت : « رأيت الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاثة وهو محرم » .

قال أبو عمر: فذهب قوم إلى القول بهذه الآثار وقالوا : لا بأس أن يتطيب المحرم قبل إحرامه بما شاء من الطيب مسك كان أو غيره مما يبقى عليه بعد إحرامه ولا يضره ، بقاؤه عليه بعد إحرامه ، إذا تطيب قبل إحرامه لأن بقاء الطيب عليه ليس بابتداء منه ، وليس بمطيب بعد الإحرام ، وإنما المنهى عنه التطيب بعد الإحرام ، قالوا : ولا بأس أن يتطيب أيضا إذا رمى جمره العقبة قبل أن يطوف بالبيت ، وحجتهم - فيما ذهبوا إليه من ذلك كله : حديث عائشة

هذا ، وهو حديث ثابت ، وقد عملت به عائشة عنها وجماعة من أصحابه ، منهم : سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن جعفر ، وأبو سعيد الخدري ، وجماعة من التابعين بالحجاز والعراق ؛ وإليه ذهب الشافعي وأصحابه ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف وزفر ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبو ثور ؛ وكل هؤلاء يقول : لا بأس أن يتطيب قبل أن يحرم وبعد رمي جمرة العقبة .

قرأت على أحمد بن عبد الله بن محمد ، أن أباه أخبره قال : حدثنا عبد الله ابن يونس ، قال حدثنا بقي بن مخلد ، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال حدثنا أبو أسامة ، [قال حدثنا أسامة بن زيد]^(١) ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، قال : رأيت عائشة تنكت في مفارقها الطيب عند الإحرام بالذرية .

وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن عائشة بنت سعد ، عن سعد مثله .

وذكر أبو بكر ، حدثنا وكيع ، عن عيينة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، وابن الزبير أنهما كانا لا يريان بالطيب عند الإحرام بأسا . قال : وحدثنا وكيع ، عن محمد بن قيس ، عن الشعبي ، قال : كان عبد الله بن جعفر يموت المسك ثم يجعله على يافوخه قبل أن يحرم .

قال : وحدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، قال : رأيت عبد الله بن الزبير وفي رأسه ولحيته من الطيب وهو محرم ما لو كان لرجل لاتخذ منه رأس ماله .

قال وحدثنا وكيع ، وأبو أسامة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن ابن

(١) زيادة من (ج) ، (د) ، (هـ) وذكر محقق المطبوع أنه تحريف ظاهر وهذا وهم كبير منه وأسامه بن زيد وهو الليثي يروي عن عبد الرحمن بن القاسم ويروي عنه أبو أسامة حماد بن أسامة .

الزبير، أنه كان يتطيب بالغالية الجيدة عند إحرامه.

قال وحدثنا أبو أسامة، عن سعيد، عن قتادة، أن ابن عباس كان لا يرى بأساً بالطيب عند إحرامه ويوم النحر.

وذكر عبد الرزاق عن الأسلمي، عن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن زينب، أن أبا سعيد الخدري كان يدهن [بلبان]^(١) عند الإحرام.

قال: وأخبرنا الأسلمي قال أخبرني صالح مولى التومة أنه سمع ابن عباس يقول: «إنى لأتطيب بأجود ما أجد من الطيب إذا أردت أن أحرم، وإذا حللت قبل أن أفيض».

وذكر أبو بكر قال حدثنا وكيع، عن علي، عن كثير بن بسم، عن ابن الحنفية، أنه كان يغلف رأسه بالغالية الجيدة إذا أراد أن يحرم.

وعبد الرزاق، عن معمر، عن ابن شهاب أن عروة كان يطيب عند الإحرام بلبان والذرية، وهو مذهب القاسم، والشعبي، وإبراهيم. وقال آخرون منهم: مالك وأصحابه: لا يجوز أن يتطيب المحرم قبل إحرامه بما يبقى عليه رائحته بعد الإحرام، وإذا أحرم، حرم عليه الطيب حتى يطوف بالبيت؛ وهذا مذهب عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن أبي العاص؛ وبه قال عطاء، والزهرى، وسعيد بن جبير، والحسن، وابن سيرين؛ وإليه ذهب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وهو اختيار الطحاوى.

وحجة من ذهب هذا المذهب من جهة الأثر: حديثي علي بن أمية عن النبي ﷺ أنه أمر الرجل الذى أحرم بجبة وعليه طيب خلوق أو غيره، وعليه جبة أن ينزع عنه الجبة ويغسل الطيب. وادعوا الخصوص فى حديث عائشة، لأن رسول الله ﷺ كان أملك الناس لأربه، ولأن ما يخاف على غيره من تذكر

(١) كذا في (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [بالبان] بزيادة همزة.

الجماع الممنوع منه في الإحرام مأمون منه ﷺ وقالوا: لو كان على عمومته للناس عامة، ما خفى على عمر، وعثمان، وابن عمر؛ مع علمهم بالمناسك وغيرها، وجلالتهم في الصحابة؛ وموضع عطاء من علم المناسك موضعه، وموضع الزهري من علم الأثر موضعه.

ذكر عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: أخبرني صفوان بن يعلى أن يعلى كان يقول لعمر: أرني نبى الله ﷺ حين ينزل عليه، فلما كان بالجعرانة وعلى النبي ﷺ ثوب، أظل به عليه معه [ناس] ^(١) من أصحابه، منهم: عمر بن الخطاب؛ إذ جاء رجل عليه جبة متضمن بطيب، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعدما تضمن بطيب، فسكت ساعة، فجاءه الوحى، فأشار عمر إلى يعلى بيده، أن تعال، فجاء وأدخل رأسه، فإذا النبي ﷺ محمر الوجه يغط كذلك ساعة، ثم سرى عنه؛ فقال: أين السائل عن العمرة آنفا؟ فالتمس الرجل، فأتى به، فقال النبي ﷺ: «أما الطيب الذى بك فاغسله عنك ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع فى عمرتك كما تصنع فى حجك».

قال ابن جريج: كان عطاء يأخذ فى الطيب للمحرم بهذا الحديث، قال ابن جريج: وكان عطاء يكره الطيب عند الإحرام ويقول: إن كان به شيء منه، فليغسله ولينقه؛ وكان يأخذ بشأن صاحب الجبة. قال ابن جريج: وكان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع، والآخر، فالآخر من أمر رسول الله ﷺ أحق أن يتبع.

قال أبو عمر: مذهب ابن جريج فى هذا الباب خلاف مذهب عطاء، وحجته: أن الآخر ينسخ الأول حجة صحيحة، ولا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسير والأثر قصة صاحب الجبة كانت عام حنين بالجعرانة سنة ثمان

(١) كذا في (ج)، (د) ووقع في المطبوع وفي (هـ): [خمسة ناس] .

وحديث عائشة عام حجة الوداع، وذلك سنة عشر، فإذا لم يصح الخصوص في حديث عائشة، فالأمر فيه واضح جدا، وقد ذكرنا خبر يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ في قصة صاحب الجبة من طرق شتى في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا^(١)، وذكرنا هناك كثيرا من اعتلال الطائفتين للمذهبين - والحمد لله.

وذكر عبد الرازق عن معمر أنه أخبره عن الزهري عن سالم، عن أبيه، قال: وجد عمر بن الخطاب طيبا وهو بالشجرة، فقال: ما هذا الريح؟ فقال معاوية: منى، طيبتنى أم حبيبة زوج النبي ﷺ فتغيط عليه عمر وقال: منك، لعمرى أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فلتغسلنه عنك كما طيبتك. وكان الزهري يأخذ بقول عمر فيه.

وروى مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر، عن عمر أنه وجد ريح طيب وهو بالشجرة فذكر مثله.

ورواه أيوب عن نافع، عن أسلم، عن عمر مثله سواء. وزاد قال: فرجع معاوية إليها حتى لحقهم ببعض الطريق، ومالك عن الصلت بن زبيد، عن غير واحد من أهله، أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة، وإلى جنبه كثير بن الصلت، فقال كثير: منى لبدت رأسى، وأردت أن أحلق؛ قال عمر: فاذهب إلى شربة فادلك رأسك حتى تنقيه، ففعل كثير بن الصلت.

قال أبو عمر: الشربة مستنقع الماء عند أصول الشجر، حوض يكون مقدار ريهما. وقال ابن وهب: هو الحوض حول النخلة يجتمع فيها الماء، وأشد أهل اللغة في هذا المعنى من شاهد الشعر قول زهير:

ينهضن من شربات ماؤها طحل على الجذوع يخفن الغم والغرقا

وهذا مما عيب على زهير، قالوا: أخطأ، لأن خروج الضفادع من الماء ليس

(١) انظر الحديث التالي.

مخافة الغرق، وإنما ذلك، لأنهن ييضمن على شطوط الماء. ومن هذا قول كثير عزة:

من القلب من عضدان هامة شربت بسقى وجمت للنواضح بيرها

فمعنى قوله: شربت أى جعلت لها شربت، والعضيد والعضد والعضدان قالوا: بنات النخل، والشربات: جمع شربة، والشرب: جمع شرب.

وذكر أبو بكر بن أبى شيبة، قال حدثنا محمد بن قيس، عن بشير بن يسار الأنصارى، قال: لما أحرموا وجد عمر ريع طيب، فقال: ممن هذه الريح؟ فقال البراء بن عازب: منى يا أمير المؤمنين؛ قال: قد علمنا أن أمراتك عطرة أو عطارة، إنما الحاج الأنفر الأغبر. قال وحدثنا أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن الزهرى، أن عمر بن الخطاب دعا بثوب، فأتى بثوب فيه ريع طيب فرده. ومالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن عمر ابن الخطاب خطب الناس بعرفة، وعلمهم أمر الحج وقال لهم فيما قال: «إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة، فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء أو الطيب، لا يمس أحد نساء ولا طيبا حتى يطوف بالبيت».

وكيع، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، أن عثمان رضى الله عنه رأى رجلا قد تطيب عند الإحرام، فأمره أن يغسل رأسه بطين.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال أخبرنا حمزة بن محمد، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا هناد بن السرى، عن وكيع، عن مسعر، وسفيان، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: سمعت ابن عمر يقول: «لأن أصبح مطليا بقطران، أحب إلي من أن أصبح محرما أنضخ طيبا». فدخلت على عائشة، فأخبرتها بقوله، فقالت: «طيبت رسول الله ﷺ فطاف فى نسائه، ثم أصبح محرما».

قال: وأخبرنا حميد بن مسعدة عن بشر بن المفضل، قال حدثنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد بن المتشر، عن أبيه، قال: سألت ابن عمر عن الطيب عند الإحرام، فقال: لأن أطلّى بالقطران، أحب إلى من ذلك، فذكرت ذلك لعائشة، فقالت: «يرحم الله أبا عبد الرحمن، قد كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه، ثم يصبح ينضخ طيباً». قد ذكرنا ما للعلماء في معنى قوله في هذا الحديث: ينضخ طيباً. وتقصينا القول في الطيب للمحرم بما في ذلك من الاعتلال والنظر، ومعاني الأثر عمهنا ذلك كله في باب حميد بن قيس من كتابنا هذا^(١)، فلا معنى لإعادة ذلك ههنا.

وذكر عبد الرزاق، قال أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، قال: كان ابن عمر يترك الجمر قبل الإحرام بجمعيتين. وأبو بكر قال: حدثنا عبد الأعلى عن برد، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان إذا أراد أن يحرم ترك إجمار ثيابه قبل ذلك بخمس عشرة. قال: وحدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن ابن جريج، عن عطاء، أنه كره الطيب عند الإحرام، وقال: إن كان به منه شيء فليغسله وليتقه.

قال: وحدثنا عبد الله بن غدير، عن عبد الملك، عن سعيد بن جبير، أنه كان يكره للمحرم حين يحرم أن يدهن بدهن فيه مسك أو أفواه أو [عنبر]^(٢). قال: وحدثنا عبد الأعلى، عن هشام، عن محمد، أنه كان يكره أن يطيب الرجل عند إحرامه. قال: وحدثنا عبد الأعلى، عن هشام عن الحسن مثل ذلك، ويحب أن [يحيى]^(٣) أشعث أغبر.

قال أبو عمر: قد أجمعوا على أنه لا يجوز للمحرم بعد أن يحرم أن يمس شيئاً من الطيب حتى يرمي جمرة العقبة، واختلفوا في ذلك إذا رمى

(١) انظر الحديث التالي .

(٢) كذا في (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [عير] .

(٣) كذا في (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [يحيى] وهو خطأ ظاهر .

الجمرة قبل أن يطوف بالبيت على ما ذكرنا؛ وأجمعوا أنه إذا طاف بالبيت طواف الإفاضة يوم النحر بعد رمي جمرة العقبة أنه قد حل له الطيب، والنساء، والصيد، وكل شيء، وتم حله وقضى حجه؛ وههنا مسائل كثيرة للعلماء فيها تنازع على أصولهم، هي فروع ليس من شرطنا ذكرها؛ وفي هذا الباب للفقهاء حجج من جهة النظر، قد ذكرنا منها ما عليه مدار الباب عند ذكر حديث حميد بن قيس، عن عطاء في قصة الأعرابي صاحب الجبة لا وجه لاعادتها ههنا، وجملة القول على مذهب مالك في هذا الباب، أن الطيب عنده للإحرام وبعد العقبة ليس بحرام، وإنما هو مكروه؛ ومال إلى اتباع عمر، وابن عمر، لقوة ذلك عنده - وبالله التوفيق.

ذكر مالك، عن يحيى بن سعيد، وعبد الله بن أبي بكر، وربيعه أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله، وخارجة بن زيد بن ثابت بعد أن رمى الجمرة وحلق رأسه وقبل أن يفيض عن الطيب، فنهاء سالم، وأرخص له خارجة؛ وروى جماعة عن مالك، أنه أخذ في هذه المسألة بقول خارجة، ولم ير على من تطيب بعد رمي جمرة العقبة، وقبل أن يطوف طواف الإفاضة شيئاً، وإن كان يكره له ذلك؛ وأخذ في هذا بقول خارجة، ترك لقول عمر، ومذهبه في ذلك، لأن عمر قال: من رمى جمرة العقبة، فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب؛ ومعلوم أنه إذا لم يحل له الطيب، فهو حرام عليه، وتلزمه الفدية إن تطيب قبل الإفاضة على مذهب عمر؛ وقد خالف مالك عمر أيضاً في معنى حديثه هذا، لأن مالكا يقول: لا يحل الاصطياد لمن رمى جمرة العقبة حتى يطوف طواف الإفاضة، وقد قال عمر: إلا النساء والطيب، ولم يقل: والصيد.

وزعم بعض أصحاب مالك أن ذلك الموضع لم يكن موضع صيد، فلذلك استغنى عن ذكره عمر رحمه الله، وحجة مالك قول السه عذ وجل: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ومن لم يفيض لم يحل كل الحل، لأنه حرام من النساء عند الجميع.

وقال الشافعي وجماعة: من رمى جمرة العقبة، فقد حل له كل شيء إلا النساء.

قال أبو عمر : فإذا طاف طواف الإفاضة، فقد تم حجه وحل له كل شيء بإجماع ، وإنما رخص الشافعي ومن تابعه في الطيب لمن رمى جمرة العقبة، لحديث عائشة: طيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت - تريد بعد رمى جمرة العقبة ، ورخص في الصيد من أجل قول عمر: إلا النساء والطيب، ولم يقل والصيد، وقد قال الله - عز وجل - : ﴿وإذا حللتُم فاصطادوا﴾، ومن رمى جمرة العقبة، فقد حل له الحلاق والتفت كل بإجماع، فقد دخل تحت اسم الإحلال وفي هذه المسألة ضروب من الاعتلال تركتها - والله المستعان.



٢- مالك عن حميد بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بحنين وعلى الأعرابي قميص وبه أثر صفرة فقال: يا رسول الله إني أهلت بعمره فكيف تأمرني أن أصنع فقال له رسول الله ﷺ: « انزع قميصك هذا واغسل هذه الصفرة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حجتك »^(١).

قال أبو عمر: هذا حديث مرسل عند جميع رواة الموطأ فيما علمت ولكنه يتصل من غير رواية مالك من طرق صحيحة ثابتة عن عطاء بن أبي رباح، وهو محفوظ من حديث يعلى بن أمية عن النبي ﷺ رواه عن عطاء بن أبي رباح جماعة منهم أبو الزبير، وعمرو بن دينار، وقتادة، وابن جريج، وقيس بن سعد، وهمام بن يحيى، ومطر [الوراق]^(٢)، وإبراهيم بن يزيد وعبد الملك بن أبي سليمان، ومنصور بن المعتمر، وابن أبي لیلی والليث بن سعد. وأحسنهم رواية له عن عطاء وأتقنهم ابن جريج، وعمرو بن دينار، وإبراهيم بن يزيد، وقيس بن سعد وهمام بن يحيى، فإن هؤلاء كلهم رووه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه عن النبي ﷺ وهو الصواب فيه. وغيرهم رواه عن عطاء عن يعلى وليس بشيء.

حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن قال حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري وحدثنا سعيد بن نصر - واللفظ لحديثه - قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال حدثنا همام قال حدثنا عطاء قال حدثنا صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة وعليه جبة وعليه أثر الخلق أو قال صفرة

(١) أخرجه البخاري (٣/ ٤٦٠) ومسلم (٨/ ١١٠) من حديث عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه مطولاً .

(٢) زيادة من (١) .

فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمري قال فأنزل علي النبي ﷺ واستتر بثوب. قال: وكان يعلى يقول وددت أني قد رأيت رسول الله ﷺ وقد أنزل عليه الوحي، فقال عمر: يا يعلى أيسرك أن تنظر إلى رسول الله ﷺ وقد أنزل عليه؟ قال قلت: نعم فرفع طرف الثوب فنظرت إليه فإذا له غطيظ وأحسبه كغطيظ البكر قال: فلما سرى عنه قال: «أين السائل عن العمرة؟ اخلع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلق أو قال أثر الصفرة، واصنع في عمرتك ما تصنع في حجك» قال: وأتاه رجل آخر قد عض يد رجل فانتزع يده فسقطت ثنيته التي عض بها فأبطله النبي ﷺ.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى قال حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا همام قال سمعت عطاء قال أخبرنا صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة فذكره سواء.

وذكر عبد الرزاق قال أخبرنا إبراهيم بن يزيد أنه سمع عطاء يقول أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أن يعلى قال لعمر: وددت أني رأيت رسول الله حين يوحى إليه، فلما كان بالجعرانة أتاه أعرابي وعليه جبة وهو متضمخ بخلوق وقد أحرم بعمرة فقال: افتنى يا رسول الله، وأوحى إلى النبي ﷺ فذكر مثل حديث همام بن يحيى في هذه القصة إلى آخرها ولم يذكر قصة العاض يد الرجل.

أخبرني أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا [حمزة]^(١) بن محمد بن علي قال حدثنا [أحمد]^(٢) بن شعيب بن علي قال أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثني أبي قال سمعت

(١) كذا في (أ): ووقع في المطبوع: [حضرة] وهو خطأ وهو أبو القاسم الكنانى الذي يروي عن الإمام النسائي ويروي عنه عبد الله بن محمد بن أسد.

(٢) كذا في (أ): ووقع في المطبوع: [محمد] وهو خطأ والصواب [أحمد] كما أثبتناه وهو الإمام النسائي.

قيس بن سعد يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال أتى رسول الله ﷺ رجل وهو بالجعرانة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه فقال: يا رسول الله إنى أحرمت بعمره وأنا كما ترى، قال: «أنزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك».

حدثنا سعيد بن نصر قراءة منى عليه أن قاسم بن أصبغ حدثهم قال حدثنا جعفر بن محمد الصائغ قال حدثنا محمد بن سابق قال حدثنا إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عطاء عن صفوان بن أمية أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ متضمخا بالخلوق وعليه مقطعات فقال: كيف تأمرنى يا رسول الله في عمرتى؟ قال فأنزل الله ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال فقال رسول الله ﷺ: «أين السائل عن العمرة؟ فقال له ألق عنك ثيابك واغتسل واستنق ما استطعت وما كنت صانعه في حجك فاصنعه في عمرتك»، هكذا جاء في هذا الحديث صفوان بن أمية نسبة إلى جده وهو صفوان بن يعلى بن أمية رجل تميمي وليس بصفوان بن أمية الجمحي وقد نسبناهما في كتاب الصحابة - والحمد لله.

وحدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي قال حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال كنت عند النبي ﷺ بالجعرانة فأتاه رجل عليه مقطعه يعنى جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله إنى أحرمت بالعمرة وعلي هذه فقال النبي ﷺ: «ما كنت تصنع في حجك؟ قال كنت أنزع هذه وأغسلها بالخلوق. فقال النبي ﷺ: ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك».

حدثنا عبد الرحمن بن مروان قال حدثنا الحسن بن يحيى القاضي القلزمي بالقلزم قال حدثنا عبد الله بن علي بن الجارود قال حدثنا علي بن خشرم قال:

حدثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن يعلى بن أمية كان يقول لعمر بن الخطاب: ليتني أرى رسول الله حين ينزل عليه، فبينما هو مع رسول الله في ناس من أصحابه فيهم عمر بن الخطاب إذ جاء رجل عليه جبة وهو متضمخ بطيب فقال: يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة معه بعدما تضمخ بطيب فسكت ساعة فجاءه الوحي فأشار عمر إلى يعلى بيده أن تعال فجاءه وأدخل رأسه فإذا النبي ﷺ محمر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سرى عنه فقال: أين السائل عن العمرة؟ فالتمس الرجل فأتى به فقال النبي ﷺ «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجبك».

قال ابن جريج: كان عطاء يأخذ في الطيب بهذا الحديث فكان يكره الطيب عند الإحرام ويقول: إن كان به شيء منه فليغسله وكان يأخذ بشأن صاحب الجبة وكان صاحب الجبة قبل حجة الوداع. قال ابن جريج: والآخر فالآخر من أمر رسول الله أحق.

وأخبرنا عبد الرحمن بن مروان قال أخبرنا الحسين بن يحيى قال أخبرنا ابن الجارود قال حدثنا محمد بن يحيى قال حدثنا عثمان بن الهيثم قال حدثنا ابن جريج قال كان عطاء يأخذ بشأن صاحب الجبة، وكان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع. قال: والآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ أحق. قال ابن جريج وكان شأن صاحب الجبة أن عطاء أخبرني أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن يعلى كان يقول لعمر ليتني أرى نبي الله حين ينزل عليه فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة وعلى النبي ﷺ ثوب قد ظلل به ومعه ناس من أصحابه إذ جاء رجل عليه جبة متضمخ بطيب - فذكر الحديث بتمامه.

قال أبو عمر: روى هذا الحديث عن ابن جريج جماعة منهم يحيى بن سعيد القطان وقال فيه نوح بن حبيب عن القطان عن ابن جريج بإسناده كما

ذكرنا: وأما الجبة فاخلعها وأما الطيب فاغسله ثم أحدث إحراما - ذكره أحمد بن شعيب النسائي عن نوح بن حبيب وقال: لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث ثم أحدث إحراما غير نوح بن حبيب قال: ولا أحسبه محفوظا - والله أعلم^(١).

قال أبو عمر: أما قوله في حديث مالك أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بحنين فالمراد منصرفه من غزوة حنين والموضع الذي لقي فيه الأعرابي رسول الله ﷺ هو الجعرانة، وهو بطريق حنين بقرب ذلك معروف، وفيه قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين. والآثار المذكورة كلها تدل على ما ذكرناه ولا تنازع في ذلك إن شاء الله.

وأما قوله وعلى الأعرابي قميص فالقميص المذكور في حديث مالك هو الجبة المذكورة في حديث غيره ولا خلاف بين العلماء أن المخيط كله من الثياب لا يجوز لباسه للمحرم لنهي رسول الله ﷺ المحرم عن لباس القميص والسراريات وسيأتي ذكر هذا المعنى في حديث نافع إن شاء الله^(٢).

وأما قوله: وبه أثر صفرة فقد بان بما ذكرنا من الآثار أنها كانت صفرة خلوق وهو طيب معمول من الزعفران وقد نهى رسول الله المحرم عن لباس ثوب مسه ورس أو زعفران. وأجمع العلماء على أن الطيب كله محرم على الحاج والمعتمر بعد إحرامه وكذلك لباس الثياب.

واختلفوا في جواز الطيب للمحرم قبل الإحرام بما يبقى عليه بعد الإحرام فأجاز ذلك قوم وكرهه آخرون. واحتج بهذا الحديث كل من كره الطيب عند الإحرام وقالوا لا يجوز لأحد إذا أراد الإحرام أن يتطيب قبل أن يحرم ثم يحرم، لأنه كما لا يجوز للمحرم بإجماع أن يمسه طيبا بعد أن يحرم فكذلك لا يجوز له أن يتطيب ثم يحرم لأن بقاء الطيب عليه كابتدائه له بعد إحرامه سواء

(١) سنن النسائي (٥/١٣١) ونوح بن حبيب قال عنه أبو حاتم: صدوق وقال النسائي: لا بأس به.

(٢) انظر الباب رقم: (٣) حديث رقم: (١).

لا فرق بينهما. واحتجوا بأن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعثمان بن أبي العاصي كرهوا أن يوجد من المحرم شيء من ريح الطيب ولم يرخصوا لأحد أن يتطيب عند إحرامه ثم يحرم، ومن قال بهذا من العلماء عطاء بن أبي رباح وسالم بن عبد الله على اختلاف عنه، ومالك بن أنس وأصحابه، ومحمد بن الحسن، رواه ابن سماعة عنه. وهو اختيار أبي جعفر الطحاوي.

ومن حجة من قال: بهذا القول من طريق النظر أن الإحرام يمنع من لبس القمص والسراريات والخفاف والعمائم ويمنع من الطيب ومن قتل الصيد وإمساكه فلما أجمعوا أن الرجل إذا لبس قميصاً أو سراويل قبل أن يحرم ثم أحرم وهو عليه أنه يؤمر بنزعه وإن لم ينزعه وتركه كان كمن لبسه بعد إحرامه لبساً مستقبلاً ويجب عليه في ذلك ما يجب عليه لو استأنف لبسه بعد إحرامه وكذلك لو اصطاد صيدا في الحل وهو حلال فأمسكه في يده ثم أحرم وهو في يده أمر بتخليته وأن لم يخليه كان إمساكه له بعد أن أحرم كابتدائه الصيد وإمساكه في إحرامه.

قالوا: فلما كان ما ذكرنا وكان الطيب محرماً على المحرم بعد إحرامه كحرمة هذه الأشياء كان ثبوت الطيب عليه بعد إحرامه وإن كان قد تطيب به قبل إحرامه كتطيبه بعد إحرامه. ولا يجوز في القياس والنظر عندهم غير هذا.

واعتلوا في دفع ظاهر حديث عائشة بما رواه إبراهيم بن محمد بن المتشر عن أبيه، قال سألت ابن عمر عن الطيب عند الإحرام فقال لأن أظلي بالقطران أحب إلي من أن أصبح محرماً تنضح مني ريح الطيب. قال فدخلت على عائشة فأخبرتها بقول ابن عمر فقالت: «طيب رسول الله ﷺ فطاف على نسائه ثم أصبح محرماً».

قالوا فقد بان بهذا في حديث عائشة أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه بعد

التطيب وإذا طاف عليهن اغتسل لا محالة، فكان بين إحرامه وتطيبه غسل. قالوا فكان عائشة إنما أرادت بهذا الحديث الاحتجاج على من كره أن يوجد من المحرم بعد إحرامه ريح الطيب كما كره ذلك ابن عمر. وأما بقاء نفس الطيب على المحرم فلا.

قال أبو عمر: هذا ما احتج به من كره الطيب للمحرم من طريق الآثار ومن طريق النظر، وقال جماعة من أهل العلم: لا بأس أن يتطيب المحرم عند إحرامه قبل أن يحرم بما شاء من الطيب مما يبقى عليه بعد إحرامه وما لا يبقى. ومن قال بهذا من العلماء أبو حنيفة، وأبو يوسف، والثوري، والشافعي وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبو ثور، وجماعة وجاء ذلك أيضا عن جماعة من الصحابة منهم: سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وعائشة، وأم حبيبة، وعبد الله بن الزبير، ومعاوية فثبت الخلاف في هذه المسألة بين الصحابة ومن بعدهم. وكان عروة بن الزبير وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وخارجة بن زيد لا يرون بالطيب كله عند الإحرام بأسا. والحجة لمن ذهب هذا المذهب حديث عائشة. قالت: «طيبت رسول الله ﷺ لحرمه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت». - هذا لفظ القاسم بن محمد عن عائشة. ومثله رواية عطاء عن عائشة في ذلك.

وقال الأسود عن عائشة: «أنها كانت تطيب النبي ﷺ بأطيب ما تجد من الطيب. قالت: حتى أني لأرى ويبص الطيب في رأسه ولحيته»، وروى موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن عائشة قالت: «كنت أطيب رسول الله ﷺ بالغالية الجيدة عند إحرامه». رواه أبو زيد بن أبي الغمر عن يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن موسى بن عقبة.

وروى هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن [عروة]^(١)، عن أبيه عروة بن

(١) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [أبي عروة] وهو خطأ.

الزبير عن عائشة قالت: طيب رسول الله ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد ، وربما قالت بأطيب الطيب لحرمه وحله^(١) ، وقالوا: لا معنى لحديث ابن المنذر لأنه ليس ممن يعارض به هؤلاء الأئمة ، فلو كان مما يحتج به ما كان في لفظه حجة لأن قوله طاف على نسائه يحتمل أن يكون طوافه لغير جماع ، وجائز أن يكون طوافه عليهن ليعلمهن كيف يحرمن ، أو لغير ذلك .

والدليل على ذلك ما رواه إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان يرى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث وهو محرم ، قالوا والصحيح في حديث ابن المنذر ما رواه شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن الطيب عند الإحرام فقال لأن أتطيب بقطران أحب إلي من أن أفعل قال فذكرته لعائشة فقالت: «يرحم الله أبا عبد الرحمن قد كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضخ طيبا» ، قالوا: والنضخ في كلام العرب اللطخ والجري والظهور قال الله عز وجل ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ﴾ قال النابغة :

من كل نهكتة نضخ العبير بها لا الفحش يعرف من فيها ولا الزور

يريد لطخ العبير بها ، قالوا ولا معنى لحديث الأعرابي في هذا لمعان : منها أنه يحتمل أن يكون الأعرابي تطيب بعد ما أحرم ومنها أنه كان عام حنين وتطيب رسول الله ﷺ عند إحرامه في حجة الوداع فلو كان ما تطيب به الأعرابي يومئذ مباحا للرجال في حال الإحلال محظرا عليهم في الإحرام كان ذلك منسوخا بفعله عام حجة الوداع ﷺ . قالوا وقد صح وعلم أن الطيب الذي كان على الأعرابي يومئذ كان خلوقا ، والخلوق لا يجوز للرجال في حال الحل ولا في حال الإحرام .

(١) انظر الكلام على هذه الأحاديث في التعليق على الحديث السابق .

واحتجوا فيما ذهبوا اليه من هذا بحديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس «أن رسول الله ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل»^(١)، رواه حماد بن زيد، وشعبة، وإسماعيل بن عليه، وهشيم كلهم عن عبد العزيز بن صهيب واحتجوا أيضاً في ذلك بما رواه أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن جديده^(٢) قال سمعنا أبا موسى الأشعري يقول قال رسول الله ﷺ: «لا تقبل صلاة رجل في جسده شيء من خلوق» وبما رواه يوسف بن صهيب عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا تقربهم الملائكة المتخلق والسكران والجنب»^(٣) وبحديث الحسن عن عمران بن حصين^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ «ألا وطيب الرجال ريح لا لون وطيب النساء لون لا ريح» وروى حميد عن أنس عن النبي ﷺ مثله ونحوه .

قال أبو عمر: أما مالك رحمه الله فلم ير يلبس الثياب المزعفرة بأسا للرجال والنساء ذكر ابن القاسم عن مالك قال: رأيت محمد بن المنكدر يلبس المصبوغ بالزعفران والثوب المورّد ورأيت ابن هرمرز يلبس الثوب بالزعفران ، والحجة لهؤلاء في ذلك حديث مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه

(١) رواه البخاري (٣١٧/١٠) ومسلم (١١١/١٣) .

(٢) كذا وقع في المطبوع وكذا أخرجه أبو داود (٤١٧٨) وقال جديده: زيد وزياد. ووقع في (أ) هنا «جدته قال سمعنا» وفي موضع آخر في كتاب النكاح الموضع الذي سنشير إليه: «جدته قالت سمعت» وأخرجه أحمد (٤٠٣/٤) وفيه: «أجده قال: سمعت». - والربيع بن أنس ذكره ابن حبان في الثقات وقال: الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر الرازي عنه لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً الثقات (٢٢٨/٤) قلت: وأبي جعفر ضعفه غير واحد .

(٣) عزاه ابن كثير في جامع المسانيد للبزار ولم أقف على سنده ليوسف بن صهيب وقد رواه أبو داود (٤١٧٦) عن عمار بلفظ «إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر ولا المتمضخ بالزعفران ولا الجنب» وهو من رواية يحيى بن يعمر عن رجل عن عمار ورواه أيضاً من حديث الحسن عن عمار والحسن لم يسمع من عمار فالحديث منقطع .

(٤) الحسن لم يسمع من عمران بن حصين .

قال لابن عمر: ورأيتك تصبغ بالصفرة -، يعني ثيابك ، فقال ابن عمر رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، وسيأتي هذا الحديث وما للعلماء في ذلك من القول في باب سعيد بن أبي سعيد إن شاء الله ، وقد ذكرنا الاختلاف في لباس الثياب المزعفرة للرجال فيما تقدم من كتابنا هذا في باب حميد الطويل^(١) وسيأتي منه ذكر صالح في باب سعيد بن أبي سعيد إن شاء الله^(٢) . قالوا وما روى عن عمر رحمه الله في كراهيته للطيب على المحرم فيحتمل أن يكون لثلا يراه جاهل فيظن أنه تطيب بعد الإحرام فيستجيز بذلك الطيب بعد الإحرام وكان عمر كثير الاحتياط في مثل هذا ، ألا ترى أنه نهى طلحة بن عبيد الله عن لبس الثوب المصبوغ بالدر خوفا أن يراه جاهل فيستجيز بذلك لبس الثياب المصبغة .

قالوا: وفي لفظ عمر لمعاوية عزمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فلتغسله عنك دليل على أنه لم يكن ذلك عنده محرما ، لأن من أتى ما لا يحل ليس يقال له عزمت عليك لتتركن ما لا يحل لك ، لاسيما في عمر ومعاوية فقد كان عمر يضرب بالدرة على أقل من هذا أجل من معاوية وأسن ، قالوا: ولو صح عن عمر ما ذهب إليه من كره الطيب عند الإحرام لم تكن فيه حجة لوجود الاختلاف بين الصحابة في ذلك والمصير إلى السنة فيه .

وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال : قالت عائشة: «أنا طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه» ، قال سالم: وسنة رسول الله أحق أن تتبع .

وروى الثوري عن منصور عن سعيد بن جبير قال: كان ابن عمر لا يدهن إلا بالزيت حين يريد أن يحرم قال منصور: فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: ما

(١) كذا في المطبوع وانظر كتاب النكاح باب ما جاء في الوليمة حديث رقم: (١) .

(٢) انظر الباب رقم (٧) حديث رقم (٤) .

تصنع بهذا؟ حدثني الأسود عن عائشة أنها قالت: «كان يرى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم» .

وروى مالك عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن أبي بكر وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله وخارجة بن زيد بن ثابت بعد أن رمى الجمرة وحلق رأسه وقبل أن يفيض عن الطيب فنهاه سالم وأرخص له خارجة بن زيد .

قال إسماعيل بن إسحاق: جاء عن عائشة بالإسناد الصحيح أنها قالت «كنت أطيب رسول الله لحرمه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت»، وقد كانت عائشة تفتي بذلك بعد النبي ﷺ .

حدثنا إبراهيم بن الحجاج حدثنا عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أن أباه كان يكره الطيب عند الإحرام وكان يعلم أن عائشة كانت تفتي بأنه لا بأس بالطيب عند الإحرام ، قال إسماعيل: وجاء عن عمر بالأسانيد الصحاح أنه كره الطيب عند الإحرام وبعد رمى الجمرة قبل الطواف بالبيت وأمر معاوية أن تغسل أم حبيبة عنه الطيب وقال في خطبته بعرفة: «إذا رميت الجمرة ونحرتم فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب لا يمس أحد طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت» وهذا بمحض جماعة الصحابة فما رد قوله ذلك عليه أحد ولا أنكره منكر ، وجاء عن عثمان في ذلك مثل مذهب عمر وعن ابن عمر مثل ذلك ، ولا يقع في القلب أنهم جهلوا ما روت عائشة ولا أنهم يقصدون لخلاف رسول الله ﷺ ولكنه يمكن أن يكون علموا نسخ ذلك وإذا كان ذلك ممكنا فالاحتياط التوقف فمن اتقى ذلك فقد احتاط لنفسه ، قال: وأما التابعون فاختلفوا في ذلك أيضا ، فذهبت جماعة منهم إلى ما روى عن عائشة ، وجماعة إلى ما روى عن عمر ، وقال أبو ثابت قلت لابن القاسم: هل كان مالك يكره أن يتطيب إذا رمى جمرة

العقبة قبل أن يفيض؟ قال: نعم قلت: فإن فعل أترى عليه الفدية؟ قال: لا أرى عليه شيئاً لما جاء فيه .

وقال مالك: لا بأس أن يدهن المحرم قبل أن يحرم وقبل أن يفيض بالزيت والبان غير المطيب مما لا ريح له .

قال أبو عمر: لا معنى لمن قاس الطيب على الثياب والصيد لأن السنة قد فرقت بين ذلك فأجازت التطيب عند الإحرام بما يرى بعد الإحرام في المفارق والشعر ويوجد ريحه من المحرم ، وحظرت على المحرم أن يحرم وعليه شيء من المخيط أو بيده شيء من الصيد ، ومن جعل الطيب قياساً على الثياب والصيد ، فقد جمع بين ما فرق رسول الله ﷺ ، وأكثر المسلمين بينه ، وقد شبه بعض الفقهاء الطيب قبل الإحرام بالواطئ قبل الفجر يصبح جنباً بعد الفجر ولم يكن له أن ينشئ الجنابه بعد الفجر ، وهو قياس صحيح إن شاء الله ، ولكن إنكاره للمحرم أن يشم الطيب بعد إحرامه إذا أجاز التطيب قبل الإحرام مناقض تارك للقياس لأن الاستمتاع من رائحة الطيب لمن تطيب قبل إحرامه أكثر من شمه من غيره والله أعلم ، وهم لا يجيزون مس الطيب اليابس ولا حمله في الخرق إذا ظهر ريحه .

وهذا كله دليل على صحة قول من كره الطيب للمحرم وهو الاحتياط وبالله التوفيق .

واختلف الفقهاء فيمن تطيب بعد إحرامه جاهلاً أو ناسياً فكان مالك يرى الفدية على كل من قصد إلى التطيب بعد إحرامه عامداً أو ناسياً أو جاهلاً إذا تعلق بيده أو ببدنه شيء منه ، والطيب المسك والكافور والزعفران والورس وكل ما كان معروفاً عند الناس بأنه طيب لطيب رائحته ، وأما شم الرياحين والمروار في سوق الطيب وإن كان ذلك مكروهاً عنده فإنه لا شيء على من وصل إليه رائحته إذا لم يعلق بيديه أو ببدنه منه شيء .

وقال الشافعي: إن تطيب جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه ، وإن تطيب عامداً فعليه الفدية ، قال: والفرق في التطيب بين الجاهل والعامد أن النبي ﷺ أمر الأعرابي وقد أحرم وعليه خلوق بتزع الجبة وغسل الصفرة ولم يأمره بفدية ولو كانت عليه فدية لأمره بها كما أمره بتزع الجبة ، لم يختلف قول الشافعي في الجاهل ، واختلف قوله في الناسي يلبس أو يتطيب ناسياً فمرة أوجب عليه الفدية ، ومرة لم ير عليه فدية .

وفي هذا الحديث رد على من زعم من العلماء أن الرجل إذا أحرم وعليه قميص كان عليه أن يشقه . وقالوا: لا ينبغي أن يتزعه كما يتزع الحلال قميصه لأنه إذا فعل ذلك غطى رأسه وذلك لا يجوز له فلذلك أمر بشقه وممن قال بهذا من العلماء الحسن والشعبي والنخعي وأبو قلابه وسعيد بن جبير على اختلاف عنه .

ذكر سعيد بن منصور قال حدثنا هشيم قال أخبرنا يونس عن الحسن قال هشيم وأخبرني مغيرة عن إبراهيم والشعبي أنهم قالوا إذا أحرم الرجل وعليه قميصه فليخرقه حتى يخرج منه ، وروى شعبة عن المغيرة عن إبراهيم قال: إذا أحرم الرجل وعليه قميص فليخرقه . قال أحدهما يشقه وقال الآخر: يخلعه من قبل رجليه

وذكر الطحاوي قال حدثنا روح بن الفرج قال حدثنا يوسف بن عدي قال حدثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال: يخرقه ولا يتزعه . هكذا قال وهو عندي خطأ لأن الثوري روى عن سالم الأفتس عن سعيد بن جبير قال يتزع ثيابه ولا يخرقها وهو الصحيح إن شاء الله عن سعيد بن جبير، ذكره عبد الرزاق وغيره عن الثوري ، وذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: إن أحرم في قميص شقه .

قال أبو عمر: احتج من ذهب إلى هذا المذهب بما رواه عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة أنه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه شق قميصه حتى خرج منه فقيط له [يا رسول الله] ^(١) فقال: «واعدتهم يقلدون هديي اليوم فنسيت»، ذكره عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عبد الرحمن بن عطاء، ورواه أسد بن موسى عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة عن عبد الملك بن جابر عن جابر بن عبد الله قال: «كنت عند النبي ﷺ جالسا فقد قميصه من جيبه حتى إذا أخرجه من رجله فنظر القوم إلى النبي ﷺ فقال «اني أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على كذا وكذا فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي»، وكان بعث بيدنه وأقام بالمدينة، وقال جمهور فقهاء الأمصار: ليس على من نسي فأحرم وعليه قميصه أن يخرقه ولا يشقه، ومن قال ذلك: مالك وأصحابه، والشافعي ومن سلك سبيله، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد والثوري وسائر فقهاء الأمصار وأصحاب الآثار.

وحجتهم في ذلك حديث عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه في قصة الأعرابي الذي أحرم وعليه جبة فأمره رسول الله ﷺ أن يتزعمها وهو الحديث المذكور في هذا الباب ولا خلاف بين أهل العلم بالحديث أنه حديث ثابت صحيح، وحديث جابر الذي يرويه عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة عندهم حديث ضعيف لا يحتج به وهو عندهم أيضا مع ضعفه مردود بالثابت عن عائشة أنها قالت: «كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبعث به فلا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدي»، وإن كان جماعة العلماء قالوا: إذا أشعر هديه أو قلده فقد أحرم، وقال آخرون: إذا كان يريد

(١) زيادة من (أ).

بذلك الإحرام - وسنذكر هذا المعنى مجردا في باب عبد الله بن أبي بكر إن شاء الله (١).

ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن النبي ﷺ قال لرجل أحرم في قميص: «انزع عنك القميص واغسل عنك الطيب حسبته قال ثلاث مرات» قال قتاده فقلت لعطاء إن ناسا يقولون إذا أحرم في قميصه فليشقه قال: لا، لينزعه إن الله لا يحب الفساد، وروى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عطاء بإسناده مثله سواء.

وذكر عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: من أحرم في قميص فلينزعه ولا يشقه.

قال أبو عمر: ليس نزع القميص بمنزلة اللباس في أثر ولا نظر فاما الأثر فقد ذكرناه في قصة الأعرابي، وأما النظر فإن المحرم لو حمل على رأسه شيئا لم يعد ذلك معد لبس القلنسوة، وكذلك من تردى بإزار وحل به بدنه لم يحكم له بحكم لباس المخيط، وفي هذا دليل على أنه إنما نهى عن لباس الرأس القلنسوة في حال الإحرام اللباس المعهود، وعن لباس الرجل القميص اللباس المعهود وعلم أن النهي إنما وقع في ذلك، وقصد به إلى من قصد وتعمد فعل ما نهى عنه من اللباس في حال إحرامه اللباس المعهود في حال إحلاله، فخرج بما ذكرنا ما أصاب الرأس من القميص المنزوع، هذا ما يوجب النظر إن شاء الله.

وأما قوله: وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك، فكلام خرج على لفظ العموم والمراد به الخصوص، وقد تبين ذلك في سياقه ابن عينة له عن عمرو بن دينار حيث قال: فقال له النبي ﷺ ما كنت تصنع في حجك قال: كنت انزع هذه يعني الجبة وأغسل هذا الخلق فقال النبي ﷺ «ما كنت صانعا في

(١) انظر الباب رقم (١١) حديث رقم (١١).

حجك فاصنعه في عمرتك» أى من هذا الذي ذكرت من نزع القميص وغسل الطيب. فخرج كلامه ﷺ في حديث مالك وما كان مثله على جوابه السائل فيما قصده بالسؤال عنه .

وهذا إجماع من العلماء أنه لا يصنع المعتمر عمل الحج كله ، وإنما عليه أن يتم عمل عمرته وذلك الطواف والسعى والحلاق والسنن كلها ، والإجماع يدل على أن قوله في هذا الحديث : «وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك» كلام ليس على ظاهره وأنه لفظ عموم أريد به الخصوص على ما وصفنا من الاختصار به على جواب السائل في مراده - وبالله التوفيق .

* * *

٦ - باب مواقيت الإلهال

١ - مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن ، قال عبد الله : وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلملم^(١).

قال أبو عمر : هكذا روى هذا الحديث جماعة الموطأ عن مالك فيما علمت ، وكذلك رواه أصحاب نافع كلهم عن نافع ، عن ابن عمر : وكذلك رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر وكذلك رواه ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله سواء ، اتفقوا كلهم على أن ابن عمر لم يسمع من النبي ﷺ قوله : «ويهل أهل اليمن من يلملم» . ورواه صدقة بن يسار ، قال : سمعت ابن عمر يقول : «وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، قال فليل له وللعراق ؟ قال : لا عراق يومئذ» .

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن ، قال حدثنا أحمد بن شعيب بن سنان ، قال : أخبرنا قتيبة بن سعيد ، قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر ، أن رجلا قام في المسجد ، فقال : يا رسول الله ، من أين تأمرنا أن نهل ؟ فقال رسول الله ﷺ : «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، ويهل أهل الشام من الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن» ، قال ابن عمر : ويزعمون أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلملم ، وكان ابن عمر يقول : لم أفقه هذا من رسول الله ﷺ .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال حدثنا محمد بن معاوية ، قال حدثنا أحمد

(١) أخرجه البخاري (٤٥٣/٣) ومسلم (١٢٠/٨) .

بن شعيب ، قال أخبرنا قتيبة بن سعيد ، قال حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : «يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن» ، وذكر لي ولم أسمع أنه قال : ويهل أهل اليمن من يلملم ، ولا خلاف بين العلماء أن مرسل صاحب عن صاحب ، أو عن الصحابة وإن لم يسمهم صحيح حجة .

وقد روى ابن عباس مثل حديث ابن عمر هذا كله عن النبي ﷺ :

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا سليمان بن حرب ، قال حدثنا حماد ، عن عمرو ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، وعن ابن طاوس ، عن أبيه قالاً : «وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلملم ، وقال : هي لهم ولمن أتى عليهن من سواهم ممن أراد الحج والعمرة ، قال : ومن كان دون ذلك ، فمن حيث أنشأ ، قال : وكذلك حتى يبلغ ذلك أهل مكة فيهلون منها»^(١).

وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس مثله سواء بمعناه .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال أخبرنا محمد بن معاوية ، قال حدثنا أحمد بن شعيب ، قال أخبرنا قتيبة بن سعيد ، قال حدثنا حماد ، عن عمرو ، عن طاوس ، عن ابن عباس : «أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل اليمن يلملم ، ولأهل نجد قرنا ، فهي لهم ولمن أتى عليهن من غير أهلها ممن كان يريد الحج والعمرة ، ومن كان دونهن فمن أهله ، حتى إن أهل مكة يهلون منها» .

(١) أخرجه البخاري (٣/ ٤٥٠) ومسلم (٨/ ١٢٠) .

قال أبو عمر : أجمع أهل العلم بالحجاز ، والعراق ، والشام ، وسائر أمصار المسلمين فيما علمت على القول بهذه الأحاديث واستعمالها ، لا يخالفون شيئا منها واختلفوا في ميقات أهل العراق وفيمن وقته ، فقال مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم : ميقات أهل العراق وناحية المشرق كلها : ذات عرق .

وقال الثوري والشافعي : إن أهلوا من العقيق ، فهو أحب إلينا ، وقال منهم قائلون : عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق ، لأن في زمانه افتتحت ، ولم يكن في العراق على عهد رسول الله ﷺ .

وقال آخرون : هذه غفلة من قائلني هذا القول بل رسول الله ﷺ هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق والعقيق ، كما وقت لأهل الشام الجحفة والشام كلها يومئذ دار كفر كما كانت العراق يومئذ دار كفر ، فوقت المواقيت لأهل النواحي ، لأنه علم أنه سيفتح الله على أمته الشام والعراق وغيرهما من البلدان ، ولم تفتح الشام ولا العراق جميعا إلا على عهد عمر ، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل السير وقد قال رسول الله ﷺ : «منعت العراق دينارها ودرهمها ، ومنعت الشام إردبها ومديها وقفيزها»^(١) بمعنى ستمنع عند أهل العلم ، وقال ﷺ : «ليبلغن هذا الدين ما بلغ الليل والنهار» ، وقال عليه السلام : «زويت لي الأرض ، فرأيت مشارقها ومغاربها ، وسيلغ ملك أمتي ما زوى لي منها»^(٢) .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو

(١) أخرجه مسلم (٢٨/١٨) من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم (١٩/١٨) وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي : (٢١٧٦) من حديث ثوبان رضي الله عنه .

داود، قال حدثنا هشام بن بهرام ، [وأخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي قال حدثنا أبو هاشم محمد بن علي جميعاً عن^(١) المعافى ، عن أفلح بن حميد ، عن القاسم ، عن عائشة ، قالت: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومصر الجحفة ، ولأهل العراق ذات عرق ولأهل اليمن يلملم»^(٢) .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، وأحمد بن قاسم ، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال حدثنا يزيد بن هارون ، قال حدثنا حماد ابن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، قال: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الطائف قرن وهي نجد ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل اليمن يلملم ، ولأهل العراق ذات عرق»^(٣) .

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا وكيع، قال حدثنا سفيان، عن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن علي، عن عبد الله بن عباس، قال: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق العقيق»^(٤) .

قال أبو عمر: كل عراقي أو مشرقي أحرم من ذات عرق ، فقد أحرم عند الجميع من ميقاته ، والعقيق أحوط وأولى عندهم من ذات عرق، وذات

(١) كذا في: (و) وقع في المطبوع [حدثنا] .

(٢) سنن أبي داود رقم: (١٧٣٩) والنسائي (١٢٥/٥) وكان أحمد ينكر على أفلح بن حميد هذا الحديث وغيره كما ذكر ابن عدي (٤١٧/١) .

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٨/١) من طريق يزيد به ولم يذكر: «ولأهل العراق ذات عرق» فلعلها من أوهام الحارث بن أبي أسامة وقد أخرجه أبو داود (١٧٣٨) عن سليمان بن حرب عن حماد به وليس فيه هذه الزيادة .

(٤) أخرجه أبوداود رقم: (١٧٤٠) وفي إسناده: يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف لا يحتاج به .

عرق ميقاتهم أيضا بإجماع وكره مالك رحمه الله أن يحرم أحد قبل الميقات ،
وروى عن عمر بن الخطاب أنه أنكر على عمران بن حصين إحرامه من
البصرة .

وعن عثمان بن عفان أنه أنكر على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات ،
وكره الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح الإحرام من الموضع البعيد وهذا
من هؤلاء والله أعلم ، كراهية أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع الله عليه ،
وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه ، وكلهم ألزمه الإحرام إذا فعل ،
لأنه زاد ولم ينقص ، ويدلك على ما ذكرنا أن ابن عمر روى المواقيت عن
رسول الله ﷺ ثم أجاز الإحرام قبلها من موضع بعيد هذا كله قول إسماعيل ،
قال: وليس الإحرام مثل عرفات والمزدلفة التي لا يجاز بهما موضعهما ؛ قال:
والذين أحرموا قبل الميقات من الصحابة والتابعين كثير ، قال: وحدثنا حفص
بن عمر الخوصي ، حدثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ،
أن رجلا أتى عليا فقال: رأيت قول الله عز وجل: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لِلَّهِ﴾ قال علي: أن تحرم من دويرة أهلك .

قال: وحدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن
نافع ، أن ابن عمر أهل من بيت المقدس وقال : لولا أن يرى معاوية أن بي غير
الذي بي ، لجعلت أهل منه .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، والشوري ، والحسن بن حي :
المواقيت رخصة وتوسعة ، يتمتع المرء بحله حتى يبلغها ولا يتجاوزها والإحرام
قبلها فيه فضل لمن فعله وقوى عليه ، ومن أحرم من منزله ، فهو حسن لا بأس
به وروى عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وجماعة من السلف ، أنهم
قالوا في قول الله عز وجل : ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ قالوا : إتمامها أن
تحرم من دويرة أهلك .

حدثنا خلف بن القاسم ، حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا أحمد بن جعفر بن محمد ابن عبيد الله المنادي ، قال حدثنا جدي ، قال حدثنا روح بن عبادة ، قال ، حدثنا سفيان ، عن محمد بن سوقة ، قال : سمعت سعيد بن جبير ، وسئل : ما تمام العمرة ؟ فقال : أن تحرم من أهلك ، وأحرم ابن عمر ، وابن عباس من الشام ، وأحرم عمران بن حصين من البصرة ، وأحرم عبد الله بن مسعود من القادسية : وكان الأسود ، وعلقمة ، وعبد الرحمن بن يزيد ، وأبو إسحاق ، يحرمون من بيوتهم .

قال أبو عمر : أحرم عبد الله بن عمر من بيت المقدس عام الحكيم وذلك أنه شهد التحكيم بدومة الجندل ، فلما افترق عمرو بن العاص ، وأبو موسى الأشعري من غير اتفاق نهض إلى بيت المقدس ، ثم أحرم منها بعمرة .

ومن أقوى الحجج لما ذهب إليه مالك في هذه المسألة : أن رسول الله ﷺ لم يحرم من بيته بحجته ، وأحرم من ميقاته الذي وقته لأُمته ﷺ ، وما فعله فهو الأفضل إن شاء الله .

وكذلك صنع جمهور الصحابة والتابعين بعدهم ، كانوا يحرمون من مواقيتهم ، ومن حجة من رأى الاحرام من بيته أفضل : قول عائشة ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين ، إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، فإن كان إثما كان أبعد الناس منه .

ومن حجبتهم أيضا : أن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعمران ابن حصين ، وابن عمر ، وابن عباس . أحرموا من المواضع البعيدة وهم فقهاء الصحابة ، وقد شهدوا إحرام رسول الله ﷺ في حجته من ميقاته . وعرفوا مغزاه ومراده ، وعلموا أن إحرامه من ميقاته ، كان تيسيرا على أمته ﷺ .

ومن حجتهم أيضا : ما حدثناه عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا أحمد بن صالح ، قال حدثنا ابن أبي فديك ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحسن ، عن يحيى بن أبي سفيان الأخنسي ، عن جدته حكيمه ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام ، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، أو وجبت له الجنة»^(١) - شك عبد الله أيهما قال .

واختلف الفقهاء في الرجل المريد للحج والعمرة يجاوز ميقات بلده إلى ميقات آخر أقرب إلى مكة ، مثل أن يترك أهل المدينة الإحرام من ذي الحليفة حتى يحرموا من الجحفة ، فتحصيل مذهب مالك أن من فعل ذلك ، فعليه دم وقد اختلف في ذلك أصحاب مالك ، فمنهم من أوجب الدم ، ومنهم من أسقطه و أصحاب الشافعي على إيجاب الدم في ذلك وهو قول الثوري ، والليث بن سعد .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لو أحرم المدني من ميقاته ، كان أحب إليهم ، فإن لم يفعل وأحرم من الجحفة ، فلا شيء عليه ، وهو قول الأوزاعي ، وأبي ثور .

وكره أحمد بن حنبل وإسحاق مجاوزة ذي الحليفة إلى الجحفة ، ولم يوجب الدم في ذلك .

وقد روي عن عائشة أنها كانت إذا أرادت الحج ، أحرمت من ذي الحليفة ،

(١) سنن أبي داود رقم : (١٧٤١) وعبد الله بن عبد الرحمن بن يحسن ذكره البخاري في اسم محمد وعبد الله وذكر له حديثه هذا وقال : لا يتابع في هذا الحديث لما وقت النبي ﷺ ذا الحليفة والجحفة واختار أن أهل النبي ﷺ من ذي الحليفة . اهـ التاريخ (١/١٦١) : قلت : وحاله مجهولة وكذا حال الأخنسي وجدته .

وإذا أرادت العمرة ، أحرمت من الجحفة وقال ابن القاسم : قال لى مالك : كل من مر بميقات ليس هو له بميقات ، فليحرم منه ، مثل أن يمر أهل الشام وأهل مصر من العراق قادمين ، فعليهم أن يهلوا من ذات عرق ميقات أهل العراق وكذلك إن قدموا من اليمن ، أهلوا من يللم وإن قدموا من نجد ، فمن قرن وكذلك جميع أهل العراق ، ومن مر منهم بميقات ليس له ، فليهل من ميقات أهل ذلك البلد ، إلا أن مالكا قال لي غير مرة في أهل الشام وأهل مصر إذا مروا بالمدينة فأرادوا أن يؤخروا إحرامهم إلى الجحفة ، فذلك لهم ، قال ابن القاسم : لأنها طريقهم ، قال مالك : والفضل لهم في أن يحرموا من ميقات أهل المدينة واختلفوا فيمن جاوز الميقات وهو يريد الإحرام فأحرم ثم رجع إلى الميقات .

فقال مالك : إذا جاوز الميقات ولم يحرم منه فعليه دم ، ولا ينفعه رجوعه ، وهو قول أبي حنيفة ، وعبد الله بن المبارك ، وقال مالك من أراد الحج والعمرة فجاوز الميقات ثم أحرم وترك الإحرام من الميقات ، فليمض ولا يرجع مراهقا كان أو غير مراهق وليهرق دما قال : وليس لمن تعدى الميقات فأحرم أن يرجع إلى الميقات ، فينقض إحرامه قال إسماعيل : لأنه قد وجب عليه الدم لتعديه ما أمر به ، فلا وجه لرجوعه .

وقال مالك : من جاوز الميقات ممن يريد الإحرام جاهلا ، فليرجع إلى الميقات إن لم يخف فوات الحج ولا شيء عليه وإن خاف فوات الحج ، أحرم من موضعه وكان عليه دم لما ترك من الإحرام من الميقات .

وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأبو يوسف ، ومحمد : إذا رجع إلى الميقات ، فقد سقط عنه الدم لبي أو لم يلب .

وقد روى عن أبي حنيفة أنه إن رجع إلى الميقات فلبى ، سقط عنه الدم ، وإن لم يلب لم يسقط عنه الدم ، وكلهم يقول : إنه إن لم يرجع وتماذى ، فعليه دم .

وللتابعين في هذه المسألة أقاويل أيضا غير هذه ، أحدها أنه لا شيء على من ترك الميقات ، هذا قول عطاء ، والنخعي ، وقول آخر : أنه لا بد له أن يرجع إلى الميقات إذا تركه فإن لم يرجع حتى قضى حجه فلا حج له .

هذا قول سعيد بن جبير ، وقول آخر : وهو أن يرجع إلى الميقات كل من تركه فإن لم يفعل حتى تم حجه ، رجع إلى الميقات وأهل منه بعمره .

روى هذا عن الحسن البصري ، فهذه الأقاويل الثلاثة شذوذ ضعيفة عند فقهاء ، الأمصار ، لأنها لا أصل لها في الآثار ، ولا تصح في النظر .

واختلفوا في العبد يجاوز الميقات بغير نية إحرام ثم يحرم ، فقال مالك : أيما عبد جاوز الميقات ولم يأذن له سيده في الإحرام ، ثم أذن له بعد مجاوزته الميقات فأحرم ، فلا شيء عليه ، وهو قول الثوري ، والأوزاعي .

وقال أبو حنيفة : عليه دم لتركه الميقات ، وكذلك إن عتق .

واضطرب الشافعي في هذه المسألة ، فمرة قال في العبد : عليه دم لتركه الميقات كما قال أبو حنيفة ، وقال في الكافر يجاوز الميقات ثم يسلم : لا شيء عليه قال : وكذلك الصبي يجاوز ثم يحتلم فيحرم ، لا شيء عليه ، وقال مرة أخرى : لا شيء على العبد ، وعلى الصبي والكافر يسلم الفدية إذا أحرم من مكة ، ومرة قال : عليهم ثلاثتهم دم ، وهو تحصيل مذهبه .

قال أبو عمر : الصحيح عندي في هذه المسألة أنه لا شيء على واحد منهم ، لأنه لم يخطر بالميقات مريدا للحج وإنما تجاوزه وهو غير قاصد الحج ، ثم حدث له حال بمكة فأحرم منها ، فصار كالملكى الذى لا دم عليه عند الجميع .

وقال مالك : من أفسد حجته ، فإنه يقضيها من حيث كان أحرم بالحجة التي أفسد ، وهو قول الشافعي وهذا عند أصحابهما على الاختيار .

واتفق مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم ، والثوري ، وأبو ثور على أن من مر بالمیقات لا يريد حجاً ولا عمرة . ثم بدا له في الحج أو العمرة وهو قد جاوز المیقات أنه يحرم من الموضع الذي بدا له منه الحج ، ولا يرجع إلى المیقات ولا شيء عليه .

وقال أحمد وإسحاق : يرجع إلى المیقات ويحرم منه .

وأما حديث مالك : عن نافع ، أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع ، محتملة عند أهل العلم على أنه مر بمیقاته لا يريد إحراماً ، ثم بدا له فأهل منه ، أو جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ، ثم بدا له في الإحرام .

هكذا ذكر الشافعي وغيره في معنى حديث ابن عمر هذا ، ومعلوم أن ابن عمر روى حديث المواقيت ومحال أن يتعدى ذلك مع علمه به ، فيوجب على نفسه دماً ، هذا لا يظنه عالم والله أعلم .

وأجمعوا كلهم على أن من كان أهله دون المواقيت ، أن میقاته من أهله حتى يبلغ مكة على ما في حديث ابن عباس .

وفي هذه المسألة أيضاً قولان شاذان ، أحدهما لأبي حنيفة قال : يحرم من موضعه ، فإن لم يفعل ، فلا يدخل الحرم إلا حراماً ، فإن دخله غير حرام ، فليخرج من الحرم وليهل من حيث شاء من الحل ، والقول الآخر لمجاهد ، قال : إذا كان الرجل منزله بين مكة والمیقات ، أهل من مكة .

(٣٠ / ١٧) ٢- مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال :
 أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة ، وأهل الشام
 من الجحفة ، وأهل نجد من قرن . قال عبد الله بن عمر : أما هؤلاء
 الثلاث ، فسمعتهن من رسول الله ﷺ ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ
 قال : ويهل أهل اليمن من يلملم ^(١).

قال أبو عمر : وهذا الحديث قد تقدم القول فيه ، في باب نافع ، عن
 ابن عمر أيضا ، من كتابنا هذا ، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك ههنا والحمد
 لله ^(٢).



(١) أخرجه البخاري (٣١٧/١٣) من طريق سفيان عن ابن دينار وزاد: وذكر العراق
 فقال: لم يكن عراق يومئذ، وأخرجه مسلم (١٢١/٨) من طريق اسماعيل بن جعفر
 عن ابن دينار .

(٢) انظر الحديث رقم (١) من هذا الباب .

٣- مالك، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أهل من الجعرانة . (٤٠٨/٢٤)

قال أبو عمر : وهذا إنما أحفظه مسندا من حديث محرش الكعبي الخزاعي، رجل^(١) من الصحابة قد ذكرناه ونسبناه في كتاب الصحابة ولا يعرف هذا الحديث إلا به - والله أعلم - وهو حديث صحيح من رواية أهل مكة .

حدثناه سعيد بن نصر قراءة مني عليه أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال حدثنا عبد الله بن روح المدائني ، قال حدثنا عثمان بن عمر ، قال أخبرنا ابن جريج ، عن مزاحم بن [أبي]^(٢) مزاحم ، عن عبد العزيز بن أبي عبد الله ، عن محرش أن رسول الله ﷺ قدم الجعرانة معتمرا ، فدخل مكة ليلا ، فطاف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم أتى الجعرانة كالبائت ، فمر بطن سرف ثم أتى المدينة .

هكذا قال شيخنا في هذا الإسناد: عبد العزيز بن أبي عبد الله وإنما هو عبد العزيز بن عبد الله ، ولكنه كذلك كان في كتاب قاسم في حديث عبد الله بن روح .

وحدثنا محمد بن خليفة ، قال حدثنا محمد بن نافع ، قال حدثنا إسحاق بن أحمد الخزاعي ، قال حدثنا سعيد بن عبد الرحمن ، حدثنا هشام بن سليمان ، وعبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، قال: أخبرني مزاحم بن أبي مزاحم ، عن عبد العزيز بن عبد الله ، عن محرش الكعبي أن النبي ﷺ خرج من الجعرانة حين أمسى معتمرا فدخل مكة ليلا ، فقضى عمرته ، ثم خرج من تحت ليلته ، فأصبح بالجعرانة كبائت حتى إذا زالت الشمس ، خرج

(١) كان في المطبوع: [عن رجل] والصواب [رجل] كما أثبتناه كما في: (ب) وكما في الاستيعاب (٣/٥٠٤) .

(٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [أخي] وهو خطأ .

من الجعرانة في بطن سرف حتى جامع الطريق طريق المدينة بسرف ، قال محرش : فلذلك خفيت عمرته على كثير من الناس^(١) .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد ابن زهير ، قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال حدثنا ابن عيينة عن إسماعيل ابن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله أن محرش الكعبي أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر من الجعرانة ، ثم أصبح بمكة كبائت ، قال : فرأيت ظهره كأنه سبيكة فضة .

وروى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال : لما رجع النبي ﷺ من الطائف ، فكان بالجعرانة اعتمر منها .



(١) أخرجه أحمد (٤٢٦/٣) وأبو داود (١٩٩٦) والترمذي (٩٣٥) والنسائي (١٩٩/٥) .

٧ - باب الحمل في الإهلال

(١٢٥/١٥) ١ - مالك [عن نافع]^(١) عن عبد الله بن عمر، أن تلبية رسول الله ﷺ لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك . قال . [وكان]^(٢) عبد الله بن عمر يزيد فيها: لبيك لبيك ، لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغباء [إليك]^(٣) والعمل^(٤) .

قال أبو عمر : يقال : إنه لم يسمع أبو الربيع الزهراني من مالك غير هذا الحديث .

حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا أبو حذيفة أحمد بن محمد بن محمد بن علي الدينوري ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوري ، وحدثنا خلف ، حدثنا أبو الطاهر محمد بن عبد الله القاضي ، حدثنا موسى بن هارون الحمالي ، قال حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني ، حدثنا مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « كانت تلبية رسول الله ﷺ لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

هكذا روى هذا الحديث أبو الربيع الزهراني لم يذكر زيادة ابن عمر ، وكل من روى الموطأ ذكرها فيه ، وذكرها أيضا جماعة من غير رواة الموطأ .

حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا علي بن الحسن بن [علان]^(٥) ، حدثنا أبو

(١) زيادة من (و) سقطت من المطبوع .

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع : [وقال] وهو خطأ ظاهر .

(٣) زيادة من (و) سقطت من المطبوع .

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٧/٣) ومسلم (١٢٤/٨) .

(٥) كذا في : (و) ووقع في المطبوع : [غيلان] بالغين المنقوطة وهو خطأ وهو الإمام

الحافظ أبو الحسن الحراني . انظر ترجمته في السير (٢٠/١٦) .

يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلي، قال حدثنا أبو الربيع الزهراني، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، قال أبو الربيع: حدثنا مالك، وقال عبد الأعلى: قرأت على مالك بن أنس، عن نافع عن ابن عمر، «أن تلبية رسول الله ﷺ: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك»، وزاد عبد لأعلى: وكان ابن عمر يزيد فيها: ليك ليك وسعديك، والخير في يديك، والرغباء إليك والعمل».

هكذا رواه جماعة الرواه عن مالك، وكذلك رواه أصحاب نافع أيضا ورواه ابن شهاب، عن سالم عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله سواء.

ورواه عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله بمعناه.

وروى عبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ مثل حديث ابن عمر هذا في تليته ﷺ سواء، دون زيادة ابن عمر من قوله. وفي حديث أبي هريرة زيادة «ليك إله الحق»^(١).

ومن حديث عمرو بن معدي كرب، قال: لقد رأيتنا ونحن إذا حججنا نقول:

ليك تعظيما إليك عذرا هذى زبيد قد أتتك قسرا

تعدوا بها مضمورات شزرا يقطعن [بلخا]^(٢) وجبالا وعرا

قد خلفوا الأوثان خلوا صفرا

ونحن نقول اليوم كما علمنا رسول الله ﷺ فذكر التلبية على حسبما في حديث ابن عمر، واختلفت الرواية في فتح إن وكسرها في قوله: إن الحمد

(١) رواه النسائي (١٦١/٥) وقال: لا أعلم أحد أسند هذا عن عبد الله بن الفضل إلا عبد العزيز - رواه إسماعيل بن أمية عنه مرسلًا.

(٢) كذا (و) ووقع في المطبوع: [خبتا].

والنعمة لك ، وأهل العربية يختارون في ذلك الكسر ، وأجمع العلماء على القول بهذه التلبية ، واختلفوا في الزيادة فيها ، فقال مالك : أكره أن يزيد على تلبية رسول الله ﷺ وهو أحد قولي الشافعي .

وقد روى عن مالك أنه لا بأس أن يزاد فيها ما كان ابن عمر يزيده في هذا الحديث .

وقال الشافعي : لا أحب أن يزيد على تلبية رسول الله ﷺ إلا أن يرى شيئاً يعجبه فيقول لييك إن العيش عيش الآخرة .

وقال الثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور : لا بأس بالزيادة في التلبية على تلبية رسول الله ﷺ يزيد فيها ما شاء .

قال أبو عمر : من حجة من ذهب إلى هذا ، ما حدثناه عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا أحمد بن حنبل ، قال حدثنا يحيى بن سعيد ، قال حدثنا جعفر يعني ابن محمد ، قال حدثني أبي ، عن جابر بن عبد الله ، قال : «أهل رسول الله ﷺ فذكر التلبية بمثل حديث ابن عمر ، قال والناس يزيدون : لبيك ذا المعارج ، ونحوه من الكلام ، والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئاً»^(١) .

واحتجوا أيضاً بأن ابن عمر كان يزيد فيها ما ذكر مالك وغيره : عن نافع في هذا الحديث ، وما روى عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول بعد التلبية : لبيك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك مرهوناً منك ومرغوباً إليك .

وعن أنس بن مالك أنه كان يقول في تليته :

(١) سنن أبي داود (١٨/١٣) ومسنند أحمد (٣/٣٢٠) وأخرجه مسلم (٢٣٦/٨) من طريق حاتم بن إسماعيل عن جعفر بلفظ : «وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيء منه ولزم رسول الله ﷺ تليته» .

لييك حقاً حقاً تعبدًا [ورقاً] (١) .

ومن كره الزيادة في التلبية، احتج بأن سعد بن أبي وقاص أنكّر على من سمعه يزيد في التلبية ما لم يعرفه، وقال: «ما كنا نقول هذا على عهد رسول الله ﷺ» وحديث سعد في ذلك.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثني مسدد، قال حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، قال حدثني عبد الله بن أبي سلمة، أن سعدا سمع رجلا يقول: لبيك ذا المعارج، فقال: «إنه لذو المعارج، ولكن لم [نكن نقول] (٢) هذا - ونحن مع نبينا ﷺ» (٣).

قال أبو عمر: من زاد في التلبية ما يجمل ويحسن من الذكر، فلا بأس ومن اقتصر على تلبية رسول الله ﷺ فهو أفضل عندي، وكل ذلك حسن إن شاء الله عز وجل، وسنذكر ما للعلماء في رفع الصوت بالتلبية في باب عبد الله بن أبي بكر من كتابنا هذا إن شاء الله (٤) ومعنى التلبية: إجابة الله فيما فرض عليهم من حج بيته، والإقامة على طاعته، فالمحرم بتلييته مستجيب لدعاء الله إياه في إيجاب الحج عليه، ومن أجل الاستجابة - والله أعلم - لبي، لأن من دعى فقال لبيك، فقد استجاب، وقد قيل إن أصل التلبية الإقامة على الطاعة يقال منه: ألب فلان بالمكان إذا أقام به، وأنشد ابن الأنباري في ذلك

محل الهجر أنت به مقيم ملب ما تزول ولا تريم

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [وزقا] بالزاي .

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [يكن يقول] بالياء .

(٣) عبد الله بن أبي سلمة لم يسمع من سعد - كما قال أبو زرعة - انظر جامع التحصيل للعلاني .

(٤) انظر الباب رقم رقم (٨) حديث رقم (١) .

وقال آخر :

لب بأرض ما تخطاها [الغنم]^(١) .

قال : وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر .

قال أبو عمر : وقال جماعة من أهل العلم إن معنى التلبية إجابة إبراهيم عليه السلام - حين أذن بالحج في الناس .

ذكر سنيد قال : حدثنا جرير عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : « لما فرغ إبراهيم من بناء البيت ، قيل له : أذن في الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتي ؟ قال أذن وعلي البلاغ . فنادى إبراهيم : أيها الناس ، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق ، قال : فسمعه ما بين السماء والأرض ، أفلا ترون الناس يجيبون من أقطار البلاد يلبون^(٢) .

قال : وحدثنا حجاج ، عن ابن جريج عن مجاهد ، في قوله : ﴿ وأذن في الناس بالحج ﴾ قال : قام إبراهيم على مقامه فقال : يا أيها الناس ، أجيئوا ربكم ، فقالوا : لبيك اللهم لبيك . فمن حج اليوم فهو ممن أجاب إبراهيم يومئذ .

قال أبو عمر : معني لبيك اللهم عند العلماء : أي إجابتي إياك إجابة بعد إجابة ، ومعنى قول ابن عمر وغيره : لبيك وسعديك ، أي أسعدنا سعادة بعد سعادة ، وإسعاداً بعد إسعاد ، وقد قيل : معنى سعديك مساعدة لك . وأما قولهم : لبيك ، إن الحمد والنعمة لك . فيروى بفتح الهمزة وكسرهما ، وكان أحمد بن يحيى ثعلب يقول : الكسر في ذلك أحب إلي ، لأن الذي يكسرهما يذهب إلى إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، والذي يفتح يذهب إلى أن المعنى لبيك ، لأن الحمد لك أي لبيك لهذا السبب .

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع : [النعم] .

(٢) في إسناده قابوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف لا يحتج به .

قال أبو عمر : المعنى عندي واحد ، لأنه يحتمل أن يكون من فتح الهمزة أراد لبيك ، لأن الحمد لك على كل حال ، والملك لك والنعمة وحدك دون غيرك حقيقة ، لا شريك لك ، استحجب الجميع أن يكون ابتداء المحرم بالتلبية بأثر صلاة يصلّيها نافلة أو فريضة من ميقاته ، إذا كانت صلاة لا يتنفل بعدها ، فإن كان في غير وقت صلاة ، لم يبرح حتى يحل وقت صلاة فيصلّي ثم يحرم إذا استوت به راحته ، وإن كان ممن يمشي ، فاذا خرج من المسجد أحرم ، وقال أهل العلم بتأويل القرآن في قول الله عز وجل ﴿ فمن فرض فيهن الحج ﴾ قالوا : الفرض التلبية كذلك قال عطاء وعكرمة ، وطاوس وغيرهم ، وقال ابن عباس : الفرض الإهلال ، وهو ذلك بعينه ، والإهلال التلبية ، وقد ذكرنا معنى الإهلال في اللغة في باب موسى بن عقبة^(١) من كتابنا هذا ، بما يغني عن اعادته ههنا ، وذكرنا هناك مسألة من معاني هذا الباب يجب الوقوف عليها .

وقال ابن مسعود : الفرض : الإحرام ، وهو ذلك المعنى أيضا ، وكذلك قال ابن الزبير وقالت عائشة : لا إحرام إلا لمن أهل ولبي .

وقال الثوري : الفرض الإحرام ، قال : والإحرام التلبية ، قال والتلبية في الحج مثل التكبير في الصلاة وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كبر أو هلّل أو سبح ينوي بذلك الإحرام ، فهو محرم ، فعلى هذا القول التلبية عند الثوري ، وأبي حنيفة ركن من أركان الحج ، والحج إليها مفتقر ، ولا يجزي منها شيء - عندهم غيرها ، ولم أجد في هذه المسألة نصا عن الشافعي ، وأصوله تدل على أن التلبية ليست من أركان الحج عنده .

وقال الشافعي : تكفي النية في الإحرام بالحج من أن يسمى حجاً أو عمرة ، قال : وإن لبي بحج - يريد عمرة - فهي عمرة ، وإن لبي بعمرة يريد

(١) انظر الحديث رقم (٣) من هذا الباب .

حجا فهو حج : وإن لبى لا يريد حجا ولا عمرة ، فليس بحج ولا عمرة ، وإن لبى ينوي الإحرام ولا ينوي حجا ولا عمرة ، فله الخيار يجعله أينما شاء ، وإن لبى فقد نوى أحدهما فنسي ، فهو قارن لا يجزيه غير ذلك ، هذا كله قول الشافعي رحمه الله .

وذكر ابن خواز بنداد قال قال مالك : النية بالإحرام في الحج تجزى ، وإن نسي فذلك واسع ، قال : وهو قول أبي حنيفة أنه إن نوى فكبر ولم يسم حجاً ولا عمرة ، أجزته النية ، غير أن الإحرام عنده من شرطه التلبية ، ولا يصح عنده إلا بتلبية ، قال : وكذلك قال الثوري ، قال : وقال الحسن بن حي ، والشافعي : التلبية إن فعلها فحسن ، وإن تركها فلا شيء عليه .

قال أبو عمر : وذكر إسماعيل بن إسحاق عن أبي ثابت قال قيل لابن القاسم : أرأيت المحرم من مسجد ذي الحليفة إذا توجه من فناء المسجد بعد أن صلى ، فتوجه وهو ناس أيكون في توجهه محرماً ؟ فقال ابن القاسم : أراه محرماً فإن ذكر من قريب ، لبى ولا شيء عليه ، وإن تطاول ذلك عليه ولم يذكر حتى خرج من حجه ، رأيت أن يهريق دماً ، قال إسماعيل بن إسحاق : وهذا يدل من قوله على أن الإهلال للإحرام ليس عنده بمنزلة التكبير للدخول في الصلاة ، لأن الرجل لا يكون داخلاً في الصلاة إلا بالتكبير ، ويكون داخلاً في الإحرام بالتلبية ، وبغير التلبية من الأعمال التي توجب الإحرام بها على نفسه ، مثل أن يقول : قد أحرمت بالحج والعمرة ، أو يشعر الهدى ، وهو يريد بإشعاره الإحرام ، أو يتوجه نحو البيت ، وهو يريد بتوجهه الإحرام ، فيكون بذلك كله وما أشبهه محرماً وقد مضى القول في الحين الذي يقطع فيه التلبية الحاج والمعتمر ، وإلى أين تنتهي تليته في باب محمد بن أبي بكر ^(١) . والحمد لله .

(١) انظر الباب رقم (١٠) حديث رقم (١) .

٢- مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين ، فإذا استوت به راحلته أهل . (٢٨٧/٢٢)

قال أبو عمر : لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد ، وقد روي معناه مسندا من حديث ابن عمر وأنس من وجوه ثابتة :

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال حدثنا محمد بن يحيى بن عمر ، قال حدثنا علي بن حرب الطائي ، قال حدثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة ومحمد بن المنكدر سمعا أنس بن مالك يقول : «صليت مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين»^(١) .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال حدثنا محمد بن معاوية ، قال حدثنا أحمد ابن شعيب ، قال أخبرنا عيسى بن إبراهيم عن ابن وهب ، قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عمر قال : «رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته بذى الحليفة ثم يصلي حين تستوي به قائمة»^(٢) .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر [حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن بكر]^(٣) ، قال أخبرنا ابن جريج عن محمد بن المنكدر ، عن أنس ، قال : «صلى رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم بات بذى الحليفة حتى أصبح ، فلما ركب

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣/٢) ومسلم (٢٧٩/٥) .

(٢) سنن النسائي (١٦٣/٥) والحديث أخرجه البخاري (٤٤٣/٣) ومسلم (١٣٨/٨) .

(٣) زيادة سقطت من المطبوع ، "ك" وأكملناها من سنن أبي داود رقم : (١٧٧٣) فإن محمد بن بكر الأول هو ابن داسة راوي سنن أبي داود الذي من طريقه يروي ابن عبد البر السنن والثاني هو محمد بن بكر البرساني وكذا سند الحديث عند أحمد (٣٧٨/٣) . وأخرجه البخاري (٤٧٦/٣) من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج

راحلته واستوت به أهل» .

قال : وحدثنا أحمد بن حنبل ، قال حدثنا روح ، قال حدثنا أشعث ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى الظهر ثم ركب راحلته ، فلما علا جبل البداء^(١) أهل .

قال : وحدثنا ابن بشار ، قال حدثنا وهب بن جرير ، قال حدثنا أبي ، قال : سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن أبي الزناد ، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، قالت : قال سعد : «كان رسول الله ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته ، وإذا أخذ طريق أحد أهل إذا أشرف على البداء»^(٢) .

في حديث مالك ، عن سعيد المقبري ، عن عبيد بن جريج ، عن ابن عمر ، قال : «لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى انبعثت به راحلته» .

وقد ذكرنا هذا الخبر بتمامه وما فيه من المعاني في باب سعيد المقبري^(٣) ، وذكرنا الاختلاف في موضع إهلاله ﷺ وما جاء في ذلك في معنى الإهلال من جهة اللغة والشرعية ، ومهدنا كله في باب موسى بن عقبة^(٤) ، وغير ما باب من هذا الكتاب ، والحمد لله .



(١) سنن أبي داود (١٧٧٤) وأخرجه النسائي (١٦٣/٥) وفيه عنقة الحسن وكان يدلس .

(٢) سنن أبي داود (١٧٧٥) والذي فيه [جبل البداء] بدلاً من [البداء] .

(٣) انظر الحديث رقم (٤) من هذا الباب .

(٤) انظر الحديث رقم (٣) من هذا الباب .

٣ - مالك ، عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله ، أنه سمع أباه يقول : يبدؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ ، فيها ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد ، يعني مسجد ذي الحليفة ^(١).

* موسى بن عقبة : تابعي ، مدني ، ثقة

موسى بن عقبة بن أبي عياش ، يكنى أبا محمد ، مولى الزبير بن العوام ، كان الزبير قد اعتق جده أبا عياش ، هكذا قال الواقدي وغيره ، وقال يحيى بن معين : موسى بن عقبة مولى أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص .

وقد ذكرنا في باب إبراهيم بن عقبة في صدر كتابنا ^(٢) هذا في نسبه وولائه ما هو أكثر من هذا ، وسمع موسى بن عقبة من أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص ، ورأى ابن عمر ، وسهل بن سعد ؛ قال : حججت وابن عمر بمكة ، عام حج نجدة الحروري ، ورأيت سهل بن سعد يتخطا حتى توكأ على المنبر فصار الإمام بشيء .

وكان موسى بن عقبة من ساكني المدينة ، وبها توفي ، سنة إحدى وأربعين ومائه ، قبل خروج محمد بن عبد الله بن حسن ، وكان مالك يثنى على موسى ابن عقبة وكان لموسى علم بالمغازي والسيرة ، وهو ثقة فيما نقل من أثر في الدين ، وكان رجلاً صالحاً - رحمه الله .

لمالك عنه من حديث رسول الله ﷺ في الموطأ حديثان مسندان .

قال أبو عمر : هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة للموطأ عن مالك - رحمه الله - وكذلك رواه ابن عيينة ، كما رواه مالك سواء بلفظ واحد ويأسناده قال فيه : سمعت موسى ، سمع سالماً ، سمعت ابن عمر ، فذكره ، ورواه شعبة ، عن موسى بن عقبة فخالفهما في معناه ، وسنذكر ذلك في هذا

(١) أخرجه البخاري (٤٦٨/٣) ومسلم (١٣٠/٨) .

(٢) انظر باب جامع الحج حديث رقم : (٣) .

الباب إن شاء الله وأما قوله في هذا الحديث: يبدأؤكم فإنه أراد موضعكم الذي تزعمون أن رسول الله ﷺ ، لم يهل إلا منه ، قال ذلك ابن عمر منكرا لقول من قال أن رسول الله ﷺ إنما أهل في حجته حين أشرف على البيداء ، والبيداء الصحراء يريد بيداء ذي الحليفة .

وأما قوله: أهل رسول الله ﷺ ، فالإهلال في الشريعة هو الإحرام بالحج ، وهو التلبية بالحج أو العمرة وهو قول : لبيك اللهم لبيك ، وينوي ما شاء من حج أو عمره وأكثر الفقهاء يقولون : إن الإحرام فرض من فرائض الحج ، وركن من أركانه ، إما بالقول والنية جميعا ، وإما بالنية ، على حسب اختلافهم في ذلك مما سنذكره في باب نافع^(١) ، عند ذكر حديث التلبية في كتابنا هذا إن شاء الله .

واتفق مالك بن أنس : والشافعي ، على أن النية في الإحرام تجزيء عن الكلام وناقض في هذه المسألة أبو حنيفة فقال : إن الإحرام عنده من شرط التلبية ولا يصح إلا بالنية كما لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالنية والتكبير ، ثم قال : فيمن أغمى عليه ، فأحرم عنه أصحابه ، ولم يفتق حتى فاته الوقوف بعرفة أنه يجزيه إحرام أصحابه عنه ، وبه قال الأوزاعي .

وقال مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد : من عرض له هذا فقد فاته الحج ولا ينفعه إحرام أصحابه عنه . قالوا: وناقض مالك فقال : من أغمى عليه ، فلم يحرم فلا حج له ، ومن وقف بعرفة مغمى عليه أجزأه ، وقال بعض أصحابنا: ليس بتناقض : لأن الإحرام لا يفوت إلا بفوت عرفة ، وحسب المغمى عليه ، أن يحرم إذا أفاق قبل عرفة ، فإذا أحرم ثم أغمى عليه فوقف به مغمى عليه أجزأه من أجل أنه على إحرامه .

قال أبو عمر : الذي يدخل علينا في هذا أن الوقوف بعرفة فرض ،

(١) انظر الحديث رقم (١) من هذا الباب .

فيستحيل أن يتأدى من غير قصد إلى أدائه كالإحرام سواء ، وكسائر الفروض لا تسقط إلا بالقصد إلى أدائها بالنية والعمل ، هذا هو الصحيح في هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

ووافق أبو حنيفة مالكا فيمن شهد عرفة مغمى عليه ، ولم ينو حتى انصدع الفجر ، وخالفهما الشافعي فلم يجز المغمى عليه وقوفه بعرفة حتى يصح ويفيق ، عالما بذلك ، قاصدا إليه . ويقول الشافعي قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود وأكثر الناس ، وسنذكر التلية وحكمها في باب نافع من كتابنا هذا إن شاء الله ، وأصل الإهلال في اللغة رفع الصوت ، وكل رافع صوته فهو مهل ، ومنه قيل للطفل إذا سقط من بطن أمه فصاح ، قد استهل صارخا ، والاستهلال والإهلال سواء ، ومنه قول الله عز وجل : ﴿ وما أهل به لغير الله ﴾ لأن الذابح منهم كان إذا ذبح لآلهته سماها ، ورفع صوته بذكرها ، وقال النابغة :

أو درة صدفية غواصها بهج متى يرها يهل ويسجد

يعني بإهلاله رفعه صوته بالحمد والدعاء إذا رآها .

وقال ابن أحرر :

يهل بالغرقد ركبانها كما يهل الراكب المعتمر

واختلفت الآثار في الموضع الذي أحرم رسول الله ﷺ فيه لحجته من أقطار ذي الحليفة ، ولا خلاف أن ميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، وسنذكر المواقيت ، وما للعلماء في حكمها ، في باب نافع^(١) من كتابنا هذا إن شاء الله ، فقال قوم : أحرم من مسجد ذي الحليفة بعد أن صلى فيه ، وقال آخرون : لم يحرم إلا من بعد أن استوت به راحلته بعد خروجه من المسجد ، وقال آخرون : إنما أحرم حين أظل على البيداء فأشرف عليها .

(١) انظر الباب رقم (٦) حديث رقم (١) .

وقد أوضح ابن عباس المعنى في اختلافهم ، فأما الآثار التي ذكر فيها أنه أهل حين أشرف على البيداء^(١).

فأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا النضر ، قال : أخبرنا أشعث بن عبد الملك ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بالبيداء ، ثم ركب وصعد جبل البيداء ، وأهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : أخبرنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا روح ، قال : حدثنا أشعث عن الحسن ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى الظهر ثم ركب راحلته ، فلما علا على البيداء أهل .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : حدثنا أبو قلابة قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال : حدثنا شعبة ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ أحرم من البيداء ، وربما قال : من المسجد حين استوت به راحلته . ورواية شعبة لهذا الحديث عن موسى بن عقبة مخالفة لرواية مالك عنه بإسناد واحد .

وروى مالك عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه سمع عبد الله بن عمر ، يقول : «لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته» . وابن جريح وغيره ، عن محمد بن المنكدر ، عن أنس ، مثله بمعناه ومحمد بن إسحاق ، عن أبي الزناد ، عن عائشة بنت سعد ، عن أبيها ، قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته ، وإذا أخذ طريق أحد أهل إذا أشرف على البيداء» .

(١) قد تكلمنا على هذه الآثار في التعليق على الحديثين الماضيين .

ففي هذه الآثار كلها الإهلال بالبيداء، وهي مخالفة لحديث مالك في هذا الباب.

وقد ذكر هذه الآثار كلها أبو داود، وهي آثار، ثابتة، صحاح، من جهة النقل. وحديث ابن عباس يفسر ما أوهم الاختلاف منها.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق، قال حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا محمد بن منصور، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني خصيف بن عبد الرحمن الجزري، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لعبد الله بن عباس: يا أبا عباس عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب، فقال: «إني لأعلم الناس بذلك، خرج رسول الله ﷺ حاجاً. فلما صلى بمسجده بذى الحليفة ركعتين، [أوجب في] مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ من الركعتين فسمع ذلك منه أقوام فحفظ عنه، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل، وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به رحلته يهل، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ فلما وقف على شرف البيداء أهل بها وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهل حين علاء على شرف البيداء، فمن أخذ بقول عبد الله بن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه (١).

قال أبو عمر: قد بان بهذا الحديث معنى اختلاف الآثار في هذا الباب، وفيه تهذيب لها وتلخيص وتفسير لما كان ظاهره الاختلاف منها، والأمر في هذا الباب واسع عند جميع العلماء، وبالله التوفيق.

(١) سنن أبي داود رقم: (١٧٧٠) وخصيف الجزري ضعيف لا يحتج به.

٤ - مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن عبيد بن جريج أنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن ، رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحد من أصحابك يصنعها؟ قال : ما هن يا ابن جريج ؟ قال : رأيتك لاتمس من الأركان إلا اليمانين ، ورأيتك تلبس النعال السبتية ، ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية ، فقال عبد الله بن عمر : أما الأركان ، فإني لم أر رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانين ، وأما النعال السبتية ، فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر ، ويتوضأ فيها ، فأنا أحب أن ألبسها ، وأما الصفرة ، فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، فأنا أحب أن أصبغ بها ، وأما الإهلال ، فإني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبث به راحلته^(١) .

قال أبو عمر : عبيد بن جريج من ثقات التابعين ، ذكر الحسن بن علي الحلواني قال : حدثنا أحمد بن صالح ، قال حدثنا ابن وهب ، قال حدثني أبو صخر ، عن ابن قسيط ، عن عبيد بن جريج ، قال : حججت مع عبد الله بن عمر بين حج وعمره اثنتي عشرة مرة .

قال أبو عمر : في هذا الحديث دليل على أن الاختلاف في الأفعال والأقوال والمذاهب كان في الصحابة موجوداً ، وهو عند العلماء أصح ما يكون في الاختلاف إذا كان بين الصحابة ، وأما ما أجمع عليه الصحابة واختلف فيه من بعدهم ، فليس اختلافهم بشيء ، وإنما وقع الاختلاف بين الصحابة والله أعلم في التأويل المحتمل فيما سمعوه ورأوه ، أو فيما انفرد بعلمه بعضهم دون بعض ، أو فيما كان منه ﷺ علي طريق الإباحة في فعله لشيئين مختلفين ، وقد بينا العلل في اختلافهم في غير هذا الكتاب .

(١) أخرجه البخاري (٣٢١/١) ومسلم (١٣٣/٨) .

وفي هذا الحديث دليل على أن الحجة عند الاختلاف السنة ، وأنها حجة على من خالفها ، وليس من خالفها بحجة عليها ، ألا تري أن ابن عمر لما قال له عبيد بن جريح : رأيتك تصنع أشياء لا يصنعها أحد من أصحابك ، لم يستوحش من مفارقة أصحابه ، إذ كان عنده في ذلك علم من رسول الله ﷺ ، ولم يقل له ابن جريح الجماعة أعلم برسول الله ﷺ منك ، ولعلك وهمت كما يقول اليوم من لا علم له ، بل انقاد للحق إذ سمعه ، هكذا يلزم الجميع وبالله التوفيق .

وأما قوله : «رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين» ، فالسنة التي عليها جمهور الفقهاء أن ذينك الركنين يستلمان دون غيرهما .

وأما السلف ، فقد اختلفوا في ذلك : فروي عن جابر ، وأنس ، وابن الزبير ، والحسن ، والحسين أنهم كانوا يستلمون الأركان كلها ، وعن عروة مثل ذلك واختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك : فقال أحدهما : ليس من البيت شيء مهجور ، والصحيح عن ابن عباس أنه كان لا يستلم إلا الركنين الأسود واليماني ، وهما المعروفان باليمانيين وهي السنة ، وعلى ذلك جماعة الفقهاء ، منهم : مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، والطبري ، وحجتهم : حديث ابن عمر هذا وما كان مثله عن النبي ﷺ في ذلك .

حدثنا خلف بن سعيد حدثنا عبد الله بن محمد بن علي ، حدثنا أحمد بن خالد ، حدثنا علي بن عبد العزيز ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس . وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بكر ، قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي ، قال حدثنا الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن ابن عمر ، قال : «لم أر رسول الله ﷺ يمسخ من البيت إلا الركنين اليمانيين» .

ورواه ابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم عن أبيه مثله .
وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا مخلد بن خالد ، قال حدثنا عبد الرزاق ، قال أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أنه أخبر بقول عائشة أن الحجر بعضه من البيت . فقال ابن عمر : والله إني لأظن عائشة إن كانت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ، إني لأظن رسول الله ﷺ لم يترك استلامهما إلا أنهما ليسا على قواعد البيت ، ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك»^(١) .

وأما قوله : رأيتك تلبس النعال السبتية ، فهي النعال السود التي لا شعر لها ، كذلك فسره ابن وهب صاحب مالك . وقال الخليل في «العين» : السبت الجلد المدبوغ بالقرظ ، وكذلك قال الأصمعي ، وهو الذي ذكر ابن قتيبة . وقال أبو عمرو : هو كل جلد مدبوغ .

وقال أبو زيد : السبت : جلود البقر خاصة مدبوغة كانت أو غير مدبوغة ، ولا يقال غيرها سبت ، وجمعها سبوت .

وقال غيره : السبت نوع من الدباغ يقلع الشعر ، والنعال السبتية من لباس وجوه الناس وأشراف العرب ، وهي معروفة عندهم ، قد ذكرها شعراؤهم .

قال عنترة يمدح رجلا :

بطل كأن ثيابه في [سرجة]^(٢) يحذني نعال السبت ليس بتوأم

يعني أنه لم يولد توأما .

وقال كثير :

(١) سنن أبي داود رقم : (٥٧٨) .

(٢) كذا في (جـ) ، (د) ، (هـ) ووقع في المطبوع : [سرجة] بالخاء .

كأن مشافر النجدات منها إذا ما [فارقت] ^(١) قمع الذباب
بأيدي مأتّم [متساعدات] ^(٢) نعال السبت أو عذب الثياب

شبه اضطراب مشافر الإبل وهي تنفي الذباب عنها بنعال السبت في أيدي المأتّم، والمأتّم : النساء اللواتي يكيّن وينحن على الميت . وقوله : أو عذب الثياب ، يريد خرقا يجبسها النساء بأيديهن عند النياح ، ويحبسن أيضا النعال بأيديهن كان هذا من فعل المأتّم في الجاهلية ، ولا أعلم خلافا في جواز لباس النعال السبتية في غير المقابر ، وحسبك أن ابن عمر يروي عن رسول الله ﷺ أنه كان يلبسها ، وفيه الأسوة الحسنة ﷺ . وقد روي عنه أنه رأي رجلا يلبسها في المقبرة ، فأمره بخلعها ، وقد يجوز أن يكون ذلك لأذي رآه فيها أو لما شاء الله فإنه حديث مختلف فيه ، وقد روي عنه ما يعارضه ، والحديث :

حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا محمد بن سليمان بن داود المنقري البصري بمصر ، قال حدثنا سليمان بن حرب ، قال حدثنا الأسود بن شيبان ، قال أخبرني خالد بن سمير ، قال أخبرني بشير بن نهيك ، قال أخبرني بشير بن الخصاصية وكان اسمه في الجاهلية زحم فسماه رسول الله ﷺ ، بشيراً ، قال بشير : بينما أنا أمشي بين المقابر وعلي نعلان ، فإذا رجل ينادي من خلفي يا صاحب السبتيتين ، فالتفت ، فإذا رسول الله ﷺ فقال لي : «إذا كنت في مثل هذا الموضع ، فاخلع نعليك» ، قال : فخلعتهما . هكذا قال إنه كان اللابس لهما والمأمور فيهما .

وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا سهل بن بكار ، قال حدثنا الأسود بن شيبان ، عن خالد بن

(١) كذا في (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع : [قارفت] .

(٢) كذا في (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع : [متساعدات] وفي (د) : [متقاعدات] .

سمير السدوسي ، عن بشير بن نهيك ، عن بشير ، قال : وكان اسمه في الجاهلية زحم بن معبد فقال له رسول الله ﷺ : بل أنت بشير ، قال : بينما أنا أماشي رسول الله ﷺ مر بقبور المشركين ، فقال : «لقد سبق هؤلاء خيرا كثيرا» - ثلاثا . ثم مر بقبور المسلمين ، فقال : لقد أدرك هؤلاء خيرا كثيرا ، وحانت من رسول الله ﷺ نظرة ، فإذا رجل يمشي في القبور وعليه نعلان ، فقال : « يا صاحب السبتيتين ، ويحك ألق سبتيتك » . فنظر الرجل ، فلما عرف رسول الله ﷺ خلعهما ، فرمى بهما^(١) .

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز لأحد المشي بالنعال والخذاء بين القبور لهذا الحديث .

وقال آخرون : لا بأس بذلك ، واحتجوا بما حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال حدثنا محمد بن بكر بن داسة ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا محمد بن سليمان الأنباري ، قال حدثنا عبد الوهاب يعني ابن عطاء ، عن سعيد عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ أنه قال : «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أنه يسمع قرع نعالهم»^(٢) .

وقال الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن المشي بين القبور في النعلين ، فقال : أما أنا فلا أفعله ، أخلع نعلي على حديث بشير ، قال : وقد تأول بعض الناس أنه ليسمع خفق نعالهم .

وقال أبو عبد الله : الأسود بن شيبان ثقة ، وبشير بن نهيك ثقة روى عنه عدة قلت : روى عنه النضر بن أنس ، وأبو مجلز ، وبركه ، قال : نعم .

(١) سنن أبي داود (٣٢٣٠) وأخرجه أحمد (٨٣/٥) وخالد بن سمير وثقه النسائي كطريقته في توثيقه من لا يعرف بجرح إذا روى عنه ثقة ولا أعلم لخالد هذا راو عنه سوى الأسود بن شيبان وأما بشير بن نهيك فقد وثقه النسائي وسينقل ابن عبد البر عن الأثرم توثيق أحمد له إلا أن أبا حاتم قال : لا يحتج بحديثه - فالله أعلم .

(٢) سنن أبي داود رقم (٣٢٣١) وأخرجه البخاري (٢٤٤/٣) ومسلم (٢٩٦/٧) .

قال الأثرم: حدثنا عفان ، وسليمان بن حرب وهذا لفظ عفان : قال حدثنا الأسود بن شيبان ، قال حدثنا خالد بن سمير ، قال حدثني بشير بن نهيك ، عن بشير ، قال : بينما أنا أماشي رسول الله ﷺ وأنا على قبور المسلمين فقال: «لقد أدرك هؤلاء خيرا» ، ثم حانت من رسول الله ﷺ نظرة ، فإذا برجل يمشي في القبور عليه نعلاه ، فناداه رسول الله ﷺ : «يا صاحب السبتين ، ويحك ألق سبتيتك» ، فنظر الرجل ، فلما عرف رسول الله ، خلع نعليه فرمى بهما .

قال : وحدثنا عفان ، قال حدثنا حماد بن سلمة ، قال أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ «إنه لسمع خفق نعالهم إذا ولوا» . قال : ورأيت أبا عبد الله عند المقابر معلقا نعليه بيده .

وأما قوله : «رأيتك تصبغ بالصفرة» ، وقول ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها فإن العلماء اختلفوا في تأويل هذا الحديث : فقال : قوم : أراد الخضاب للحية بالصفرة .

واحتجوا بما حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا أبي ، قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، قال حدثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، قال حدثني سعيد المقبري ، عن عبيد بن جريح ، قال قلت لابن عمر : يا أبا عبد الرحمن إنني رأيتك تصفر لحيتك قال: «إن رسول الله ﷺ كان يصفر بالورس ، فأنا أحب أن أصفر به كما كان يصنع» .

وحدثنا عبد الوارث ، قال حدثنا قاسم ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال حدثنا حماد بن سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن ابن جريح . كذا قال : رأيت ابن عمر يصفر لحيته ، فقلت : أراك تصفر لحيتك ، قال : رأيت النبي ﷺ يصفر

لحيته ورواه يحيى القطان ، عن عبيد الله بن عمر ، عن سعيد المقبري ، عن ابن جريج ، وفي حديثه أنه قال : رأيتُه يصفر لحيته .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد ابن زهير ، قال حدثنا عيسى بن إبراهيم ، قال أخبرنا عبد الواحد بن زياد ، قال حدثنا الحجاج ، عن عطاء ، قال : رأيت ابن عمر ولحيته صفراء .

وحدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله الرازي ، قال : حدثنا محمد بن الزبير ، قال أبو همام الأهوازي ، عن مروان بن سالم ، عن عبد الله بن همام ، قال : قلت يا أبا الدرداء ، بأي شيء كان رسول الله ﷺ يخضب؟ قال : «يا ابن أخي أو يا بني ، ما بلغ منه الشيب ما كان يخضب ، ولكنه قد كان منه ها هنا شعرات بيض ، وكان يغسله بالحناء والسدر» .

قال : وحدثنا ابن الأصبهاني ، قال أخبرنا شريك ، عن عثمان بن موهب ، قال : رأيت شعر النبي ﷺ عند بعض نسائه أحمر .

قال : وحدثنا موسى بن إسماعيل ، قال حدثنا سلام بن أبي مطيع ، عن عثمان بن عبد الله بن موهب ، قال : دخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ فأخرجت إلينا شعر النبي ﷺ مخضوبا بالحناء والكتم .

قال : وحدثنا ابن الأصبهاني ، قال أخبرنا شريك ، عن سدير الصيرفي ، عن أبيه ، قال : كان علي لا يخضب ، فذكرت ذلك لمحمد بن علي ، قال : قد خضب من هو خير منه : رسول الله ﷺ .

قال : وحدثنا هارون بن معروف ، قال حدثنا ضمرة ، عن علي بن أبي حملة ، قال : كان رجاء بن حيوة لا يغير الشيب ، فحج فشهد عنده أربعة أن النبي ﷺ غير ، قال : فغير في بعض المرات .

ذكر البخاري عن ابن بكير ، عن الليث ، عن خالد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن : سمعت أنسا يصف النبي ﷺ فقال : كان ربيعة من القوم ليس بالطويل وذكر الحديث إلي قوله : وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء . قال ربيعة : فرأيت شعرا من شعره ، فإذا هو أحمر ، فسألت ، فقليل : أحمر من الطيب ، وقد ذكرنا في باب حميد الطويل إجازة أكثر السلف للباس الثياب المزعفرة على ما قال مالك رحمه الله ^(١) ، فذهب جماعة من أهل العلم إلى أن رسول الله ﷺ كان يخضب بالحناء ، ويصفر شبيهه ، على أنهم مجمعون أنه إنما شاب منه عنفقه وشيء في صدغيه لا غير ﷺ .

وقال آخرون : معني حديث مالك عن سعيد المقبري ، عن عبيد بن جريح ، عن ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بالصفرة . أراد أنه كان يصفر ثيابه ، ويلبس ثيابا صفرا .

وأما الخضاب ، فلم يكن رسول الله ﷺ يخضب ، واحتجوا من الأثر بحديث ربيعة عن أنس ، وما كان مثله ، وقد ذكرنا حديث ربيعة في بابه من هذا الكتاب ^(٢) .

وبما حدثنا عبد الوارث ، قال حدثنا قاسم ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا خلف بن الوليد ، قال حدثنا إسرائيل ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : « كان رسول الله ﷺ قد شمت مقدم رأسه ولحيته ، فإذا ادهن وامتشط ، لم يتبين شبيهه ، فإذا شعث ، رأيت متبينا ، وكان كثير شعر الرأس واللحية » ^(٣) .

(١) انظر كتاب النكاح باب ما جاء في الوليمة حديث رقم (١) .

(٢) انظر كتاب صفة النبي ﷺ باب رقم : (١) حديث رقم : (١) .

(٣) في إسناده سماك بن حرب وهو ضعيف وربما لقن .

وحدثنا عبد الوارث ، قال حدثنا قاسم ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال :
حدثنا أبي ، قال حدثنا معاذ بن هشام ، قال حدثنا أبي ، عن قتادة ، قال :
سألت سعيد بن المسيب : أخضب رسول الله ﷺ ؟ قال : لم يبلغ ذلك .

قال : وحدثنا عاصم بن علي ، قال حدثنا محمد بن راشد ، عن
مكحول ، عن موسى بن أنس ، عن أبيه ، قال : لم يبلغ النبي ﷺ من
الشيب ما يخضب .

قال : وحدثنا علي بن الجعد ، قال حدثنا زهير بن معاوية ، عن حميد
الطويل . قال : سئل أنس عن الخضاب ، فقال : خضب أبو بكر بالخناء
والكتم ، وخضب عمر بالخناء وحده قيل له : فرسول الله ﷺ ؟ قال : لم
يكن في لحيته عشرون شعرة بيضاء ، وأصغى حميد إلى رجل عن يمينه فقال :
كن سبع عشرة شعرة .

وذكر مالك في الموطأ ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني محمد بن
إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن عبد الرحمن بن الأسود
ابن عبد يغوث ، قال : وكان جليسا لهم ، وكان أبيض الرأس واللحية ، قال :
فغدا عليهم ذات يوم وقد حمرهما ، قال : فقال له القوم : هذا أحسن ،
فقال : إن أُمِّي عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت إلي البارحة جاريته نخيلة ،
فأقسمت علي لأصبغن ، وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ . قال مالك :
في هذا الحديث بيان أن رسول الله ﷺ لم يصبغ ، ولو صبغ رسول الله ﷺ
لأرسلت بذلك عائشة إلي عبد الرحمن بن الأسود . وقال مالك في صبغ الشعر
بالسواد : لم أسمع في ذلك شيئا معلوما ، وغير ذلك من الصبغ أحب إلي ،
قال : وترك الصبغ كله واسع إن شاء الله ، ليس على الناس فيه ضيق .

قال أبو عمر : فضل جماعة من العلماء الخضاب بالصفرة والحمرة
على بياض الشيب وعلى الخضاب بالسواد ، واحتجوا بحديث الزهري ، عن

أبي سلمة، وسليمان بن يسار جميعاً عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم». رواه سفيان بن عيينة وجماعة عن الزهري^(١)، ومن حديث ابن عيينة وغيره أيضاً عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أبا بكر خضب بالحناء والكتم، واحتجوا بهذا أيضاً. وجاء عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين، وعلماء المسلمين: أنهم خضبوا بالحمرة والصفرة؛ وجاء عن جماعة كثيرة منهم: أنهم لم يخضبوا، وكل ذلك واسع كما قال مالك - والحمد لله.

ومن كان يخضب لحيته حمراء قانية: أبو بكر، وعمر، ومحمد بن الحنفية، وعبد الله بن أبي أوفى، والحسن بن علي، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن الأسود، وخضب علي مرة ثم لم يعد، ومن كان يصفر لحيته: عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأبو هريرة، وزيد بن وهب، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن بسر، وسلمة بن الأكوع، وقيس بن أبي حازم، وأبو العالية، وأبو السواد، وأبو وائل، وعطاء، والقاسم، والمغيرة بن شعبة، والأسود، وعبد الرحمن بن يزيد، ويزيد بن الأسود، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة.

وروى عن علي، وأنس أنهما كانا يصفران لهما، والصحيح عن علي - رضي الله عنه أنه كانت لحيته بيضاء وقد ملأت ما بين منكبيه.

ذكر وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال: رأيت علي بن أبي طالب أبيض الرأس واللحية قد ملأت ما بين منكبيه، وقال [أبو إسحاق السبيعي]^(٢): رأيت علياً أصلع أبيض الرأس واللحية.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦/١٠) ومسلم (١٤/١١٣).

(٢) كذا في (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [أبو عائشة النيمي] وقد ذكر محقق المطبوع أنها بياض في الأصل ولم نستطع قراءتها وأثبتها استظهاراً.

وكان السائب بن يزيد، وجابر بن زيد، ومجاهد، وسعيد بن جبير لا يخضبون. ذكر الربيع بن سليمان قال: كان الشافعي يخضب لحيته حمراء قانية.

وأخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثنا أبي، قال حدثنا محمد بن فطيس، قال حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال حدثنا يحيى بن يحيى، قال: رأيت الليث بن سعد يخضب بالحناء، قال: ورأيت مالك بن أنس لا يغير الشيب وكان نقي البشرة، ناصع بياض الشيب، حسن اللحية، لا يأخذ منها من غير أن يدعها تطول. قال: ورأيت عثمان بن كنانة، ومحمد بن إبراهيم بن دينار، وعبد الله بن نافع، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، وأشهب بن عبد العزيز - لا يغيرون الشيب، ولم يكن شيبهم بالكثير - يعني ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب. وذكر الحسن بن علي الحلواني، قال حدثنا أبو مسلم، قال حدثنا سفيان، قال: كان عمرو بن دينار، وأبو الزبير، وابن أبي نجيح لا يخضبون.

وأخبرنا أحمد بن عبد الله، قال حدثنا أبي، قال حدثنا محمد بن فطيس، قال حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية البغدادي، قال حدثنا الليث بن سعد، عن أبي عثانة، قال: رأيت عقبة بن عامر يخضب بالسواد ويقول: نسود أعلاها وتأبى أصولها.

قال أبو عمر: هو بيت محفوظ له:

نسود أعلاها وتأبى أصولها ولا خير في الأعلى إذا فسد الأصل

قال أبو عمر: قد روي عن الحسن والحسين، ومحمد بن الحنفية، أنهم كانوا يخضبون بالوسمة. وعن موسى بن طلحة، وأبي سلمة، ونافع

بن [جبير]^(١)، أنهم خضبوا بالسواد ، ومحمد بن إبراهيم ، والحسن ومحمد بن سيرين لا يرون به بأساً، ومن كره الخضاب بالسواد : عطاء ، ومجاهد ، ومكحول ، والشعبي ، وسعيد بن جبير . وذكر أبو بكر قال حدثنا يحيى بن آدم ، قال حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب قال : سمعت بن جبير وسئل عن الخضاب بالوسمة قال : يكسو الله العبد في وجهه النور ، فيطفئه بالسواد .

قال أبو عمر : وما يدل على أن الصبغ بالصفرة المذكور في هذا الحديث هو صبغ الثياب لا تصفير اللحية ما ذكره مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والمصبوغ بالزعفران .

قال أبو عمر : فحديث مالك عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والزعفران مع روايته عن النبي ﷺ أنه كان يصبغ بالصفرة دليل على أن تلك الصفرة كانت منه في لباسه والله أعلم ؛ وإلى هذا ذهب مالك على ما ذكرناه في باب حميد الطويل^(٢) .

وأما غيره من العلماء ، فإنهم لا يجيزون للرجل أن يلبس شيئاً مصبوغاً بالزعفران ، لحديث عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس ، أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل وهو معناه عند مالك ؛ وأكثر العلماء على تخليق الجسد وتزعفره ، وقد ذكرنا هذا المعنى بأشبع من ذكرنا له ههنا في باب حميد الطويل من كتابنا هذا والحمد لله .

وقد روي أن تلك الصفرة كانت في ثيابه نصاً دون تأويل :

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد ابن زهير ، قال حدثنا يحيى بن عبد الحميد ، قال حدثنا سليمان بن بلال ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر أنه كان يصبغ ثيابه بالصفرة حتى عمامته .

(١) كذا في (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [حمير] والصواب ما أثبتناه .

(٢) انظر كتاب النكاح باب ما جاء في الوليمة حديث رقم (١) .

وذكر ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصبغ بالصفرة .

وذكره ابن وهب ، عن عمر بن محمد عن زيد بن أسلم مرسلًا .

حدثنا سعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان ، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ، قال حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، قال حدثنا عبد الله بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن ابن عمر كان يصبغ ثيابه بالزعفران ، فقليل له ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يصبغ به ، ورأيت يحميه ، أو رأيت أحب الصبغ إليه .

وفي الموطأ : سئل مالك عن الملاحف المعصفرة في البيوت للرجال وفي الأقبية ، فقال : لا أعلم من ذلك شيئًا حرامًا ، وغير ذلك من اللباس أحب إلي .

وأما قوله في الحديث : ورأيتك إذا كنت بمكة ، أهل الناس إذا رأوا الهلال ، ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية ؛ فقال ابن عمر : لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته ، فإن ابن عمر قد جاء بحجة قاطعة ، نزع بها وأخذ بالعموم في إهلال رسول الله ﷺ ، ولم يخص مكة من غيرها ، وقال : لا يهل الحاج إلا في وقت يتصل له عمله ، وقصده إلى البيت ، ومواضع المناسك والشعائر ، لأن رسول الله ﷺ : أهل واتصل له عمله . وقد تابع ابن عمر على قوله هذا في إهلال المكي ومن بمكة من غير أهلها جماعة من أهل العلم .

ذكر عبد الرزاق : أخبرنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الرواح إلى منى . قال ابن طاوس : وكان أبي إذا أراد أن يحرم من المسجد ، استلم الركن ثم خرج .

قال عبد الرزاق : وأخبرنا ابن جريج ، قال : قال عطاء : وجه إهلال أهل

مكة أن لا يهل أحدهم حتى تتوجه به دابته نحو منى، فإن كان ماشيا فحين يتوجه نحو منى.

قال ابن جريج: قال لى عطاء: أهل أصحاب رسول الله ﷺ إذا دخلوا فى حجّتهم مع النّبي ﷺ عشية التّروية حين توجهوا إلى منى. قال ابن جريج: وقال لى ابن طاوس ذلك أيضا.

قال ابن جريج: وأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله - وهو يخبر عن حجة النّبي ﷺ قال: فأمرنا بعدما طفنا أن نحل، وقال: إذا أردتم أن تنطلقوا إلى منى فأهلوا، قال: فأهللنا من البطحاء.

وفي هذه المسألة وهذا الباب مذهب آخر لعمر بن الخطاب، تابعه عليه أيضا جماعة من العلماء؛ ذكر مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب - قال: يا أهل مكة، ما شأن الناس يأتون شعثا وأنتم مدهنون، أهلوا إذا رأيتم الهلال.

ومالك، عن هشام بن عروة، أن عبد الله بن الزبير أقام بمكة تسع سنين يهل بالحج لهلال ذي الحجة، وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك. قال مالك: من أهل بمكة من أهلها، ومن كاف مقيما بها من أهل المدينة وغيرهم، فليؤخر الطواف الواجب بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى، ويكون إهلاله من جوف مكة لا يخرج إلى الحرم؛ وكذلك فعل ابن عمر، وأصحاب رسول الله ﷺ الذين أهلوا من مكة أخرّوا الطواف والسعي حتى رجعوا من منى. قال مالك: ومن أهل بعمره من مكة، فليخرج إلى الحل.

وذكر عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن هشام بن عروة، قال: أقام عبدالله بن الزبير [سبع]^(١) سنين يهل بالحج إذا رأى هلال ذي الحجة، ويطوف بين

(١) كذا في (د)، (هـ) ووقع في المطبوع و(ج): [تسع] .

الصفاء والمروة قبل أن يخرج إلى منى. قال: وأخبرنا هشام بن حسان، قال: كان عطاء بن أبي رباح يعجبه إذا توجه إلى منى - أن يهل ثم يمضي على وجهه. وقال عطاء: إذا أحرم عشية التروية، فلا يطف بالبيت حتى يروح إلى منى.

قال هشام: وقال الحسن: أي ذلك فعل، فلا بأس إن شاء أهل حين يتوجه إلي منى، وأن شاء قبل ذلك؛ وأن أهل قبل يوم التروية، فإنه يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة.

قال أبو عمر: ليس يريد الطواف الواجب، لأن الطواف الواجب لا يكون إلا بعد رمي جمرة العقبة، ولكنه يطوف ما بدا له بالبيت، ويركع إن شاء، وهو قول مالك أيضا.

قال أبو عمر: قد روى عن ابن عمر في هذا الباب أنه فعل فيه أيضا بقول أبيه، وهو كله واسع جائز لمن فعله، لا يختلف الفقهاء في جواز ذلك.

ذكر عبد الرزاق، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، قال: أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأي الهلال، ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح منطلقا إلى منى.

قال: وأخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أنه أهل بالحج من مكة ثلاث مرات فذكر مثله.

قال وأخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مثله.

وعن معمر، وابن جريج، عن خصيف، عن مجاهد، عن ابن عمر نحوه.

قال مجاهد: فقلت لابن عمر: قد أهلت فينا إهلالا مختلفا، قال: أما أول عام الأول، فأخذت بأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي

حراما وأخرج حراما، وليس كذلك كنا نصنع، إنما كنا نهل ثم نقبل على شأننا. قلت: فبأي ذلك نأخذ؟ قال: نحرم يوم التروية.

قال: وأخبرنا ابن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء قال: إن شاء المكي ألا يحرم بالحج إلا يوم منى فعل. قال: وكذلك إن كان أهله دون الميقات، إن شاء أهل من أهله، وأن شاء من الحرم.

قال أبو عمر: قد ذكرنا إهلال من كان مسكنه دون المواقيت إلى مكة في باب نافع^(١) من هذا الكتاب، والحمد لله.



(١) انظر الباب رقم (٦) حديث رقم (١).

٨ - باب رفع الصوت بالإهلال

١-مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية، أو بالإهلال» يريد أحدهما .

قال أبو عمر : هذا حديث اختلف في إسناده اختلافا كثيرا، وأرجو أن تكون رواية مالك فيه أصح ذلك إن شاء الله^(١).

(١) أخرجه أبو داود من طريق مالك (١٨/٤) وأخرجه النسائي (١٦٢/٥) والترمذي (٨٢٩) وابن ماجه (٢٩٢٢) من طريق سفيان بن عيينة من طريق شيخ مالك به سواء وفي رواية النسائي «بالتلبية» فقط وفي رواية الترمذي «بالتلبية والإهلال» أي معاً وفي رواية ابن ماجه «بالإهلال» فقط .

وسيدكره ابن عبد البر - كما عند ابن ماجه (٢٩٢٣) - من طريق وكيع عن الثوري عن عبد الله بن أبي ليلى عن المطلب بن حنطب عن خلاد عن زيد الجهني . وقد خالف وكيع قبيصة فجعله عن خلاد عن أبيه - لكن قبيصة خاصة في الثوري يخالف ووكيع أثبت منه بكثير .

وقد رواه موسى بن عقبة عن المطلب بن عبد الله بن حنطب بمثل رواية وكيع عن الثوري رواه ابن خزيمة (٢٦٢٨) .

وقد رجح البخاري كما في علل الترمذي رقم: (٢٢٢)، والترمذي في الجامع الرواية الأولى خلاد بن السائب عن أبيه .

وقد أخرجه ابن خزيمة (٢٦٣٠) والحاكم (٤٥٠/١) من طريق المطلب سمعت أبا هريرة فذكره وهو إسناده فيه ضعف . وقد ذكر البخاري وغيره عدم سماع المطلب من أبي هريرة والمطلب كثير الإرسال ويروي عن مدلسين ومن تنسج أحاديثه وجد فيها الاختلاف حتى أنه هو نفسه قد اختلف في كونه واحد أو ثلاثة وهو يروي عن التابعين واتباعهم . ويروي عن كبار الصحابة وقد ذكر ابن سعد عدم الاحتجاج بحديثه لذلك .

لذا فرواية مالك وابن عيينة أولى كما ذكر البخاري والترمذي هذا، ولا أعلم لخلاد =

فأما الثوري: فروى هذا الحديث، عن عبد الله بن أبي لييد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: «جاءني جبريل، فقال: مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية، فأنها شعار الحج» ذكره ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان الثوري بهذا الإسناد.

وذكر ابن سنجر: حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن أبي لييد قال: أخبرنا المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن خلاد بن السائب عن أبيه، عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل فقال: أرفع صوتك بالإهلال، فإنه شعار الحج». هكذا قال قبيصة: خلاد بن السائب، عن أبيه، ولم يقل وكيع: عن أبيه.

وقد مضى القول في معنى التلبية والإهلال فيما سلف من هذا الكتاب، والمعنى فيهما واحد، وذلك رفع صوت الحاج بليك اللهم ليك، على ما مضى في حديث نافع، عن ابن عمر من ألفاظ التلبية.

واختلف العلماء في وجوب التلبية وكيفيتها، فذهب أهل الظاهر إلى وجوب التلبية، منهم داود وغيره، وقال سائر أهل العلم: ذلك من سنن الحج وزيته، وكان مالك يرى على من ترك التلبية من أول إحرامه إلى آخر حجه دماً يهرقه، وكان الشافعي، وأبو حنيفة: لا يريان عليه شيئاً، وإن كان قد أساء عندهم، وقد مضت هذه المسألة في باب نافع من هذا الكتاب مجودة، وكذلك أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية، ولم يوجب غيرهم، وقال مالك: يرفع المحرم صوته بالتلبية قدر ما يسمع نفسه، وكذلك المرأة ترفع صوتها قدر ما تسمع نفسها، وقال في الموطأ: لا يرفع المحرم صوته بالإهلال في المساجد، مساجد الجماعة، وليسمع نفسه ومن يليه، إلا المسجد الحرام ومسجد منى، فإنه

= توثيقاً سوى أنه عدّه البعض في الصحابة وهذا ليس بصحيح، وقریباً من حاله عبد الملك بن أبي بكر فإنني لا أعلم له توثيقاً معتبراً.

يرفع صوته فيهما قال: [ولا يلبي]^(١) عند اصطدام الرفاق .

وقال إسماعيل بن إسحاق: الفرق بين المسجد الحرام، ومسجد منى، وبين سائر المساجد في رفع الصوت بالتلبية: أن مساجد الجماعة إنما بنيت للصلاة خاصة، فكره رفع الصوت فيها، وجاءت الكراهية في رفع الصوت فيها عاما لم يخص أحدا من أحد إلا الإمام الذي يصلي بالناس فيها فدخل الملبي في الجملة، ولم يدخل في ذلك المسجد الحرام، ومسجد منى، لأن المسجد الحرام، جعل للحاج وغير الحاج، قال الله عز وجل: ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾، وكأن الملبي إنما يقصد إليه فكان له فيه من الخصوص: ما ليس في غيرها وأما مسجد منى: [فإنه]^(٢) للحاج خاصة، قال: وقد ذكر أبو ثابت، عن ابن نافع، عن مالك، أنه سئل عن المحرم، يرفع صوته بالتلبية في المساجد التي بين مكة والمدينة؟ قال: نعم، لا بأس بذلك، قال إسماعيل: لأن هذه المساجد، إنما جعلت للمجتازين، وأكثرهم المحرمون، فهم من النحو الذي وصفنا.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، والثوري وأصحابهم: يرفع المحرم صوته بالتلبية: قال الشافعي: ويلبي عند اصطدام الرفاق، والإشراف والهبوط، واستقبال الليل، وفي المساجد كلها، وقد كان الشافعي يقول بالعراق مثل قول مالك، ثم رجع إلي هذا على ظاهر الحديث المذكور في هذا الباب وعمومه: لأنه لم يخص فيه موصعا من موضع، وكان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية، وقال ابن عباس: هي زينة الحج، وقال أبو حازم: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يبلغون الروحاء حتى تبح حلوقهم من التلبية، وأجمع العلماء على أن السنة في المرأة، أن لا ترفع صوتها، وإنما عليها أن تسمع نفسها، فخرجت من جملة ظاهر الحديث، وخصت بذلك، وبقي الحديث في الرجال، وأسعدهم به من ساعده ظاهره، وبالله التوفيق.

(١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [ويلبي] .

(٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [فإن] .

وذكر عبد الرزاق: عن معمر ، عن الزهري عن سالم ، قال : كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية ، فلا يأتي الروحاء حتي يصحل صوته ، أو يشخب صوته .

قال أبو عمر : لا وجه لقوله : أو يشخب ، والصحيح : يصحل ، قال الخليل : صحل صوته صحلا ، فهو [أصحل]^(١) إذا كانت فيه بحة .

* * *

(١). كذا في (ب) ووقع في المطبوع : [صحل] .

٩ - باب إفراجه الحج

(٩٥/١٣) ١ - مالك، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، أنه أخبره عن عائشة: أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله، ﷺ، عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج وعمره، ومنا من أهل بالحج وحده، وأهل رسول الله ﷺ بالحج. فأما من أهل بعمره فحل، وأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر^(١).

* محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود

لمالك عنه أربعة أحاديث مسندة وواحد مرسل.

وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود بن نوفل بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي يكنى أبا الأسود يعرف ببيتيم عروة، لأنه كان يتيماً في حجره، سكن المدينة، ثم سكن مصر في آخر أيام بني أمية وهو من جلة المحدثين بها، ثقة حجة فيما نقل. قال يحيى بن معين: هو أحب إلى من هشام بن عروة. قال مالك: كان أبو الأسود: محمد بن عبد الرحمن صاحب عزلة، وحج، وغزو، قال: وكان الناس أصحاب عزلة

قال أبو عمر: هذا حديث ثابت صحيح، وقد روي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، أن رسول الله، ﷺ، عام حجة الوداع، خرج إلى الحج، فمن أصحابه من أهل بحج، ومنهم من جمع الحج والعمرة، ومنهم من أهل بعمره، فأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحل، وأما من كان أهل بعمره فحل.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٣/٣) ومسلم (٢٠٢/٨).

وهذا الحديث المرسل داخل في مسند أبي الأسود عن عروة عن عائشة، هذا وفيه خروج النساء في سفر الحج مع أزواجهن، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء. واختلفوا في المرأة لا يكون لها زوج ولا ذو محرم منها؛ هل تخرج إلى الحج دون ذلك مع النساء أم لا؟ وهل المحرم من الاستطاعة أم لا.

وسنذكر الاختلاف في ذلك إن شاء الله في باب سعيد بن أبي سعيد المقبري. من كتابنا هذا عند قوله صلى الله عليه وسلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها^(١). رواه مالك عن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وفي هذا الحديث أيضا أعني الحديث المذكور في هذا الباب - عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة إباجة [أفراد الحج وإباجة]^(٢) التمتع بالعمرة إلى الحج وإباجة القران وهو جمع الحج والعمرة. وهذا ما لا خلاف بين العلماء فيه، وإنما اختلفوا في الأفضل في ذلك، وكذلك اختلفوا فيما كان رسول الله ﷺ به محرما في خاصته عام حجة الوداع، وقد ذكرنا ذلك كله وذكرنا الآثار الموجبة لاختلافهم فيه، وأوضحنا ذلك. بما فيه كفاية، في باب حديث ابن شهاب، عن عروة من كتابنا هذا^(٣)، وفي باب ابن شهاب، عن محمد بن الحارث بن نوفل، والحمد لله^(٤).

وفيه أن من كان قارنا أو مفردا لا يحل دون يوم النحر، وهذا معناه بطواف الإفاضة فهو الحل كله لمن رمى جمرة العقبة، قبل ذلك يوم النحر ضحى، ثم طاف الطواف المذكور، وهذا أيضا لا خلاف فيه.

(١) انظر كتاب الاستئذان باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء حديث رقم: (٣).

(٢) زيادة من "ك" سقطت من المطبوع.

(٣) انظر باب دخول الحائض مكة حديث رقم: (٢).

(٤) انظر باب ما جاء في التمتع.

(٢٥٨/١٩) ٢ - مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ أفرد الحج^(١).

قال أبو عمر : هذا أصح حديث يروى عن النبي - عليه السلام - أنه أفرد الحج ، وإليه ذهب مالك في اختياره الأفراد وأصحابه ، وأبو ثور ، وجماعة ؛ وروي ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان وهو أحد قولي الشافعي واختياره .

وروى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال : إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان ، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر ، كان في ذلك دلالة أن الحق فيما عملا به ؛ وقد مضى القول ممهداً في هذا المعنى ، وما فيه للعلماء السلف منهم والخلف من التنازع والاختلاف فيما كان رسول الله ﷺ به محرماً في حجته ، وهل كان حينئذ مفرداً ، أو متمتعاً . أو قارناً ؟ وذكرنا هناك اختلاف الآثار في ذلك ، وما ذهب إليه فقهاء الأمصار ، وذلك في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا - والحمد لله .

حدثنا خلف بن قاسم بن سهل بن محمد ، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد ابن محمد بن عطية ، حدثنا أبو عبد الرحمن زكرياء بن يحيى السجزي ، حدثنا ابن الرماح ، قال : قلت [لمالك]^(٢) : الأفراد أحب إليك أم القران ؟ قال : الأفراد ؛ قلت : من أين ؟ قال : لأن رسول الله ﷺ أفرد الحج ، قلت : عمن ؟ فقال : حدثني عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ أفرد الحج .

وحدثنا خلف بن القاسم ، حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن صالح السبيعي بدمشق : حدثنا أحمد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الكندي الحلبي

(١) أخرجه مسلم (٢٠٧/٨) .

(٢) زيادة من (د) ، (هـ) سقطت من المطبوع .

حدثنا مطرف بن عبد الله المدني، حدثنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة، أن النبي ﷺ أفرد الحج. ورواه مطرف أيضا عن ابن أبي حازم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله.

ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وابن جريج، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله سواء، وأبو معاوية عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ مثله.

وأما الحج في الشريعة، فقصد الكعبة البيت الحرام، والطواف والسعي بين الصفا والمروة، والرمي، والوقوف بعرفة على سنتها، ثم بالمزدلفة على سنتها، ثم إتيان منى والمقام بها لرمي الجمار، ثم الطواف، وكل ذلك على سنته فيما هو معلوم، والحمد لله.

وقد أتينا على إيضاح ذلك في مواضعه من هذا الكتاب.

وأما الحج في اللغة: فالقصد، قال الشاعر:

وأشهد من عوف حلولا كثيرة . . . يحجون سب الزبرقان المزعفرا

والسب: الثوب أو العمامة.

وقال جرير:

قوم إذا حاولوا حجا لبيعتهم . . . صرخوا الفلوس وحجوا غير أبرار

(٩٨/١٣) ٣ - مالك عن أبي الأسود: محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد الحج .

قال أبو عمر : وهذا الحديث مستخرج من الحديث الذي قبله^(١) أخرجه مالك رحمه الله حجة له في مذهبه لأنه يذهب إلى أن الأفراد أفضل .
وأن رسول الله ﷺ كان في حجه مفردا .

وقد مضي القول في هذا في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته ها هنا^(٢) .



(١) يعني حديث رقم : (١) من هذا الباب .

(٢) انظر باب دخول الحائض مكة حديث رقم : (٢) .

١٠ - باب قطع التلبية

(٧٢/١٣) ١ - مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة، كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم، مع رسول الله ﷺ؟ (١).

قال : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه

* محمد بن أبي بكر الثقفي

وهو محمد بن أبي بكر، بن عوف، بن الرباح، الثقفي، مدني. تابعي ثقة.
روي عنه مالك بن أنس وغيره.

قال أبو عمر : هذا حديث صحيح ، وفيه أن الحاج جائز له قطع التلبية قبل الوقوف بعرفة، وقبل رمي جمرة العقبة وهو موضع اختلف فيه السلف والخلف، فروي أنس بن مالك ما ذكرنا وعن ابن عمر مثله مرفوعا. وهو فعل ابن عمر وقوله في ذلك.

أخبرنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا عبد الله بن غدير، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: «غدونا مع رسول الله ﷺ، من منى إلى عرفات، فمنا الملبى، ومنا المكبر» (٢).

أخبرنا خلف بن سعيد قراءة مني عليه، أن عبد الله بن محمد، حدثهم قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا

(١) أخرجه البخاري (٥٩٦/٣) ومسلم (٤٣/٩).

(٢) سنن أبي داود (١٨١٦) وأخرجه مسلم (٤٢/٩).

القعنبي قال: حدثنا يحيى بن عمير أن عمر بن عبد العزيز قال [لعبدالله] ^(١) بن عبد الله بن عمر: سألت أباك عن اختلاف الناس في التلبية؟ فقال: أخبرني أبي أنه غدا مع رسول الله ﷺ، من منى غداة عرفة، حين صلى الصبح، قال: فلم تكن لي همة إلا أن أرمق الذي أراه يصنع، فسمعتة يهلل ويكبر، والناس [كففته] يهللون، ويكبرون، ويلبون، ورسول الله ﷺ، يسمع ذلك كله، فلم أره ينهى عن شيء من ذلك كله، ولزم التهليل والتكبير ^(٢).

وحدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا أبو الأحوص عن أشعث عن أبيه، وعلاج، جميعا، عن ابن عمر، أنه لم يفتر من التهليل والتكبير، حين دفع من عرفة، حتى أتى المزدلفة فاذن، وأقام - وذكر الحديث ^(٣).

وذكر إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن ابن عمر، قال: «غدونا مع رسول الله ﷺ، من منى إلى عرفة، فمننا الملبى، ومننا المكبر». قال إسماعيل: وحدثنا به علي، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن يحيى بن سعيد - فذكره.

قال إسماعيل: وحدثنا مسدد، قال: حدثنا يوسف الماجشون، عن أبيه، أن عبد الله بن عمر قال: غدونا مع رسول الله ﷺ إلى عرفة، فمننا الملبى، ومننا

(١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [لعبيدالله] والأقرب ما أثبتناه كما في الإسناد السابق.

(٢) يحيى بن عمير قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث - أى يكتب حديثه للاعتبار ولا يحتج به.

(٣) سنن أبو داود رقم: (١٩٣٣) وإسناده صحيح لكن في رواية علاج فقيل لابن عمر في ذلك فقال: «صليت مع رسول الله ﷺ هكذا»، وعلاج مجهول الحال فالصحيح رواية سليم والد أشعث بن أبي الشعثاء موقوفاً.

المكبر، فلا يعاب على الملبّي تليّيته، ولا على المكبر تكبيره، قال: وكان عبد الله ابن عمر يكبر.

قال أبو عمر: فقال قوم من العلماء بهذه الأحاديث، قالوا: جائز قطع التلبية للحاج إذا راح من منى إلى عرفة، فيهلل ويكبر ولا يلبي واستحبوا ذلك، قالوا: وإن أخر قطع التلبية إلى زوال الشمس بعرفة، فحسن ليس به بأس، وأما عبد الله بن عمر فكان يقطع التلبية في رواحه من منى إلى عرفة.

وزوى مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان إذا غدا من منى إلى عرفة قطع التلبية، وروى حماد بن زيد، عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يلبي حين يغدو من منى إلى عرفة، وروى ابن علية، عن أيوب، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر، قال: «إذا أصبحت غادياً من منى إلى عرفة فأمسك عن التلبية فإنما هو التكبير».

وذكر إسماعيل القاضي قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا جرير بن حازم، قال: غدونا من منى إلى عرفة مع نافع، فكان يكبر أحياناً ويلبي أحياناً.

قال أبو عمر: كان ابن عمر إذا قدم حاجاً أو معتمراً فرأى الحرم ترك التلبية حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة، ثم يعود في التلبية إلى صبيحة يوم عرفة، فإذا غدا من منى إلى عرفة قطع التلبية، وأخذ في التهليل والتكبير.

ذكر مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم يلبي حين يغدو من منى إلى عرفة، فإذا غدا ترك التلبية. وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل

الحرم وبما روي عن ابن عمر في هذا الباب كان الحسن البصري وغيره يقولون .

ذكر اسماعيل القاضي قال : حدثنا علي بن المديني ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، قال : حدثنا هشام ، عن الحسن ، في الذي يهل بالحج من مكة ، قال : يلبي حتى يغدو الناس من منى إلى عرفات .

وحدثنا نصر ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، قال : حدثنا هشام ، عن عطاء قال : أحسبه مثل ذلك .

وحدثنا نصر قال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، قال : قال محمد بن هلال : رأيت عمر بن عبد العزيز يصيح بالناس ، بعد ما صلى الصبح يوم عرفة بمنى : أيها الناس إنه التهليل والتكبير وقد انقطعت التلبية .

قال : وحدثنا علي ، قال : حدثنا الفضل بن دكين ، قال : حدثنا معمر بن يحيى بن سام ، سمعت أبا جعفر ، يقول : إذا رجعت إلى عرفة فاقطع التلبية ، وهلل وكبر .

فهذا كله وجه واحد ، وقول واحد .

وكانت جماعة آخرون لا يقطعون التلبية إلا عند زوال الشمس بعرفة روي ذلك عن جماعة من السلف ، وهو قول مالك بن أنس ، وأصحابه ، وأكثر أهل المدينة .

ذكر إسماعيل قال : حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، قال : كانت الأئمة يقطعون التلبية إذا زالت الشمس يوم عرفة ، وسمى ابن شهاب أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعائشة ، وسعيد بن المسيب .

قال أبو عمر : أما عثمان وعائشة فقد روي عنهما غير ذلك ، وكذلك

سعيد بن المسيب، وسنذكره في هذا الباب. وهو قريب مما حكى عنهم ابن شهاب.

وأما علي بن أبي طالب فلم يختلف عنه في ذلك فيما علمت، وروى مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن علي بن أبي طالب كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة، قطع التلبية قال مالك: وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا، وكذلك أم سلمة كانت تقطع التلبية، إذا زالت الشمس من عرفة. روى ذلك ابن أبي فديك، عن موسى بن يعقوب الزمعي عن عمته عنها. وقد روي عن ابن عمر مثل ذلك، والرواية الأولى عنه أثبت.

روى علي بن المديني، عن الفضل بن العلاء، عن ابن خثيم، عن يوسف بن ماهك، قال: حججت مع عبد الله بن عمر ثلاث حجج، فخرجنا معه من مكة حتى صلى بنا الصلوات كلها بمنى، ثم غدا إلى عرفة وغدونا معه، حتى أتى نمرة، فلما زاغت الشمس أمسك عن التلبية. وهو قول السائب بن يزيد، وسليمان بن يسار، وابن شهاب.

ذكر إسماعيل عن إبراهيم بن حمزة، حدثنا الدراوردي، عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، أنه كان يقطع التلبية يوم عرفة إذا زاغت الشمس.

وفي هذه المسألة قول ثالث، وهو أن التلبية لا يقطعها الحاج حتى يروح من عرفة إلى الموقف، وذلك بعد جمعه بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر، وهذا القول قريب من القول الذي قبله، روي أيضاً عن جماعة من السلف، منهم عثمان، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن المسيب وغيرهم.

وروى الدراوردي، وابن أبي حازم، عن ابن حرملة، أنه سأل سعيد بن المسيب حتى متى ألبى في الحج؟ قال: حتى تروح من عرفة إلى الموقف، الدراوردي أيضاً، عن علقمة، عن ابن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة،

أنها كانت تنزل عرفة في الحج، وكانت تهل في المنزل ويهل من كان معها،
وتصلي الصلاتين كلتيهما: الظهر، والعصر، في منزلها، ثم تروح إلى
الموقف، فإذا استوت على دابتها قطعت التلبية، ذكره اسماعيل بن إسحاق.
حدثنا إبراهيم بن حمزة، وحدثنا الدراوردي، وروى مالك، عن عبدالرحمن
ابن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أنها كانت تترك التلبية إذا راحت إلى
الموقف.

ومالك، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة مثله بمعناه.

وحمد بن زيد وغيره عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله.

وروى ابن وهب، وعبد الله بن نافع، والمغيرة بن عبد الرحمن، كلهم
عن عبد الله بن عمر، عن نافع، أن عثمان كان يقطع التلبية، إذا راح إلى
الموقف.

وروى علي بن المديني، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو،
قال: صليت مع عمر بن عبد العزيز الصبح بمنى، ثم غدا وغدونا معه، فرأى
الناس مكبرين لا يلبي أحد، فأمر صاحب شرطته عبد الله بن سعد، فركب
[قبله]، فأمره أن يطوف في الناس، فينادي: أخبر الناس أن الأمير يأمركم أن
تلبوا فإنما هي التلبية، حتى تروحوا إلى الموقف.

قال أبو عمر: هذه الرواية عن عمر بن عبد العزيز أصح من التي
تقدمت عنه في هذا الباب من حديث ابن أبي أويس.

وروي عن سالم، ومحمد بن المنكدر، ما يدخل في معنى هذا القول،
وروى حماد بن زيد عن أيوب قال: كنا بعرفة، فجعل سالم بن عبد الله
يكبر، وصلى ابن المنكدر الظهر بعرفة فلما سلم، لبي ابنه فحصبه.

وفيها قول رابع: أن المحرم بالحج يلبي أبداً حتى يرمي جمرة العقبة يوم

النحر، ثبت ذلك عن النبي ﷺ ، وهو قول عمر، وعبد الله بن مسعود ،
وعبد الله بن عباس، وميمونة، وبه قال عطاء بن أبي رباح، وطاوس، وسعيد
بن جبير، وإبراهيم النخعي، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار، وأهل الحديث،
ومن قال بذلك منهم سفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وابن أبي ليلى ،
والحسن بن حي ، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو
ثور، وداود بن علي ، والطبري، وأبو عبيد، إلا أن هؤلاء اختلفوا في شيء
من ذلك فقال الثوري، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، وأبو ثور يقطعها
في أول حصاة يرمي بها من جمرة العقبة وقال أحمد ، وإسحاق ، وطائفة من
أهل النظر والأثر : لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة بأسرها ، قالوا:
وهو ظاهر الحديث: أن رسول الله ﷺ ، لم يزل يلبي حتى رمى جمرة
العقبة، ولم يقل أحد من رواة هذا الحديث حتى رمى بعضها، حتى أنه قال
بعضهم في حديث عائشة: ثم قطع التلبية في آخر حصاة..

حدثنا عبد الوارث بن سفيان: حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا بكر بن
حماد: حدثنا مسدد: حدثنا عبد الله بن داود ، عن ابن جريج ، عن عطاء عن
ابن عباس، عن الفضل بن عباس، أنه كان ردف النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ لبي
حتى رمى جمرة العقبة.

وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم: حدثنا بكر: حدثنا مسدد: حدثنا يحيى
بن سعيد، عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء، عن ابن عباس ، أن النبي
ﷺ، أردف الفضل من جمع، وأن الفضل حدثه - فذكر الحديث مثله.

وحدثنا سعيد بن نصر: حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا الترمذي: حدثنا
الحميدي: حدثنا سفيان : حدثنا محمد بن أبي حرملة، أخبرنا كريب عن ابن
عباس، عن الفضل بن عباس، وكان ردف النبي ﷺ في المزدلفة حتى رمى
الجمرة، قال: «لم أزل أسمع رسول الله ﷺ ، يلبي ، حتى الجمرة ، جمرة

العقبة». وروي سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس: سمعت عمر يهل بالمزدلفة، فقلت: يا أمير المؤمنين فيم الإهلال؟ قال: هل قضينا نسكتا بعد. ذكره ابن المقري، عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن جده، عن سفيان.

قال أبو عمر: من اعتبر الآثار المرفوعة في هذا الباب مثل حديث محمد بن أبي بكر الشقي عن أنس، وحديث عمر، وحديث ابن عباس، وغيرها، استدل على الإباحة في ذلك، ولهذا ما اختلف السلف فيه هذا الاختلاف ولم ينكر بعضهم على بعض. ولما كان ذلك مباحاً استحَب كل واحد منهم ما ذكرنا عنه، ومال إليه استحباباً، لا إيجاباً، والله أعلم.

أخبرنا إبراهيم بن شاکر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، وسعيد بن حمير قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا إسماعيل بن خليل، قال: حدثنا علي بن مسهر، قال: أخبرنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب، قال: أفاض عبد الله من عرفات، وهو يلبي فسمعه رجل، فقال: من هذا المليبي؟ وليس بحين التلبية، فقل له: إنه ابن أم عبد، فاندس بين الناس وذهب، فذكر لعبد الله، فجعل يلبي: لييك عدد التراب.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن خالد، قال: حدثني وبرة قال: سألت ابن عمر عن التلبية يوم عرفة، فقال: التكبير أحب إلي، وذكر ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «يهل ما دون عرفة، ويكبر يوم عرفة». وذكر حماد بن زيد عن سلمة بن علقمة، عن محمد بن سيرين، قال:

حججت زمن ابن الزبير ، فسمعت يوم عرفة يقول : ألا وإن أفضل الدعاء اليوم التكبير وهذا على الأفضل عنده ، والله أعلم .

ومن حجة من اختار التلبية ، حتى يرمي في جمرة العقبة أن رسول الله ، ﷺ ، كذلك فعل ، وقال : خذوا عني مناسككم وهو المبين عن الله مراده ، وهي زيادة في الرواية يجب قبولها .

ومن جهة النظر أن المحرم لا يحل من شيء من إحرامه ، ولا يلقي عنه شيئاً من شعثه حتى يرمي جمرة العقبة ، فإذا رماها فقد حلت له أشياء كانت محظورة عليه ، وذلك أول إحلاله ، فينبغي أن تكون تليته بالحج على حسب ما كانت عليه من حين أحرم إلى ذلك الوقت ، والله أعلم .

ومعنى التلبية إجابة إبراهيم فيما ذكروا . قال مجاهد وغيره : لما أمر إبراهيم ﷺ ، أن يؤذن في الناس بالحج ، قام على المقام ، فقال : يا عباد الله ! أجيئوا الله ، فقالوا : ربنا لييك ، ربنا لييك ، فمن حج البيت فهو ممن أجاب دعوته .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا وكيع ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن الفضل بن عباس ، أن النبي ﷺ ، لبى حتى رمى جمرة العقبة .

واختلف الفقهاء في قطع التلبية في العمرة ، فقال الشافعي : يقطع التلبية في العمرة إذا افتتح الطواف ، وقال مالك : لا يقطع المحرم التلبية في عمره إذا أحرم من التمتع ، حتى يرى البيت .

وأما من أحرم من المواقيت بعمرة ، فإنه يقطع التلبية إذا دخل الحرم ، وانتهى إليه ، قال : وبلغني ذلك عن ابن عمر ، وعروة بن الزبير .

واختلف العلماء في الطواف في التلبية للحاج ، فكان ربيعة بن أبي

عبدالرحمن يلبي إذا طاف بالبيت ، ولا يري به بأساً . وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل أنه لا بأس بذلك ، وأنكر ذلك سالم .

قال ابن عيينة : ما رأيت أحداً يقتدي به ، يلبي حول البيت ، إلا عطاء بن السائب .

وقال إسماعيل : لا يزال الرجل مليئاً حتى يبلغ الغاية التي إليها يكون استجابته ، وهو الموقف بعرفة .

وقد تقدم قول علي ، وابن عمر ، واختيار مالك لذلك ، والحمد لله .



١١ - باب ما لا يوجب الإجماع من تقليد الهدى

١ - مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان ، كتب إلى عائشة زوج النبي ﷺ . أن عبد الله بن عباس قال : من أهدي هدياً ، حرم عليه ما يحرم على الحاج . حتى ينحر الهدى ، وقد بعثت بهديي ، فاكتبي لي بأمرك ، أو مري صاحب الهدى ، قالت عمرة : فقلت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فلتت قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده ، ثم بعث بها رسول الله ﷺ مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له ، حتى نحر الهدى ^(١) .

قال أبو عمر : هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جميع رواة فيما علمت ، ورواه عثمان بن عمر ، عن مالك ، بخلاف بعض معانيه ، لأنه ذكر فيه الإشعار ، وليس ذلك في رواية غيره في هذا الحديث عن مالك فيما علمت ، حدثناه سعيد بن عثمان ، حدثنا أحمد بن دحيم حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ، عن يعقوب الدورقي ، عن عثمان بن عمر ، عن مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قلده هديه وأشعره وبعث به إلى مكة ، وأقام بالمدينة ، فلم يجتب شيئاً ^(٢) [مما] كان له حلالاً .

قال أبو عمر : هذا اللفظ ليس بصحيح في حديث مالك هذا ، وإنما هو معروف في حديث أفلح بن حميد ، عن القاسم ، عن عائشة ، وسنذكره في هذا الباب إن شاء الله .

(١) أخرجه البخاري (٦٣٧/٣) ومسلم (١٠٥/٩) .

(٢) زيادة من (ب) .

وفي حديث مالك في الموطأ معان من الفقه، منها : أن عبد الله بن عباس كان يرى: أن من بعث بهدي إلى الكعبة، لزمه إذا قلده أن يحرم ويجتنب كل ما يجتنب الحاج حتى ينحر هديه، وقد تابع عبد الله بن عباس على ذلك عبد الله بن عمر وطائفة، وروي بمثل ذلك أثر مرفوع من حديث جابر، عن النبي ﷺ، ومنها أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يختلفون في مسائل الفقه وعلوم الديانة، فلا يعيب بعضهم بعضاً بأكثر من رد قوله، ومخالفته إلى ما عنده من السنة في ذلك، وهكذا يجب على كل مسلم.

ومنها: ما كان عليه الأمراء من الاهتبال بأمر الدين والكتاب فيه إلى البلدان. ومنها: عمل أزواج النبي - عليه السلام - بأيديهن وامتهانهن أنفسهن، وكذلك كان رسول الله ﷺ يمتحن نفسه في عمل بيته، فربما خاط ثوبه. وربما خصف نعله، وقد قلده هديه المذكور في هذا الحديث بيده ﷺ.

ذكر عبد الرزاق قال: حدثنا عمر بن ذر، قال : سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: رأيت عائشة تقتل القلائد للغنم تساق معها هدياً، ومنها: التطوع بإرسال الهدى إلى الكعبة تقرباً إلى الله عز وجل بذلك، وفي ذلك دليل على فضل الهدى [والقلائد]^(١) والضحايا. ومنها أن تقليد الهدى لا يوجب على صاحبه الإحرام، وهذا المعنى الذي [سبق]^(٢) له الحديث، وهو الحجة عند التنازع، وقد تنازع العلماء واختلفوا في ذلك، فأما مالك: فذكر ابن وهب وغيره عنه، أنه سئل عما اختلف الناس فيه من الإحرام في تقليد الهدى ممن لا يريد الحج ولا العمرة، فقال: الأمر عندنا الذي نأخذ به في ذلك: قول عائشة أن النبي - عليه السلام - بعث بهديه ثم أقام فلم يترك شيئاً [مما]^(٣) أحل الله له حتى نحر

(١) زيادة من (ب) .

(٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [سبق] .

(٣) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [فما] .

الهدي، قال مالك: ولا ينبغي أن يقلد الهدى ولا يشعر، إلا عند الإهلال، إلا رجل لا يريد الحج فيبعث بهديه، ويقيم حللاً في أهله، وقال الثوري: إذا قلد الهدى فقد أحرم، إن كان يريد الحج أو العمرة، وإن كان لا يريد ذلك، فليبعث بهديه، وليقم حللاً.

وقال الشافعي، وأبو ثور، وداود: لا يكون أحد محرماً بسياقة الهدى ولا بتقليده، ولا يجب عليه بذلك إحرام، حتى ينويه ويريده، وقال أبو حنيفة: من ساق هدياً وهو يؤم البيت، ثم قلده، فقد وجب عليه الإحرام، وإن جلل الهدى أو أشعره لم يكن محرماً، إنما يكون محرماً بالتقليد، وقال: إن كان معه شاة فقلدها، لم يجب عليه الإحرام، لأن الغنم لا تقلد، وقال: إن بعث بهديه فقلده وأقام حللاً، ثم بدا له أن يخرج فخرج، واتبع هديه، فإنه لا يكون محرماً حين يخرج، إنما يكون محرماً إذا أدرك هديه، وأخذه وسار به، وساقه معه، وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: إن بعث بهدي لمتعة، ثم أقام حللاً أياماً ثم خرج، وقد كان قلده هديه، فهو محررم حين يخرج. ألا ترى أنه بعث بهدي المتعة، وقال ابن عباس، وابن عمر، وميمون بن أبي شبيب، وجماعة: من قلده أو أشعر أو جلل فقد أحرم، وإن كان في أهله، وليس في الرواية عن ابن عباس وابن عمر: أو جلل، وإنما ذلك عن ميمون وحده، فأما الحديث الذي إليه ذهب من اتبع ابن عباس وابن عمر على قولهما في هذا الباب.

فما وجدته في أصل سماع أبي رحمه الله: أن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال، حدثهم قال: حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا نصر بن مرزوق، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن عطاء بن لبيبة، عن عبد الملك بن جابر عن جابر بن عبد الله قال: «كنت عند النبي ﷺ جالسا فقلد قميصه من جنبه حتى أخرجه من رجليه، فنظر القوم إلى النبي

عليه السلام، فقال: « [إني]^(١) أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد وتشعر على مكان كذا وكذا، فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي»، وكان بعث بيدنه، وأقام بالمدينة، فذهب قوم إلى أن الرجل إذا بعث بهديه، وأقام في أهله، فقلد الهدى وأشعره: أنه يتجرد فيقيم كذلك حتى يحل الناس من حجهم واحتجوا بهذا الحديث، وبما مضى في حديث مالك عن ابن عباس من قوله: من أهدي هديا، حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى.

وعبدالرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة هذا، رجل من أهل المدينة، شيخ، روى عنه جماعة من أهل المدينة منهم حاتم بن اسماعيل، وسليمان بن بلال، الدراوردي، وداود بن قيس، ويروي عن سعيد بن المسيب، وعامر بن سعد. ويقال: عبد الرحمن بن لبيبة^(٢)، وعبد الملك بن جابر هذا، ليس بالمشهور بالنقل.

وذكر عبد الرزاق، أخبرنا داود بن قيس، عن عبد الرحمن بن عطاء، أنه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما جابر بن عبد الله قال: بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه، إذ شق قميصه حتى خرج منه، فسئل فقال: «وعدتهم يقلدون هديي اليوم، فنسيت».

وذكر عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: وأخبرنا هشام بن حسان، عن ابن سيرين. أن ابن عباس بعث بهديه، ثم وقع على جارية له، فأتي مطرف بن الشخير في المنام ف قيل له: إئت ابن عباس، فمره أن يطهر فرجه، فلما أصبح، أبى أن يأتيه، فأتى الليلة الثانية ف قيل له بمثل ذلك، وأتى ليلة ثالثة، ف قيل له قول فيه بعض الشدة، فلما أصبح أتى ابن

(١) زيادة من (ب).

(٢) وقال البخاري فيه: فيه نظر، وقال أبو حاتم، شيخ، وسيذكر ابن عبد البر بعد قليل كون مالك ترك الرواية عنه.

عباس فأخبره بذلك . فقال ابن عباس : وما ذلك؟

ثم ذكر فقال : إني وقعت على فلانة بعد ما قلدت الهدى ، فكتب ذلك اليوم الذي وقع عليها ، فلما قدم ذلك الرجل الذي بعث بالهدى معه ، سأله : أي يوم قلدت الهدى ؟ فأخبره ، فإذا هو قد وقع عليها بعدما قلد الهدى ، فأعترق ابن عباس جاريته تلك :

قال : وأخبرنا ابن جريج ، أخبرنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : إذا قلد الرجل هديه ، فقد أحرم ، والمرأة كذلك ، فإن لم يحج فهو حرام ، حتى ينحر هديه .

قال : وأخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله ، وحماة بن سلمة ، عن أيوب ، عن نافع عن ابن عمر ، أنه كان إذا بعث بهديه أمسك عن النساء .

وروى يحيى بن سعيد القطان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : إذا قلد الرجل الهدى وأشعره ، فقد أحرم ، وإن كان في أهله .

وقد روى أبو العالية ، عن ابن عمر ، خلاف ما روى نافع ، ذكر حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن أبي العالية ، قال : سألت ابن عمر عن الرجل يبعث بهديه ، أمسك عن النساء ؟ فقال ابن عمر : ما علمنا المحرم يحل حتى يطوف بالبيت .

وذكر معمر ، عن أيوب ، عن أبي العالية قال : سمعت ابن عمر يقول : [يقولون] ^(١) إذا بعث الرجل بالهدى ، فهو محرم ، والله لو كان محرماً ، ما كان له حل دون أن يطوف بالبيت قال أيوب : فذكرته لنافع ، فأنكره .

(١) زيادة من (ب) سقطت من المطبوع .

وروى شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون ابن أبي شبيب، قال :
من قلد أو أشعر أو جلل فقد أحرم.

قال أبو عمر : لم يلتفت مالك ومن قال بقوله إلى حديث عبد الرحمن بن عطاء بن لبيبة، عن ابن جابر ، عن جابر ، المذكور في هذا الباب وردوه بحديث عائشة، لتواتر طرقها عنها وصحتها ، وما يصحبه من جهة النظر، إلى ثبوته من طرق الأثر، رواه مسروق بن الأجدع، والأسود بن يزيد، عن عائشة، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وابن شهاب، عن عروة وعمرة عن عائشة ، وعبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، وأفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة، ذكر معمر عن الزهري، عن عروة ، عن عائشة قالت : «إن كنت لأقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ، ثم يبعث بها فما يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم».

وذكر ابن وهب، عن الليث ، عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة ، عن عائشة، مثله .

وذكر عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن هشام ، عن عروة ، عن أبيه، قال دخل رجل على عائشة فقال: إن ابن زياد قلد بدنه فتجرد، قالت عائشة: «فهل كانت له كعبة يطوف بها؟ قالوا: لا. قالت: والله ما حل أحد من حج ولا عمرة، حتى يطوف بالبيت. ثم قالت: لقد كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يبعث بها فما يتقي أو قالت: فما يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم».

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قلت لعائشة: إن رجلاً هاهنا يبعثون بالهدي إلى البيت، ويأمرون الذين يبعثونهم أن يعرفوهم اليوم الذي

يقلدونها، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس، فصفت بيدها، فسمعت ذلك من وراء الحجاب فقالت: «سبحان الله، لقد كنت أفتل قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي فيبعث بها إلى الكعبة، ويقيم فينا لا يترك شيئا مما يصنع الحلال، حتى يرجع الناس» (١).

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر، حدثنا هارون بن عيسى، حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة قالت: «فتلت قلائد بدن رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها وأشعرها، وبعث بها إلى البيت، وأقام بالمدينة، فما حرم عليه شيء كان له حلالا».

والآثار عن عائشة بهذا متواترة، وبها قال مالك، والشافعي، في أكثر أهل الحجاز، وأبو حنيفة، والثوري، والحسن بن حي، وعبيد الله بن الحسن، في جماعة أهل العراق، والأوزاعي في أهل الشام، والليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد، وأبو ثور، وداد، والطبري، ولم يقل واحد منهم بحديث عبد الرحمن بن عطاء وليس عندهم بذلك، وترك مالك الرواية عنه، وهو جاره، وحسبك بهذا، إلا أن أبا حنيفة وأصحابه، خصوا الإبل إذا قلدها من قصد البيت، أنه يكون بتقليده لها محرما إذا كان قاصدا للحج أو العمرة إلى البيت، وليس كذلك عندهم من قلد الغنم وإن أمَّ البيت، لأن الغنم لا تقلد عندهم وهو قول مالك وأصحابه في الغنم أنها لا تقلد، قال مالك وأصحابه تقلد الأبل والبقر، ولا تقلد الغنم، وتجزئ النعل الواحدة في التقليد، وتجعل حمائل القلائد مما شئت، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقلد كل هدي متعة أو قران أو تطوع من الإبل والبقر، فأما الغنم: فلا تقلد، ولا يقلد هدي احصار، ولا جماع ولا جزاء صيد، ولا حنث في

(١) أخرجه مسلم (١٠٦/٩).

يمين يهدى جزورا أو بقرة، وقالوا : التجليل حسن، ولا يضر تركه . والتقليد أوجب منه ، وقال مالك : جلال البدن من عمل الناس ، وهو من زينتها ، ولا بأس بشق أوساط الجلال إذا كانت بالثمن اليسير بالدرهمين ونحو ذلك ، لأن ذلك زينة لها ، وقال الشافعي : تقلد الإبل والبقر ، وتقلد الغنم الرقاع ، وقال أبو ثور : تقلد البدن والهدي كلها من الإبل والبقر والغنم ، تطوعا كانت أو واجبه ، في متعة أو قران أو جزاء صيد أو نذر أو يمين . إذا اختار صاحب الهدى قلد ذلك كله إن شاء ، ويجلّل الهدى بما شاء .

واحتج من اختار تقليد الغنم : بما رواه الأعمش ، ومنصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة أن النبي ﷺ أهدى إلى البيت مرة غنما فقلدها .

حدثناه محمد بن إبراهيم ، حدثنا معاوية ، حدثنا أحمد بن شعيب ، حدثنا [هناد] ^(١) بن السري ، عن أبي معاوية ، فذكره .

قال أحمد بن شعيب . وأخبرنا محمد بن قدامة : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : «لقد رأيتني أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ من الغنم ، فيبعث بها ثم يقيم فينا حلالا» .

وروى شعبة وسفيان ، عن منصور بإسناده نحوه ، وشعبة أيضا وسفيان ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة مثله ، ومحمد بن جحادة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة مثله ، ومحمد بن جحادة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة معناه ^(٢) .

واحتج من لم ير تقليد الغنم : بأن رسول الله ﷺ إنما حج حجة واحدة لم

(١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع : [حماد] .

(٢) هذه الأسانيد في سنن النسائي (١٧٣/٥ - ١٧٤) والحديث أخرجه البخاري

(٦٣٩/٣) وأخرجه مسلم من طرق (١٠٤/٩ - ١٠٥) .

يهد فيها غنما، وأنكروا حديث الأسود ، عن عائشة في تقليد الغنم ، قالوا : هو حديث لا يعرفه أهل بيت عائشة .

واختلف الفقهاء أيضا في إشعار البدن فقال مالك : تشعر الإبل والبقر ، ولا تشعر الغنم ، وتشعر في الشق الأيسر ، وكذلك قال أبو يوسف ، ومحمد ، مثل قول مالك سواء في ذلك كله وحجة من رأى الإشعار : أن رسول الله ﷺ أشعر .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو داود ، أخبرنا أبو الوليد الطيالسي ، وحفص بن عمر المعنى قالوا : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، قال أبو الوليد قال سمعت أبا حسان ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بذى الحليفة ، ثم دعى ببذنة فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن ، ثم سلت الدم عنها وقلدها بنعلين ، ثم أتى براحلة ، فلما قعد عليها واستوت به على البيداء ، أهل بالحج قال أبو داود : وهذا مما تفرد به أهل البصرة من السنن ، لا يشركهم فيه أحد : أن النبي ﷺ أشعر من الجانب الأيمن^(١) .

قال أبو عمر : هذا هو المعروف المحفوظ في حديث ابن عباس هذا أن رسول الله ﷺ أشعر بدننه من شقها الأيمن ، ورأيت في كتاب ابن عليه ، عن أبيه ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي حسان الأعرج ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ أشعر بدننه من الجانب الأيسر ، ثم سلت الدم عنها وقلدها بنعلين ، وهذا عندي منكر في حديث ابن عباس هذا ، والمعروف فيه : ما ذكره أبو داود ، الجانب الأيمن ، لا يصح في حديث ابن عباس غير ذلك ، إلا أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدننه من الجانب الأيسر ، هكذا روى مالك ،

(١) سنن أبو داود رقم : (١٧٥٢) ، (١٧٥٣) وليس فيه العبارة الأخيرة «أن النبي ﷺ أشعر من الجانب الأيمن» فلعل هذا تفسير من ابن عبد البر والحديث أخرجه مسلم (٣١٢/٨) .

وأيوب، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وهو قول مالك، وأبي يوسف، ومحمد وجماعة، وهو المعروف عن عطاء، وقد روى معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر أنه كان يشعر في الشق الأيمن حين يريد أن يحرم، وروى ابن عليه، عن أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر يشعر من الجانب الأيسر، وربما أشعر من الجانب الأيمن، وهو أمر خفيف عند أهل العلم، لا يكرهون شيئاً من ذلك، وقد كان ابن عمر ربما أشعر في السنام. وروى مالك، عن نافع، قال: كان ابن عمر إذا وخز في سنام بدنته يشعرها قال: بسم الله، والله أكبر.

ذكر عبد الرزاق، عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد قال: تشعر البدن من حيث تيسر. وقال أبو حنيفة: أكره الإشعار لأنه تعذيب للبدن في غير نفع لها ولا لصاحبها، لنهي رسول الله ﷺ من اتخاذ شيء فيه الروح غرضاً، ولنهي عن المثلة.

وقال الشافعي وأبو ثور، وأحمد، وإسحاق، وسائر أهل العلم: تشعر البدن في الشق الأيمن، وحجتهم: أن رسول الله ﷺ قلّد بدنة وأشعرها من الشق الأيمن، وسلّت الدم عنها، رواه ابن عباس وغيره عن النبي ﷺ.

وأما من جهة النظر: فإن الأصول كلها تشهد: أن المحرم لا يحل إلا بعمل يعمل به، أقله الطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، وهذا أمر متفق عليه، وفي حديث عبد الرحمن بن عطاء، وقول ابن عباس وابن عمر، ما يوجب أن يحل دون عمل يعمل به إذا نحر هديه، وهذا خلاف الإحرام المتفق عليه، وليس حديث جابر مما يعارض بمثله حديث عائشة عند أهل العلم بالحديث، وقد كان ابن الزبير يحلف إن فعل ما روي عن ابن عباس وابن عمر في هذا الباب بدعة، ولا يجوز في العقول أن يحلف على أن ذلك بدعة، ألا وهو قد علم أن السنة خلاف ذلك.

روى مالك عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي،

عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير، أنه رأى رجلاً متجرداً بالعراق، قال : فسألت الناس عنه، فقالوا : أمر بهديه أن يقلد، فلذلك تجرد، قال ربيعة: فلقيت عبد الله بن الزبير، فقال: بدعة ورب الكعبة.

وفي حديث عائشة أيضاً من الفقه: ما يرد الحديث الذي رواه شعبة، عن مالك بن أنس، عن عمر بن مسلم بن أكيمة، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دخل العشر، فأراد أحدكم أن يضحي، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً»^(١) ففي هذا الحديث: أنه لا يجوز لمن

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢/١٣) وأخره عن رواية عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب التي سيذكرها ابن عبد البر بعد وستكلم عليها وأخرجه أبو داود (٢٧٩١) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن عمرو بن مسلم بن أكيمة به وقال أبو داود: اختلفوا على مالك وعلى محمد بن عمرو في عمرو بن مسلم قال بعضهم عمر وأكثرهم قال عمرو. ١. هـ.

قلت: عمرو بن مسلم قال عنه ابن معين مرة ثقة ومرة لا بأس به وابن معين معروف بتوثيق الرجل إذا روى عنه ثقة أو أكثر ولم يعرف بجرح وهذا ما دافع به الطحاوي عن عمرو بن مسلم هذا - فذكر ابن عبد البر في الاستذكار (١١/١٨٨) عنه قال: ليس شيخ مالك بمجهول لأنه روى عنه ثلاث أئمة مالك، ومحمد بن عمرو، وسعيد بن أبي هلال. ١. هـ.

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١١/١٨٥): طائفة من أهل العلم بالنقل تقول إن عمرو بن مسلم شيخ مالك مجهول. ١. هـ قلت: وهذا هو الصحيح وقد بينا ضعف طريقة ابن معين هذه ومن وافقه في المقدمة وفي غير ما موضع - واحتجاج الطحاوي برواية مالك عنه غير معتبر لأن مالك لم يدخله في موطنه ولم يرو عنه سوى هذا فهذا تضعيف من مالك لهذا الحديث، وقد روى ابن وهب هذا الحديث عن مالك به عن أم سلمة ولم يرفعه أخرجه الطحاوي في المشكل (٨٠٥٥)، وقد ذكر من تابع ابن وهب على وقفه.

وقد خالف الطحاوي في شرح الآثار (٤/١٨٢) ما ذهب إليه في المشكل ورد الاحتجاج والعمل بهذا الحديث.

- أما طريق عبد الرحمن بن حميد فاختلف عليه في رفعها ووقفها فعند مسلم (٢٠٠/١٣) من طريق سفيان بن عيينة عنه مرفوعاً - وفيه: قيل لسفيان فإن بعضهم لا يرفعه قال: لكنني أرفعه. =

أراد أن يضحي أن يحلق شعراً ولا يقص ظفراً..

وفي حديث عائشة: أن رسول الله ﷺ لم يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم حين قلد هديه وبعث به، وهو يرد حديث أم سلمة ويدفعه [وحديث أم سلمة لم يدخله مالك في موطئه ولو كان عنه صحيحاً لأدخله في موطئه كما أدخل فيه ما يعارضه ويدفعه]^(١). ومما يدل على ضعفه ووهنه: أن مالك روي عن عمارة بن عبد الله عن سعيد بن المسيب، قال: لا بأس بالاطلاء بالنورة في عشر ذي الحجة، فترك سعيد لاستعمال هذا الحديث وهو راويه دليل على أنه عنده غير ثابت، أو منسوخ، وقد اجمع العلماء على أن الجماع مباح في أيام العشر لمن أراد أن يضحي، فما دونه أخرى أن يكون مباحاً ومذهب مالك: أنه لا بأس بحلق الرأس وتقليم الأظفار، وقص الشارب في عشر ذي الحجة، وهو مذهب سائر الفقهاء بالمدينة والكوفة.

وقال الليث بن سعد وقد ذكر له حديث سعيد بن المسيب، عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «من أهل عليه منكم هلال ذي الحجة، وأراد أن يضحي، فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي» فقال الليث: قد روي هذا، والناس على غير هذا، وقال الأوزاعي: إذا اشترى اضحيته بعد ما دخل العشر، فإنه يكف عن قص شاربه وأظفاره، وإن اشترى قبل أن يدخل العشر فلا بأس.

واختلف قول الشافعي في ذلك، فمرة قال: من أراد أن يضحي لم يمس في العشر من شعره شيئاً ولا من أظفاره، وقال في موضع آخر: أحب لمن أراد

= وقد رواه يحيى القطان عن عبد الرحمن بن حميد فوقه كما سينقل ابن عبد البر بعد ذلك عن الأثرم عن الإمام أحمد.

وقد تابع يحيى على وقفه عن عبد الرحمن بن حميد أنس بن عياض كما عند الطحاوي في المشكل (٥٥١٢).

قلت: وقد نقل الحافظ في التلخيص (١٣٨/٤) إعلال الدارقطني له بالوقف.

(١) زيادة من (ب) أسقطها محقق المطبوع من المتن وذكرها في الهامش.

أن يضحى أن لا يمس في العشر من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحى ،
لحديث أم سلمة ، فإن أخذ من شعره وأظفاره فلا بأس ، لأن عائشة قالت :
كنت أفتل قلائد هدى رسول الله ﷺ - الحديث .

وذكر الأثرم : أن أحمد بن حنبل كان يأخذ بحديث أم سلمة هذا ، فقليل
له : فإن أراد غيره أن يضحى وهو لا يريد أن يضحى فقال : إذا لم يرد أن
يضحى لم يمسك عن شيء . إنما قال : «إذا أراد أحدكم أن يضحى» وقال :
ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي حديث عائشة : كان النبي ﷺ إذا بعث
بالهدي ، . . وحديث أم سلمة : إذا دخل العشر : فبقى عبد الرحمن ، ولم يأت
بجواب ، فذكرته ليحيى بن سعيد ، فقال يحيى : ذاك له وجه ، وهذا له وجه ،
حديث عائشة : «إذا بعث بالهدي وأقام» - وحديث أم سلمة : «إذا أراد أن
يضحى بالمصر» قال أحمد : وهكذا أقول ، قيل له : فيمسك عن شعره
وأظفاره؟ قال : نعم ، كل من أراد أن يضحى فقليل له : هذا على الذي بمكة ،
فقال : لا ، بل على المقيم ، وقال : هذا الحديث رواه شعبة ، عن مالك ، عن
عمرو بن مسلم ، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة ، عن النبي ﷺ ورواه ابن
عينة ، عن عبد الرحمن بن حميد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة رفعه
إلى النبي ﷺ ، قال : وقد رواه يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن
حميد هكذا ، ولكنه وقفه على أم سلمة ، قال : وقد رواه محمد بن عمرو ، عن
شيخ مالك ، قيل له : إن قتادة يروي عن سعيد بن المسيب : أن أصحاب النبي
ﷺ كانوا إذا اشتروا ضحايهم ، أمسكوا عن شعورهم وأظفارهم إلى يوم
النحر^(١) : فقال : هذا يقوى هذا ، ولم يره خلافاً ، ولا ضعفه .

قال أبو عمر : حديث قتادة هذا ، اختلف فيه على قتادة ، وكذلك
حديث أم سلمة مختلف فيه ، وفي رواه من لا تقوم به حجة ، وأكثر أهل

(١) فيه عننة قتادة وكان يدلس وقال أحمد : يدخل بينه وبين سعيد بن المسيب نحواً من
عشرة أنفس .

العلم يضعفون هذين الحديثين ، وقد ذكر عمران بن أنس : أنه سأل مالكا عن حديث أم سلمة هذا قال: ليس من حديثي، قال : فقلت لجلسائه: قد رواه عنه شعبة، وحدث به عنه، وهو يقول: ليس من حديثي، فقالوا لي : إنه إذا لم يأخذ بالحديث ، قال فيه: ليس من حديثي.

قال أبو عمر : [عمران]^(١) بن أنس هذا مدني، في سن مالك بن أنس، يكنى أبا أنس، وليس هو عمران بن أبي أنس، أبو شعيب المدني ، وعمران بن أبي أنس، أوثق من عمران بن أنس ، فقف على ذلك.

حدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا معاذ بن معاذ العنبري، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا عمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة الليثي قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت أم سلمة تقول : قال رسول الله ﷺ : «من كان له ذبح يذبحه، فإذا أهل هلال ذي الحجة، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئا»^(٢).

وبه عن أحمد بن زهير قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل الرجل في العشر ، وابتاع أضحيته ، فليمسك عن شعره وأظفاره ، قلت: النساء. قال: أما النساء فلا» لم يذكر ابن عقيل في حديثه: أم سلمة^(٣).

قال: وحدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة ، عن كثير بن أبي كثير مولي عبد الرحمن بن سمرة، عن يحيى بن يعمر، أن علي بن

(١) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [أن] .

(٢) أخرجه أحمد (٣١١/٦) ومحمد بن عمرو بن علقمة مضطرب الحديث .

(٣) فيه عبد الله بن محمد بن عقيل قال عنه أحمد وغيره: منكر الحديث .

أبي طالب قال: إذا دخل العشر، واشترى أضحيته، أمسك عن شعره واطفأه، قال قتادة: فأخبرت بذلك سعيد بن المسيب فقال: كذلك كانوا يقولون^(١).



(١) كثير مولى سمرة قال عنه ابن حزم مجهول. لكن رد عليه هذا وأنكروه عليه قالوا قد وثقه العجلي .

قلت: فهل بتوثيق العجلي ترفع جهالة الرجل والعجيب أنك تجد من يتهم ابن حزم بالوهم لمثل هذا القول وهو أسرع الناس لرد توثيق العجلي أو ابن حبان للمجاهيل - فلا أجد ما أقول إلا أنه الهوى. وكثير هذا أدخله العقيلي وغيره في الضعفاء، وذكر العقيلي له قصة مع قتادة تشير لسوء حفظه على الأقل .

١٢ - باب العمرة في أشهر الحج

(٢٤/٤١٠) ١ - مالك أنه بلغه أن رسول الله - ﷺ - اعتمر ثلاثا عام الحديبية وعام القضية، وعام الجعرانة.

قال أبو عمر : وهذا يروى أيضا من وجوه قد ذكرنا كثيرا منها في باب هشام بن عروة^(١).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وعمر بن حسين، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال حدثنا محمد ابن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، قال : اعتمر رسول الله - ﷺ - ثلاث عمر، اعتمر من الجحفة عام الحديبية، فصدّه الذين كفروا في ذي القعدة سنة ست، واعتمر من العام المقبل في ذي القعدة سنة سبع آمنا - هو وأصحابه ، ثم اعتمر الثالثة في ذي القعدة سنة ثمان حين أقبل من الطائف من الجعرانة.

قال أبو عمر : هكذا كان ابن شهاب يقول كلهن في ذي القعدة، وكذلك في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي، وغيره، وقد ذكرنا ذلك في باب هشام بن عروة، وفي حديث هشام بن عروة عن أبيه، إحداهن في شوال واثنان في ذي القعدة.

وروى معمر، عن الزهري أن رسول الله - ﷺ - اعتمر أربعاً فذكر مثل ما ذكر موسى بن عقبة عنه، وزاد : منهن واحدة مع حجته، وذهب إلى هذا جماعة، وقد ذكرنا ذلك في باب هشام بن عروة عن أبيه من كتابنا هذا - والحمد لله.

(١) انظر الحديث التالي .

حدثنا إبراهيم بن شاكر، [حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى] ^(١) قال حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب الرقي، حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، حدثنا محمد بن معمر، حدثنا سهل بن بكار، حدثنا وهيب، عن عبد الله بن عثمان بن [خثيم] ^(٢)، عن سعيد بن جبير، وطلق بن حبيب، وأبي الزبير، عن جابر أن النبي -ﷺ- اعتمر ثلاث عمر كلها في ذي القعدة، إحداهن زمن الحديبية، والأخرى في صلح قريش، والأخرى مرجعه من الطائف زمن حنين من الجعرانة.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا يزيد، أخبرنا زكريا، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: اعتمر رسول الله -ﷺ- قبل أن يحج ثلاث عمر، فقالت عائشة: «لقد علم أنه اعتمر أربع عمر بعمرته التي حج فيها» ^(٣).

قال أبو عمر: قد مضى القول في إيجاب العمرة وجوازها قبل الحج، وجواز اعتمار عمر في عام واحد، وما في ذلك كله للعلماء من المذاهب والتنازع والوجوه في باب عبد الرحمن بن حرملة من هذا الكتاب - والحمد لله -.



(١) زيادة من (ب) سقط من المطبوع .

(٢) كان في المطبوع: [خثيم] بتقديم الياء والذي في: (ب) يمكن قرائتها: [خثعم] و[خثيم] كما أثبتناه وهو الصواب انظر ترجمته في تهذيب الكمال وغيره وعبد الله بن خثيم هذا. قال النسائي في سننه (٢٤٨/٥) لما أخرج له حديث في المناسك أيضاً: ليس بالقوي في الحديث قال علي بن المديني: ابن خثيم منكر الحديث .

(٣) المسند (٢٩٧/٤) وأخرجه البخاري (٧٠٢/٣) بلفظ « اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين » ولم يذكر قول عائشة .

(٢٨٩/٢٢) ٢ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه - أن رسول الله - ﷺ - لم يعتمر إلا ثلاثاً، إحداهن في شوال، اثنتين في ذي القعدة .

قال أبو عمر : وهذا حديث مرسل أيضاً عند جميع الرواة عن مالك، وقد روي مسنداً عن عائشة :

حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو دواد، قال حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال حدثنا دواد بن عبد الرحمن، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أن رسول الله - ﷺ - اعتمر عمرتين في ذي القعدة، وعمرة في شوال»^(١). ورواه هكذا مسنداً عن هشام، عن أبيه عن عائشة - يزيد بن سنان [الرهاوي]، ومسلم بن خالد الزنجي، وليس هؤلاء ممن يذكر مع مالك في صحة النقل .

وحدثنا عمر بن حسين، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا أبي، قال حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، وإذا ابن عمر جالس إلى حجرة عائشة، فسألناه : كم اعتمر النبي - ﷺ - ؟ فقال : أربعاً، إحداهن في رجب، فكرهنا أن نرد عليه، فقال عروة : يا أم المؤمنين، أما تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت : ما يقول؟ قال : يقول اعتمر رسول الله - ﷺ - أربع عمر، إحداهن في رجب، قالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر رسول الله - ﷺ - عمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط^(٢) .

قال أبو عمر : روى عن جماعة من السلف، منهم : ابن عباس،

(١) سنن أبي داود رقم (٩٩١) وداود بن عبد الرحمن لا يذكر بجوار مالك قال عنه أبو حاتم : لا بأس به صالح واختلف على ابن معين فيه .

(٢) أخرجه البخاري (٧٠١/٣) ومسلم (٣٢٤/٨) .

وعائشة، وإليه ذهب ابن عيينة، والزهري، وجماعة أن رسول الله -ﷺ- اعتمر أربع عمر، ثلاث مفترقات، وواحدة مع حجته، وهذا على مذهب من جعله قارناً أو متمتعاً، وأما من جعله مفرداً في حجته، فهو ينفي أن تكون عمره إلا ثلاثاً.

وقد ذكرنا الآثار في القرآن والتمتع والإفراد في باب ابن شهاب من هذا الكتاب^(١)، وأما ابن شهاب وهو أعلم الناس بالسير عندهم، فكان يقول: إن رسول الله -ﷺ- اعتمر ثلاثاً: كلهن في ذي القعدة.

حدثنا عمر بن حسين، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي، قال حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، قال: اعتمر رسول الله -ﷺ- ثلاث عمر، اعتمر من الجحفة عام الحديبية، فصده الذين كفروا في ذي القعدة سنة ست، واعتمر من العام المقبل في ذي القعدة من سنة سبع آمناً هو وأصحابه، ثم اعتمر الثالثة في ذي القعدة سنة ثمان حين أقبل من الطائف من الجعرانة.

حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال حدثنا محمد بن أيوب، قال حدثنا أحمد بن عمرو البزار، قال حدثنا محمد بن معمر، قال حدثنا [سهل]^(٢) بن بكار، قال حدثنا وهيب، عن عبدالله بن عثمان ابن [خثيم]^(٢)، عن سعيد بن جبير، وطلق بن حبيب، وأبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر كلها في ذي القعدة، إحداهن زمن الحديبية، والأخرى في صلح قريش، والأخرى مرجعه من الطائف زمن حنين من الجعرانة.

(١) انظر الباب التالي .

(٢) كذا في "ك" ووقع في المطبوع: [أشهل] بدلاً من [سهل]، [خثيم] بدلاً من [خثيم] وقد ذكر هذا الحديث على الصواب وتكلمنا عليه في شرح الحديث رقم (١) من هذا الباب فانظره .

حدثنا سعيد بن نصر، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا يزيد بن هارون، عن زكرياء، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: «اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر»^(١).

حدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا بكر بن حماد، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر في ذي القعدة كل ذلك يلي حتى يستلم الحجر^(٢).

قال أبو عمر: قد ذكرنا في باب عبد الرحمن بن حرملة^(٣) من هذا الكتاب ما للعلماء من المذهب في العمرة ووجوبها، وهل يعتمر في السنة أكثر من مرة، فلا معنى لذكر شيء من ذلك ههنا، وسيأتى زيادة في باب عمرة رسول الله ﷺ عند ذكر بلاغات مالك إن شاء الله^(٤)، وفي اعتمار رسول الله ﷺ في شوال وذى القعدة أوضح الدلائل على رد قول من كره العمرة في أشهر الحج، على أنى لا أعرف أحدا كره ذلك إلا من لا يعد خلافا فيه لشذوذه في ذلك، وقد شبه عليه بقول عمر- رضي الله عنه-: افصلوا بين حجكم وعمرتكم، فإن ذلك أتم حج أحدكم، وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج، وهذا إنما أراد به عمر ندب الناس إلى إفراد الحج وكرهية التمتع، فإذا أفرد الإنسان الحج وأتم عليه خرج من شهوره، وجازت له العمرة عند عمر وغيره، وقد بينا هذا المعنى في باب عبد الرحمن بن حرملة، ولم يختلف العلماء في جواز العمرة في شهور الحج في شوال وذى القعدة وذى الحجة لمن تمتع [ولمن]^(٥) لم يتمتع، وفي إجماعهم على ما وصفنا دليل على أن معنى قول

(١) تقدم في الحديث السابق .

(٢) الحجاج هو ابن أرطاة وهو ضعيف وخاصة في عمرو بن شعيب .

(٣) انظر الحديث التالي .

(٤) انظر الحديث السابق .

(٥) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [وإن] .

عمر عندهم ما ذكرنا، أو على أنهم تركوه ونبدوه ولم يلتفتوا إليه، لأن رسول الله ﷺ كانت عمره في شهور الحج، وقد صح عن عمر أنه أذن لعمر بن أبي سلمة أن يعتمر في شوال، فصار ما وصفنا إجماعاً صحيحاً - والحمد لله.

وقال أهل العلم: إن عمر رسول الله ﷺ في شوال وذو القعدة إنما كانت ليقطع بذلك ما كان عليه المشركون من إنكار العمرة في شهور الحج، ولهذا ما فسخ أصحابه حجّتهم بأمره في عمرة، ولهذا ما اعمر عائشة من التتعيم في ذي الحجة، كل ذلك دفع لما كان المشركون عليه من كراهيتهم العمرة في أشهر الحج، ألا ترى إلى ما روى من قولهم: إذا دخل صفر حلت العمرة لمن اعتمر، وقد ذكرنا هذا الخبر بتمامه في باب ابن شهاب - والحمد لله^(١).



(١) انظر الباب التالي.

(١٣/٢٠) ٣ - مالك، عن عبد الرحمن بن حرملة، أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب قال: أعتمر قبل أن أحج؟ فقال سعيد: نعم، قد اعتمر رسول الله ﷺ قبل أن يحج.

قال أبو عمر: يتصل هذا الحديث من وجوه صحاح، وهو أمر مجتمع عليه، لاختلاف بين العلماء فيه، كلهم يجيزون العمرة قبل الحج لمن شاء، لا بأس بذلك عندهم، وكلهم يقول: إن رسول الله ﷺ اعتمر قبل حجته، وإنما اختلفوا في وجوب العمرة وفي جوازها في السنة مراراً - على ما نذكره في هذا الباب بعون الله إن شاء الله.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا مخلد بن يزيد ويحيى بن زكرياء، عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، قال: «اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج»^(١).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد ابن زهير، قال حدثنا أبي، قال حدثنا إسحاق الأزرق، قال حدثنا زكرياء، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: «اعتمر رسول الله ﷺ قبل الحج».

وأما اختلاف الفقهاء في وجوب العمرة، فذهب مالك إلى أن العمرة سنة مؤكدة، وقال في موطنه: ولا أعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها، وهذا اللفظ يوجبها، إلا أن أصحابه وتحصيل مذهبه على ما ذكرت لك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: العمرة تطوع، وقال الشافعي والثوري والأوزاعي: العمرة فريضة واجبة - وهو قول ابن عباس، وابن عمر، وزيد بن ثابت، ومسروق، وعلي بن حسين، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن،

(١) أخرجه البخاري (٧٠/٣).

وابن سيرين، وسعيد بن جبير، وغيرهم. واختلف في ذلك عن ابن مسعود.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ أنه قال لسائل سأله عن العمرة: أواجبة هي؟ قال: لا، ولأن تعتمر خير لك. انفرد به الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال [شاب]^(١): يارسول الله العمرة واجبة؟ قال: لا، ولأن تعتمر خير لك. وما انفرد به الحجاج بن أرطاة، فلا حجة فيه^(٢).

وروى عنه -عليه السلام- أنه قال: العمرة تطوع -بأسانيد لا تصح ولا تقوم بمثلها حجة.، وروى عنه ﷺ في إيجابها أيضا ما لا تقوم به حجة من جهة الإسناد.

وأما الصحابة، فروى عن ابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت -إيجاب العمرة، ولا مخالف لهم من الصحابة، إلا ما روى عن ابن مسعود -على اختلاف عنه، واختلف التابعون في هذه المسألة: فأوجبها بعضهم -وهم الأكثر، ولم يوجبها بعضهم، وأكثر أهل الحجاز على إيجابها، وأهل الكوفة لا يوجبونها.

وأما قول الله - عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فمحتمل للتأويل، قالت طائفة: أتموا - بمعنى أقيموا الحج والعمرة لله. هكذا قال السدي وغيره، ومن حجة من ذهب هذا المذهب: أن قوله عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا﴾ بمعنى أقيموا، و«أقيموا» بمعنى أتموا. قال الله - عز وجل: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ بمعنى أتموا، وقال: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ - بمعنى أقيموا الحج والعمرة لله.

وذكر عبد الرزاق، قال أخبرنا الثوري، عن أبي إسحاق قال سمعت مسروقاً

(١) كذا في: (د) ووقع في المطبوع: [خباب] والأقرب ما أثبتناه لأن الحديث يعرف من حديث جابر وفي بعض طرقه: «فقام أعرابي فسئل»، ولا يطلق على خباب أعرابي.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي رقم: (٩٣١).

يقول: أمرتم في القرآن بإقامة أربع: أقيموا الصلاة، [وأتموا]^(١) الزكاة، وأقيموا الحج والعمرة.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا ابن المسور، وبكير بن الحسن، قالا حدثنا يوسف ابن يزيد القراطيسي، قال حدثنا أسد بن موسى، قال حدثنا إسرائيل، وأبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن مسروق قال: أمرتم في كتاب الله بإقامة أربع: بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإقامة الحج والعمرة إلى بيت الله.

قال أسد: وحدثنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن مسروق قال: أمرتم في كتاب الله المنزل بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإقام الحج والعمرة، قال: والعمرة من الحج بمنزلة الزكاة من الصلاة.

وقال آخرون: إنما خوطب بهذا من دخل في الحج والعمرة، ولا خلاف أن من دخل في واحدة منهما أن عليه إتمامها، وقد قيل في الآية قول ثالث روي عن علي بن أبي طالب وجماعة أنهم قالوا في قول الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال: إتمامها: أن تحرم من ديرة أهلك وموضعك، وهذا في معنى قول من قال: الإتمام يقع على الابتداء.

روى شعبة عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، أن رجلا أتى عليا -رضي الله عنه- فقال: أرايت قول الله -تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فقال: إتمامها: أن تحرم بها من ديرة أهلك.

أخبرنا محمد بن خليفة قال حدثنا محمد بن نافع أبو الحسن المكي، قال حدثنا أبو محمد إسحاق بن محمد الخزاعي، قال حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي أبو عبيد الله، قال حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، قال: سمعت ابن عباس يقول في قول الله -عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾، والله إنها لقريتها في كتاب الله.

(١) كذا في (ج)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [وأتموا] وهو خطأ.

وحدثنا محمد بن خليفة ، قال حدثنا محمد بن نافع ، قال حدثنا إسحاق بن أحمد ، قال حدثنا سعيد بن عبد الرحمن ، قال حدثنا عبد الله بن الوليد العدني ، حدثنا سفيان الثوري ، عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : ليس أحد من خلق الله إلا وعليه حجة وعمرة واجبتان .

وذكر عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني نافع مولى ابن عمر ، أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : فذكره حرفاً بحرف ، وزاد : من استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وحدثنا محمد بن خليفة ، قال حدثنا محمد بن نافع ، قال حدثنا إسحاق بن أحمد ، قال حدثنا أبو عبيد الله المخزومي ، قال حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أن العمرة هي الحج الأصغر .

قال سفيان : وقال عبد الله بن مسعود : أمرنا بإقامة أربع : الصلاة والزكاة ، والحج ، والعمرة ، قال : وحدثنا أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ، قال حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، وهشام بن سليمان المخزومي ، عن ابن جريج ، قال : قال عطاء : ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان لا بد منهما لمن استطاع إليهما سبيلاً - إلا أهل مكة ، فإن عليهم حجة ، وليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، عن عطاء - مثله سواء .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، حدثنا حفص بن عمر ، عن شعبة ، عن سعيد بن أبي بردة ، قال : سمعت الشعبي قرأ : ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ - رفعاً ، وقال الشعبي : ولا أراها إلا تطوعاً قال سعيد : وسمعت أبي قرأ : ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ - نصباً وقال : لا أراها إلا واجبة .

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً من أئمة القراء تعلق بالشعبي في قراءته هذه ولا تابعه عليها والناس على نصب العمرة عطفاً على الحج، وقراءة الشعبي ليست بصحيحة المعنى، لأن الإتمام يجب في العمرة كما يجب في الحج لمن دخل في واحد منهما بإجماع، ولو صحت قراءة الشعبي، كان فيها خلاف الإجماع، وما خالفه مردود، ومعلوم أن الحج لله، كما العمرة لله، فلا وجه لقراءة الشعبي - والله أعلم.

حدثنا محمد بن خليفة قال حدثنا محمد بن نافع، قال حدثنا إسحاق، قال حدثنا محمد بن زنبور، حدثنا الفضيل بن عياض، عن منصور، عن مجاهد، قال: العمرة: الحج الأصغر.

وذكر عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه، قال العمرة على الناس إلا على أهل مكة.

قال: وأخبرنا معمر، والثوري، عن ليث، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، قالوا: العمرة واجبة وتجزئ منها المتعة، قال: وأخبرنا الثوري، ومعمر، عن داود بن أبي هند قال: قلت لعطاء: العمرة علينا فريضة كالحج؟ قال: نعم، قلت: أتجزئنا منها المتعة؟ قال: نعم. قال: وأخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: المتعة في الحج تقضى. قال معمر: وقال الزهري: كان أهل الجاهلية يقولون: العمرة: الحج الأصغر. قال معمر وقال قتادة: العمرة واجبة.

قال: وأخبرنا ابن جريج، عن [عمر بن] ^(١) عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: العمرة واجبة كوجوب الحج.

(١) كذا في: (جـ)، (د)، (هـ) ووقع في المطبوع: [معمر عن] والصواب ما أثبتناه لأن [عمر بن عطاء بن وراذ] يروي عن عكرمة ويروي عنه ابن جريج عطاء بن أبي رباح فليس معروف بالرواية عن عكرمة.

قال: وأخبرنا الثوري، عن يونس، عن الحسن، وابن سيرين، قالوا: العمرة واجبة قال: وأخبرنا معمر، والثوري عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، قال: العمرة واجبة.

قال: وأخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، قال: سألت سعيد بن جبير، عن العمرة أواجبة هي؟ فقال: نعم، فقال له قيس بن رومان: فإن الشعبي يقول ليست واجبة، فقال: كذب الشعبي، إن الله - عز وجل - يقول: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

قال أبو عمر: فهؤلاء ذهبوا إلى أن العمرة واجبة فرضاً كالْحَجِّ، وخالفهم غيرهم - على ما قدمنا ذكره في هذا الباب، فذهبوا إلى أن العمرة سنة وتطوع على حسب ما ذكرنا عنهم.

ذكر عبد الرزاق، أخبرنا عثمان بن مطر، عن سعيد عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن ابن مسعود، قال: الحج فريضة، والعمرة تطوع.

قال: وأخبرنا الثوري، عن [شباك]^(١)، عن إبراهيم، قال: العمرة سنة وليست بفريضة.

وأما اختلافهم في جواز العمرة مراراً في سنة واحدة، فقال مالك: لا أرى لأحد أن يعتمر في السنة مراراً، وكره عمرتين في سنة واحدة، ومنع منها الحاج ما لم يتحلل من آخر عمله بمنى.

ومن حجة من ذهب مذهب مالك في ذلك: أن رسول الله ﷺ لم يعتمر عمرتين في عام واحد، واعتمر ثلاث عمر أو أربعاً، كل عمرة منها في سنة، ومن حجته أيضاً - في ذلك: أن عائشة كانت في آخر أمرها إذا حجت بقيت

(١) كذا في: (د)، (هـ)، ووقع في المطبوع: [سماك] وهو خطأ لأن [شباك الضبي] هو الذي يروي عن [إبراهيم النخعي] لا [سماك].

بمكة حتى يهل المحرم، ثم تخرج من مكة إلى الميقات فتهل منه بعمره، فكان يقع حجها في عام واحد وعمرتها في عام آخر.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: العمرة مباحة في السنة كلها إلا يوم عرفة ويوم النحر، وأيام التشريق، قال: والحاج وغيره في ذلك سواء.

وروى بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، قال: لا بأس بالعمرة يوم عرفة، وقال الثوري: يعتمر متى شاء.

وقال الحسن بن صالح بن حي: يعتمر في السنة كلها إلا في أيام التشريق.

وقال الشافعي: لا بأس أن يعتمر في السنة مراراً ومتى شاء إلا الحاج فإنه لا يعتمر مادام حاجاً.

قال أبو عمر: ذكر عبد الرزاق، أخبرنا عبيد وعبد الله ابنا عمر، عن نافع، أن عبد الله بن عمر اعتمر في السنة مرتين. قال: وأخبرنا معمر، والثوري، عن صدقة بن يسار، عن القاسم بن محمد، أن عائشة اعتمرت.

قال الثوري في حديث مراراً في السنة، وقال معمر في حديثه ثلاث مرات في سنة، قال: صدقة فقلت للقاسم: أنكر ذلك عليها أحد؟ فقال: أعلى أم المؤمنين عائشة !.

قال أبو عمر: في قول صدقة بن يسار للقاسم بن محمد أنكر ذلك عليها أحد؟ دليل على أن الاختلاف بين السلف في هذه المسألة قديم معروف، قال: وأخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: اعتمرت عائشة في سنة ثلاث مرات: من الجحفة مرة، ومرة من التنعيم، ومرة من ذي الحليفة.

قال: وأخبرنا معمر، عن صدقة بن يسار، قال: سمعت القاسم بن محمد

يقول: في كل شهر عمرة، وكان يكره عمرتين في شهر واحد.

قال: وأخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: في كل شهر عمرة.

قال: وأخبرنا الثوري عن منصور عن إبراهيم، قال: كانوا لا يعتَمرون في السنة إلا مرة واحدة.

قال أبو عمر: لا أعلم لمن كره العمرة في السنة مراراً حجة من كتاب ولا سنة يجب التسليم لمثلها، والعمرة فعل خير، وقد قال الله عز وجل: ﴿وافعلوا الخير﴾. فوجب استعمال عموم ذلك والندب إليه حتى يمنع منه ما يجب التسليم به.

وأما اعتمار رسول الله ﷺ قبل الحج فقد ذكرنا فيه حديث ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ اعتمر قبل أن يحج، وهو أمر مشهور عند جميع أهل السير والعلم بالآثر - يغني عن الإسناد، وحديث ابن عمر هذا حديث ثابت من جهة الإسناد متصل، ومما يدل على أنه اعتمر قبل الحج ﷺ أن عمرته كانت والمشركون بمكة يومئذ:

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا عمرو بن علي، قال حدثنا يحيى بن سعيد، قال حدثنا إسماعيل - يعني ابن أبي خالد، قال حدثنا ابن أبي أوفى، قال: اعتمر رسول الله ﷺ فطاف بالبيت، ثم خرج من الصفا والمروة يطوف، فجعلنا نستره من أهل مكة - أن يرميه أحدهم أو يصيبه بشيء^(١).

قال أبو عمر: ولم يكن في حجة الوداع بمكة رجل مشرك، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، وقد اعتمر رسول الله ﷺ قبل حجته عمرأ، قيل: ثلاثاً، وقيل أربعاً، وسنذكر ذلك وما جاء فيه من الأثر في باب

(١) السنن الكبرى (٤٧١/٢) وأخرجه البخاري (٧٢٠/٣) وأبو داود (١٩٠٢).

هشام بن عروة، ونزيد ذلك بياناً في باب بلاغات مالك من كتابنا هذا - إن شاء الله .

ذكر عبد الرزاق، أخبرنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن كثير ابن أفلح، قال: سئل زيد بن ثابت عن رجل اعتمر قبل أن يحج؟ فقال: صلاتان لا يضرك بأيهما بدأت. قال هشام: وقال الحسن: نسكان لا يضرك بأيهما بدأت. قال: وأخبرنا الثوري، عن سليمان التيمي، عن سعيد الجريري، عن حيان بن عمير، قال: سألت ابن عباس: أعتمر قبل الحج؟ فقال: نسكان لله عليك، لا يضرك بأيهما بدأت. قال حيان وقال ابن عباس: العمرة واجبة. قال وأخبرنا ابن عيينة عن هشام بن حجير قال: قيل لابن عباس: تزعم أن العمرة قبل الحج، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال ابن عباس: فكيف تقرأ ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾ أقبالدين تبدأ أم بالوصية - وقد بدأ بالوصية؟ .



١٣ - باب ما جاء في التمتع

(٣٤١/٨) ١ - مالك عن ابن شهاب، عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، أنه حدثه، أنه سمع سعد بن أبي وقاص، والضحاك بن قيس، عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحاك لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله، فقال سعد: بئس ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاك: فإن عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه^(١).

* محمد بن عبد الله بن الحارث: وهو محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم. معروف النسب.

وأما الرواية فلا أعرفه إلا برواية ابن شهاب عنه، وأبوه عبد الله يلقب «ببّه» مشهور، نزل البصرة، وتراضى به أهلها في الفتنة عند موت يزيد بن معاوية فولى أمرهم، وكانت فيه غفلة، وأخوه عبد الله بن عبد الله بن الحارث معروف عند أهل العلم، وأهل النسب، روى عنه ابن شهاب، وروى ابن شهاب، أيضا عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عنه حديث الطاعون من رواية مالك وغيره عن ابن شهاب قال الحسن بن علي الحلواني: سمعت أحمد بن صالح قال: روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث، وعن عبد الله بن عبد الله بن الحارث وعن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهؤلاء كلهم أخوة.

ولم يسمع من أيهم عبد الله بن الحارث شيئا قال محمد بن يحيى الذهلي:

(١) أخرجه أحمد (١٧٤/١) والنسائي (١٢٢/٥) والترمذي (٨٢٣) من طريق مالك به ومحمد بن عبد الله بن الحارث هذا مجهول وسيذكر ابن عبد البر تفرد الزهري بالرواية عنه.

لعبد الله بن الحارث بن نوفل ثلاثة بنين: عبد الله، وعبيد الله، ومحمد، بنو عبد الله بن الحارث بن نوفل وأما سعد بن أبي وقاص، والضحاك بن قيس فموضع ذكرهما كتاب الصحابة.

قال أبو عمر: لم يختلف الرواة عن مالك في اسناد هذا الحديث ومتمه، بمعنى واحد، فيما علمت، وكذلك رواه معمر عن الزهري، بإسناد مالك ومعناها، ولم يقمه ابن عينة.

وروى هذا الحديث الليث عن عقيل عن ابن شهاب، بهذا الاسناد مثله سواء، إلا أنه لم يذكر فيه نهى عمر عن التمتع، وقد ذكرنا في باب ابن شهاب عن عروة اختلاف الآثار في ما كان رسول الله ﷺ به في خاصته محرماً في حجته، وذكرنا مذاهب العلماء في الأفضل من ذلك^(١)، ولا خلاف علمته بين علماء المسلمين في جواز التمتع بالعمرة إلى الحج.

وفي هذا الحديث ذكر التمتع بالعمرة إلى الحج، وذلك عند العلماء على أربعة أوجه، منها ما اجتمع على أنه تمتع، ومنها ما اختلف فيه، فأما الوجه المجتمع على أنه التمتع المراد بقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فهو الرجل يحرم بعمرة في أشهر الحج وهي شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، وقد قيل ذو الحجة كله فإذا أحرم أحد بعمرة في أشهر الحج، وكان مسكنه من وراء الميقات من أهل الآفاق، ولم يكن من حاضري المسجد الحرام، والحاضرو المسجد الحرام عند مالك وأصحابه هم أهل مكة، وما اتصل بها خاصة، وعند الشافعي وأصحابه، هم من لا يلزمه تقصير الصلاة من موضعه إلى مكة، وذلك أقرب المواقيت، وعند أبي حنيفة وأصحابه هم أهل المواقيت ومن وراءها من كل ناحية، فمن كان من أهل

(١) انظر باب دخول الحائض مكة حديث رقم: (٢).

المواقيت أو من أهل ما وراءها فهم من حاضري المسجد الحرام، وعند غير هؤلاء هم أهل الحرم.

وعلى هذه الأقاويل الأربعة مذاهب السلف في تأويل قول الله عز وجل: ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾، فليس له التمتع بالعمرة إلى الحج، ولا يكون متمتعاً أبداً أعني التمتع الموجب للهدى، ما كان هو وأهله كذلك، ومن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، فخرج من موضعه محرماً بعمرة في أشهر الحج، أو أحرم بها من ميقاته، وقدم مكة محرماً بالعمرة، فطاف لها وسعى وحل بها في أشهر الحج، ثم أقام حلالاً بمكة إلى أن أنشأ الحج منها في عامه ذلك قبل رجوعه إلى بلده، وقبل خروجه إلى ميقات أهل ناحيته، فهو متمتع بالعمرة إلى الحج، وعليه ما أوجب الله على من تمتع بالعمرة إلى الحج. وذلك ما استيسر من الهدى، يذبحه لله، ويعطيه المساكين بمنى، أو بمكة، فإن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى بلده، والثلاثة الأيام في الحج آخرها يوم عرفه، فإن صامها من حين يحرم بحجه إلى يوم النحر، فقد أدى ما عليه من صيام أيام الحج، وإن فاته ذلك فليس له صيام يوم النحر بإجماع من علماء المسلمين، نقلاً عن النبي ﷺ.

واختلف في صيامه أيام التشريق إذ هي من أيام الحج فرخص له خاصة في ذلك قوم، وأبى من ذلك آخرون، وسنذكر ذلك إن شاء الله.

فهذا إجماع من أهل العلم قديماً وحديثاً، في المتعة، والتمتع المراد بقول الله ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج﴾ والمعنى، والله أعلم أنه تمتع بحله كله، فحل له النساء، وغير ذلك مما يحرم على المحرم، وسقط عنه السفر لحجه من بلده وسقط عنه الإحرام من ميقاته في الحج، وقد قال بعض أصحابنا: إنما ذلك لسقوط السفر خاصة، لا لتمتعه بالحل، لأن القارن لم يتمتع بحل، وعليه دم، والوجه العام ما ذكرت لك من تمتعه بحله، وسقوط سفره وسقوط الإحرام

من ميقاته . فلذلك كله وجب الدم عليه ، إذ حصل حاجا ، ولم يحرم بحجه ذلك من مقات أهله ولاشخص لذلك الحج من موضعه ، بعد أن حصل محرما في أشهر الحج ، وزمانه وحج من عامه ، فهذه العلة الموجبة عليه الدم ، والله أعلم . فإن اعتمر في أشهر الحج ثم رجع إلى بلده ومنزله ، ثم حج من عامه ذلك ، فليس بتمتع ، ولا هدي عليه ، ولا صيام عند جماعة العلماء أيضا ، إلا الحسن البصري فإنه قال : عليه هدي ، حج أو لم يحج ، قال : لأنه كان يقال عمرة في أشهر الحج متعة ، وروى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يعتمرون في أشهر الحج ، ثم يرجعون ولا يهدون ، [فقلت] (١) لسعيد بن المسيب : فإن حج من عامه ، قال عليه الهدي ، قال قتادة : وقال الحسن : عليه الهدي حج أو لم يحج ، وهشيم عن يونس عن الحسن أنه قال : عليه الهدي حج أو لم يحج .

وقد روي عن يونس ، عن الحسن ، قال : ليس عليه هدي ، والصحيح عن الحسن ما ذكرنا ، وقد روى أحمد بن محمد : حدثنا أحمد بن الفضل : حدثنا محمد بن جرير قال : أخبرنا ابن حميد : حدثنا هارون بن المغيرة عن عنبسة عن أشعث النجار عن الحسن قال : إن اعتمر في أشهر الحج ، ثم رجع إلى أهله ، ثم حج من عامه ذلك ، فعليه هدي لأنه كان يقال : عمرة في أشهر الحج متعة .

وقد روي عن الحسن أيضا في هذا الباب قول لم يتابع عليه أيضا ولا ذهب إليه أحد من أهل العلم ، وذلك أنه قال : من اعتمر بعد يوم النحر فهي متعة ، والذي عليه جماعة الفقهاء وعامة العلماء ما ذكرت لك قبل هذا .

روى هشيم وغيره عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، قال : من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى يحج فهو متمتع ، وعليه الهدي فإن رجع إلى مصره ثم حج من عامه ، فلا شيء عليه ، وعلى هذا الناس .

(١) كذا في (١) ووقع في المطبوع : [فقيل] .

فإن ظن ظان إن معنى حديث مالك، عن عبدالله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، قال: من اعتمر في أشهر الحج: شوال. أو ذي القعدة أو ذي الحجة، قبل الحج فقد استمتع، ووجب عليه الهدى أو الصيام إن لم يجد هديا كمعنى ماروى عن الحسن، في إيجاب الهدى على من اعتمر في أشهر الحج وإن لم يحج، فليس كما ظن، ولا يعرف ذلك من مذهب ابن عمر، وفي قوله في هذا الحديث «قبل الحج» دليل على أنه حج، ولذلك [قال فيه: قد استمتع ووجب عليه الهدى، وهذا هو المعروف من مذهب ابن عمر، وكذلك]^(١) فسرهُ مالك في الموطأ فقال بأثر حديثه ذلك قال مالك: وذلك إذا أقام حتى الحج ثم حج.

وذكر إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، أنه كان يقول: «من اعتمر في أشهر الحج، شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة ثم أقام حتى يحج فهو متمتع عليه الهدى أو الصيام إن لم يجد هديا».

قال إسماعيل: وحدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: إذا اعتمر الرجل في أشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه فليس عليه هدى وعلى هذا جماعة العلماء على ما قدمنا.

وقد روى عن طاوس في التمتع قولان: هما أشد شذوذا مما ذكرنا عن الحسن: أحدهما أن من اعتمر في غير أشهر الحج، ثم أقام حتى الحج، ثم حج من عامه، أنه متمتع، وهذا لم [يعمل]^(٢) به أحد من العلماء فيما علمت غيره، ولا ذهب إليه أحد من فقهاء الأمصار، وذلك والله أعلم، أن شهور

(١) زيادة من: (أ) سقطت من المطبوع.

(٢) كذا في: (أ) ووقع في المطبوع: [يقل].

الحج أحق بالحج من العمرة، لأن العمرة جائزة في السنة كلها، والحج إنما موضعه شهور معلومة، فإذا [حصل] (١) أحد العمرة في أشهر الحج ولم يأت في ذلك العام بحج فقد جعلها في موضع كان الحج أولى به ثم رخص الله عز وجل في كتابه، وعلى لسان رسوله في عمل العمرة في أشهر الحج للمتمتع والقارن للحج معها، ولمن شاء أن يفردا في أشهر الحج كما فعل رسول الله ﷺ، والآخر قاله في المكي إذا تمتع من مصر من الأمصار فعليه الهدى وهذا لم يعرج عليه، لظاهر قول الله عز وجل: ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ والتمتع على ما قد أوضحنا عن جماعة العلماء بالشرائط التي وصفنا، وبالله توفيقنا.

واختلفوا فيمن أنشأ عمرة في غير أشهر الحج ثم عملها في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك، فقال مالك: عمرته في الشهر الذي حل فيه، يريد إن كان حل منها في غير أشهر الحج فليس بتمتع وإن كان حل منها في أشهر الحج فهو متمتع، إن حج من عامه.

وقال الثوري: إذا قدم الرجل معتمرا في شهر رمضان، وقد بقى عليه منه يوم أو يومان، فلم يطف لعمرته حتى رىء هلال شوال فكان إبراهيم يقول: هو متمتع، وأحب إلى أن يهريق دما.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن طاف للعمرة ثلاثة أشواط في رمضان، وأربعة أشواط في شوال كان متمتعا، وإن طاف لها أربعة في رمضان، وثلاثة في شوال لم يكن متمتعا.

وقال الشافعي: إذا طاف بالبيت في أشهر الحج للعمرة فهو متمتع، إن حج من عامه ذلك، وذلك أن العمرة إنما تكمل بالطواف بالبيت، وإنما ينظر إلى

(١) كذا في: (١) ووقع في المطبوع: [جعل].

إكمالها ، وقال أبو ثور: إذا دخل في العمرة في أشهر الحج فسواء طاف لها في رمضان، أو في شوال لا يكون بهذه العمرة متمتعا . واختلفوا في وقت وجوب الهدى على المتمتع، فذكر ابن وهب، عن مالك، أنه سئل عن المتمتع بالعمرة إلى الحج يموت بعدما يحرم بالحج بعرفة أو غيرها، أترى عليه هديا؟ قال: من مات من أولئك قبل أن يرمى جمرة العقبة، فلا أرى عليه هديا، ومن رمى الجمرة ثم مات فعليه الهدى قيل له، فالهدى من رأس المال أو من الثلث؟ قال: بل من رأس المال.

وقال الشافعي: إذا أحرم بالحج فقد وجب عليه دم المتعة، إذا كان واجداً لذلك، ذكره الزعفراني عنه، وقال عنه الربيع: إذا أهل المتمتع بالحج، ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم ففيها قولان: أحدهما أن عليه دم المتعة، لأنه دين عليه، ولا يجوز أن يصام عنه والآخر أنه لا دم عليه، لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم قد زال وغلب عليه.

واتفق مالك والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهم أن المتمتع إذا لم يجد هديا صام الثلاثة أيام، إذا أحرم، وأهل بالحج، إلى آخر يوم عرفة وهو قول أبي ثور.

وقال عطاء: لا بأس أن يصوم المتمتع في العشر، وهو حلال قبل أن يحرم.

وقال مجاهد وطاوس: إذا صامهن في أشهر الحج أجزأه

وأجمع العلماء على أن الصوم لاسبيل للمتمتع إليه إذا كان يجد الهدى، واختلفوا فيه إذا كان غير واجد للهدى، فصام، ثم وجد الهدى قبل إكمال صومه، فذكر ابن وهب عن مالك قال: إذا دخل في الصوم ثم وجد هديا فأحب إلى أن يهدي، وإن لم يفعل أجزأه الصيام، وقال الشافعي: يمضي في صومه، وهو فرضه وكذلك قال أبو ثور، وقال أبو حنيفة: إذا أيسر المتمتع في

اليوم الثالث من صومه، بطل الصوم، ووجب عليه الهدى، وإن صام ثلاثة أيام في الحج، ثم أيسر، كان له إن يصوم السبعة الأيام، ولا يرجع إلى الهدى، وقال إبراهيم النخعي: إذا وجد ما يذبح قبل أن يحل فليذبح، وإن كان قد صام، وإن لم يجد ما يذبح حتى يحل فقد أجزأه الصوم، وقال عطاء: إن صام ثم وجد ما يذبح فليذبح، حل أم لم يحل، ما كان في أيام التشريق، واختلفوا فيما على من فاته صوم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر، فذكر ابن وهب عن مالك قال: من نسى صوم الثلاثة الأيام في الحج أو مرض فيها، فإن كان بمكة فليصم الأيام الثلاثة بمكة وقال: إن لم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام منى الثلاثة، وليصم إذا رجع إلى أهله سبعة، وإن كان رجع إلى أهله فليهد إن قدر، فإن لم يقدر فليصم ثلاثة أيام في بلده وسبعة بعد ذلك، وهو قول أبي ثور.

وتحصيل مذهب مالك أنه إذا قدم بلده ولم يصم ثم وجد الهدى لم يجزه الصوم، ولا يصوم إلا إذا لم يجد هديا.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن انقضى يوم عرفة ولم يصم الثلاثة أيام فعليه دم لا يجزيه غيره.

وقال الشافعي بالعراق: يصوم أيام منى إن لم يكن صام قبل يوم النحر، وقال بمصر: لا يصومها، وعليه أكثر أصحابه، ويصومها كلها إذا رجع إلى بلده فإن مات قبل ذلك أطعم عنه.

وأجمعوا على أن رجلا من غير أهل مكة لو قدم مكة معتمرا في أشهر الحج، عازما على الإقامة بها، ثم أنشأ الحج من عامه ذلك فحج أنه متمتع عليه ما على المتمتع.

وأجمعوا على أن مكيا لو أهل بعمره من خارج الحرم في أشهر الحج،

ففضاها ثم حج من عامه ذلك أنه من حاضرى المسجد الحرام الذين لامتعة لهم، وأن لاشئ عليه .

وأجمعوا فى المكى يجئ من وراء الميقات محرما بعمره، ثم ينشئ الحج من مكة، وأهله بمكة ولم يسكن سواها أنه لا دم عليه وكذلك إذا سكن غيرها وسكنها، وكان له أهل فيها وفى غيرها .

وأجمعوا على أنه . لو انتقل عن مكة بأهله، وسكن غيرها، ثم قدمها فى أشهر الحج معتمرا، فأقام بها حتى حج من عامه أنه متمتع كسائر أهل الآفاق .
وقد ذكرنا مسألة طاوس فيما مضى من هذا الباب .

واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهم، والثوري، وأبو ثور . على أن المتمتع يطوف لعمرته بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، وعليه بعد أيضا طواف آخر لحجه، وسعى بين الصفا والمروة وروي عن عطاء وطاوس، ومجاهد أنه يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة، وأما طواف القارن فقد ذكرناه فى باب ابن شهاب عن عروة .

واختلفوا فى حكم المتمتع الذى يسوق الهدى : فقال مالك : إن كان متمتعا حل إذا طاف وسعى، ولا ينحر هديه إلا بمنى إلا أن يكون مفردا للعمرة، فإن كان مفردا للعمرة نحر هديه بمكة، وأن كان قارنا نحره بمنى، ذكره ابن وهب عن مالك، وقال مالك : من أهدى هديا للعمرة وهو متمتع لم يجزه ذلك ، وعليه هدي آخر للمتعة لأنه إنما يصير متمتعا إذا أنشأ الحج بعد أن حل من عمرته وحيث يجب عليه الهدى .

وقال أبو حنيفة، والثوري وأبو ثور واسحاق : لا ينحر المتمتع هديه إلى يوم النحر، وقال أحمد : إن قدم المتمتع قبل العشر طاف وسعى ونحر هديه، وإن قدم فى العشر لم ينحر إلا يوم النحر، وقاله عطاء .

وقال الشافعي: يحل من عمرته إذا طاف وسعى ساق هديا أو لم يسق وقال أبو ثور: يحل ولكن لا ينحر هديه حتى يحرم بالحج وينحره يوم النحر وقول أحمد بن حنبل في التمتع ومسائله المذكورة هاهنا كلها كقول الشافعي سواء وله قولان أيضا في صيام المتمتع أيام التشريق إن لم يصم قبل يوم النحر، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يسق المتمتع هديا فإذا فرغ من عمرته صار حلالا. فلا يزال كذلك حتى يحرم بالحج فيصير حراما، ولو كان ساق هديا لم يتعته لم يحل من عمرته حتى يحل من حجته لأنه ساق الهدى على حديث حفصة. وحجة الشافعي في جواز إحلاله أن المتمتع إنما يكون متمتعا إذا استمتع بإحلاله إلى أن يحرم بالحج، فأما من لم يحل من المعتمرين فإنما هو قارن، لا متمتع والقرآن قد أباح التمتع.

فهذه جملة أصول أحكام التمتع بالعمرة إلى الحج، وهذا هو الوجه المشهور في التمتع، وقد قيل أن هذا الوجه هو الذي روي عن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن مسعود كراهيته، وقالوا أو أحدهما يأتي: أحدهم منى وذكره يقطر منيا.

وقد أجمع علماء المسلمين على جواز هذا وعلى أن رسول الله ﷺ أباحه وأذن فيه.

وقد قال جماعة من العلماء: إنما كرهه عمر رضي الله عنه، لأن أهل الحرم كانوا قد أصابتهم يومئذ مجاعة، فأراد عمر أن يتدب الناس إليهم لينعشوا بما يجلب من المير.

وقال آخرون: أحب أن يزار البيت في العام مرتين مرة للحج ومرة للعمرة، ورأى أن الأفراد أفضل، فكان يميل إليه، ويأمر به وينهى عن غيره استحبابا، ولذلك قال: افصلوا بين حجكم وعمرتكم، فإنه أتم حج أحدكم ولعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا صدقة بن موسى عن مالك بن دينار قال: سألت بالحجاز عطاء بن أبي رباح، وطاوساً، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبدالله، وسألت بالبصرة الحسن، وجابر بن زيد، ومعبدا الجهني، وأبا المتوكل الناجي كلهم أمرني بمتعة الحج.

والوجه الثاني من وجوه التمتع بالعمرة إلى الحج: هو أن يجمع الرجل بين العمرة والحج فيهل بهما جميعاً في أشهر الحج أو غيرها يقول: لبيك بعمرة وحجة معاً، فإذا قدم مكة طاف لحجته وعمرته طوافاً واحداً، وسعى سعياً واحداً، أو طاف طوافين، وسعى سعيين، على مذهب من رأى ذلك.

وقد ذكرنا القائلين بالقولين جميعاً، وحجة كل فريق منهم في باب ابن شهاب عن عروة، وإنما جعل القرآن من باب التمتع لأن القارن متمتع بترك النصب في السفر إلى العمرة مرة، وإلى الحج أخرى، وتمتع بجمعهما، لم يحرم لكل واحدة من ميقاته، وضم إلى الحج فدخل تحت قول الله عز وجل ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى﴾.

وهذا وجه من التمتع لاختلاف بين العلماء في جوازه وأهل المدينة لا يجيزون الجمع بين الحج والعمرة إلا بسياق الهدى، وهو عندهم بدنة لا يجوز دونها.

وأهل العراق يختارون البدنة، ويستحبونها، وتجزي عندهم عن القارن شاة وهو قول الشافعي، وقد قال في بعض كتبه: القارن أخف حالاً من التمتع، فإن لم يجد القارن الهدى صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى بلده، حكمه في ذلك حكم المتمتع بالعمرة إلى الحج، ومما يدل على أن القارن تمتع قول ابن عمر: إنما جعل القرآن لأهل الآفاق، وتلا ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾. فمن كان من حاضري المسجد الحرام وتمتع أو قرن

لم يكن عليه دم قران ولا تمتع ، ومن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ،
وقرن أو تمتع فعليه دم .

وكان عبد الملك بن الماجشون يقول : إذا قرن المكي الحج مع العمرة كان
عليه دم القران ، من أجل أن الله تعالى إنما أسقط عن أهل مكة الدم والصيام ،
في التمتع لا في القران .

وقال مالك : لا أحب لمكى أن يقرن بين الحج والعمرة وما سمعت أن مكيا
قرن ، فإن فعل لم يكن عليه دم ولا صيام ، وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في
ذلك .

والوجه الثالث من التمتع : هو الذي تواعد عليه عمر بن الخطاب الناس ،
وقال : متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما ، وأعاقب
عليهما^(١) متعة النساء ، ومتعة الحج .

وقد تنازع العلماء بعده في جواز هذا الوجه ، هلم جرا ، وذلك أن يهل
الرجل بالحج ، حتى إذا دخل مكة فسخ حجه في عمرة ، ثم حل وأقام حلالا
حتى يهل بالحج يوم التروية ، فهذا هو الوجه الذي تواترت الآثار عن رسول
الله ﷺ فيه أنه أمر أصحابه في حجته : من لم يكن معه منهم هدى ، ولم
يسقه ، وكان قد أحرم بالحج ، أن يجعلها عمرة .

وقد أجمع العلماء على تصحيح الآثار بذلك عنه ﷺ ، ولم يدفعوا شيئا
منها إلا أنهم اختلفوا في القول بها ، والعمل لعل نذكرها إن شاء الله .

فجمهور أهل العلم على ترك العمل بها : لأنها عندهم خصوص خص بها
رسول الله ﷺ أصحابه في حجته تلك ، لعله قالها ابن عباس رحمه الله ،
قال : كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور ويجعلون المحرم

(١) زيادة من (أ) .

صفرا، ويقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر، وانسلخ صفر، أو قالوا دخل صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، ذكره ابن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن وهيب، عن ابن طاوس، عن أبيه عن ابن عباس.

قال أبو بكر بن أبي شيبة: وحدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا عبد الله بن طاوس، عن أبيه عن ابن عباس، قال: «كان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، وكانوا يسمون المحرم صفر، وكانوا يقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر وانسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، فقدم رسول الله ﷺ صبيحة رابعة، فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فقالوا: يا رسول الله أى الحل؟ قال: الحل كله»^(١).

ففى هذا دليل على أن رسول الله ﷺ إنما فسخ الحج في العمرة ليريهام أن العمرة في أشهر الحج لأبأس بها، فكان ذلك له ولمن معه خاصة: لأن الله قد أمر بإتمام الحج والعمرة كل من دخل فيهما أمرا مطلقا، ولا يجب أن يخالف ظاهر كتاب الله إلا إلى مالا إشكال فيه، من كتاب ناسخ أو سنة مبينة، واحتجوا من الحديث بما حدثنا به محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب قال: أنبأنا اسحاق بن إبراهيم، عن عبد العزيز بن محمد، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن الحارث بن بلال، عن أبيه قال: قلنا: يا رسول الله: فسخ الحج لنا خاصة، أم للناس عامة فقال: «بل لنا خاصة»^(٢).

وحدثنا سعيد بن نصر: حدثنا قاسم بن أصبغ: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثنا الحميدى حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال: سمعت ربيعة بن

(١) أخرجه البخاري (٤٩٣/٣) ومسلم (٣٠٨/٨).

(٢) سنن النسائي (١٧٩/٥) وأخرجه أبو داود (١٨٠٨) وابن ماجه (٢٩٨٤) في إسناده الدراوردي وهو ضعيف سئ الحفظ والحارث بن بلال وهو مجهول وقد ضعف هذا الحديث الإمام أحمد وغير واحد من الأئمة.

أبي عبد الرحمن يذكر عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني، عن أبيه، قال: قلت يارسول الله: أفسخ الحج لنا خاصة أم لمن بعدنا؟ قال: «بل لنا خاصة».

حدثنا سعيد وعبد الوارث قالا: حدثنا قاسم: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا حجاج بن منهال: حدثنا أبو عوانة، عن معاوية بن إسحاق عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، قال: سئل عثمان بن عفان عن متعة الحج، فقال: «كانت لنا ليست لكم».

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو معاوية، ويعلى بن عبيد، عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر قال: «إنما كانت المتعة بالحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة»^(١).

وقال أبو معاوية: يعنى أن يجعل الحج عمرة.

وقال إسماعيل: حدثنا حجاج: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد. قال: أخبرني المرقع عن أبي ذر قال: ما كانت لأحد بعدنا أن يحرم بالحج ثم يفسخها بعمرة، وعلى هذا جماعة فقهاء الحجاز، والعراق، والشام، كمالك والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، وأكثر علماء التابعين، وجمهور فقهاء المسلمين، إلا شيء يروى عن ابن عباس، وعن الحسن البصري، وبه قال أحمد بن حنبل، قال: أحمد بن حنبل: لا أرد تلك الآثار المتواترة الصحاح، عن النبي ﷺ في فسخ الحج في العمرة، بحديث الحارث بن بلال عن أبيه، ويقول أبي ذر، قال: ولم يجمعوا على ما قال أبو ذر ولو أجمعوا كان حجة، وقد خالف ابن عباس أبا ذر ولم يجعله خصوصاً. وذكر عن يحيى القطان عن الأجلح، عن عبد الله بن أبي الهذيل، قال: كنت

(١) أخرجه مسلم (٢٧٧/٨) وقد ذكر الإمام أحمد [نصب الراية (٣/١٠٥)] أنه نقل عن أحد عشر رجلاً من الصحابة فسخ الحج بالعمرة وأن التمتع لم يكن للصحابة فقط.

جالسا عند ابن عباس فأتاه رجل يزعم أنه مهمل بالحج، وأنه طاف بالبيت، وبالصفاء والمروة، فقال له ابن عباس: أنت معتمر فقال له الرجل: لم أرد عمرة، فقال: أنت معتمر وروى ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير أنه، قال لابن عباس: أضللت الناس، قال: وماذا قال تفتي الناس إذا طافوا بالبيت فقد حلوا، وقال أبو بكر وعمر: من أحرم بالحج لم يزل محرما إلى يوم النحر، فقال ابن عباس: أحدثكم عن رسول الله صلى عليه وسلم، وتحدثوني عن أبي بكر وعمر؟ فقال عروة: كانا أعلم برسول الله منك.

وذكر روح بن عبادة، عن أشعث، عن الحسن، جواز فسخ الحج في العمرة. واحتج أحمد ومن قال بهذا القول بقول سراقه بن مالك بن جعشم في حديث جابر: يا رسول الله! متعتنا هذه لعامنا أم للأبد؟ قال رسول الله ﷺ: «بل للأبد»، وهذا يحتمل أن يكون أراد وجوب ذلك مرة في الدهر، والله أعلم^(١).

والوجه الرابع من المتعة: متعة المحصر، ومن صد عن البيت، ذكر يعقوب بن شيبه: أنبأنا أبو سلمة التبوذكي: حدثنا وهيب حدثنا إسحاق بن سويد قال: سمعت عبد الله بن الزبير، وهو يخطب، ويقول: «يا أيها الناس! إنه والله ليس التمتع بالعمرة إلي الحج كما تصنعون، ولكن التمتع بالعمرة إلى الحج، أن يخرج الرجل حاجا فيحبسه عدو، أو أمر يعذره به، حتى تذهب أيام الحج، فيأتي البيت فيطوف، ويسعى بين الصفا والمروة، ثم يتمتع بحله إلى العام المقبل. ثم يحج ويهدي»، وسنذكر وجوه ذلك في باب نافع، عن ابن عمر، إن شاء الله.

(١) لا وجه ولا دليل على هذا التأويل البعيد الذي ذكره المصنف وقول سراقه هذا متفق عليه من حديث البخاري ومسلم وفي حديث جابر الطويل في حجة النبي ﷺ وقال فيه: «دخلت العمرة في الحج - كررها مرتين - لا بل لأبد الأبد» فبأي شيء يرد هذا القول من النبي ﷺ وهو خبر والخبر كما هو معلوم لا ينسخ.

وأما قول سعد: صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه، فليس فيه دليل على أن رسول الله ﷺ تمتع: لأن عائشة وجابرا يقولان: إن رسول الله ﷺ أفرد الحج، ويقول أنس، وابن عباس، وجماعة: قرن رسول الله ﷺ وقال أنس: سمعته يلبي بعمره وحجة معاً، وقال ﷺ: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»، ويحتمل قوله صنعها رسول الله ﷺ بمعنى أذن فيها، وأباحها، وإذا أمر الرئيس بالشئ جاز أن يضاف فعله إليه، كما يقال: رجم رسول الله ﷺ في الزنا، وقطع في السرقة، ونحو هذا، ومن هذا المعنى قول الله عز وجل ﴿ونادى فرعون في قومه﴾ أى أمر فتودي، والله أعلم.



١٤ - باب جامع ما جاء في العمرة

(٣٨/٢٢) ١ - مالك، عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن رسول الله - ﷺ - قال: العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة^(١).

قال أبو عمر: هذا حديث انفرد به سمي ليس يرويه غيره، واحتاج الناس إليه فيه [وسمي ثقة ثبت حجة فيما نقل وقد روي هذا الحديث سهيل بن أبي صالح عن]^(٢)، سمي عن أبيه صالح.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال حدثنا جعفر بن عمر، قال حدثنا شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «الحجة المبرورة»^(٣) ليس له جزاء إلا الجنة، والعمرة إلى العمرة تكفر ما بينهما.

وحدثنا أحمد بن فتح قال: حدثنا حمزة بن محمد بن علي قال: حدثنا بكر بن محمد بن عبد الوهاب البصري، قال حدثنا محمد بن عبد الملك، قال حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن سهيل، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة، والعمرة إلى العمرة تكفر ما بينهما».

قال أبو عمر: قوله العمرة إلى العمرة تكفر ما بينهما، مثل قوله:

(١) أخرجه البخاري (٦٩٨/٣) ومسلم (١٦٧/٩).

(٢) زيادة في (ج)، (د) سقطت من المطبوع.

(٣) كذا في (ج)، (د) ووقع في المطبوع: [الحج المبرور].

الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر، وقد مضى القول في هذا المعنى مجودا في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي من هذا الكتاب^(١).

وأما الحج المبرور، فقليل هو الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رفث فيه ولا فسوق، ويكون بمال حلال- والله أعلم، وبالله التوفيق .



(١) انظر كتاب الطهارة باب جامع الوضوء حديث رقم (٤) .

٢ - مالك، عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن - أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني كنت تجهزت للحج فاعترض لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمرني في رمضان، فإن عمرة فيه كحجة.

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة للموطأ وهو مرسل في ظاهره، إلا أنه قد صح أن أبا بكر سمعه من تلك المرأة^(١)، فصار مسندا بذلك، والحديث صحيح مشهور من رواية أبي بكر وغيره.

وفيه من الفقه تطوع النساء بالحج، وهذا إذا كانت الطرق مأمونة، وكان مع المرأة ذو محرم، أو كانت في جماعة نساء يعين بعضهن بعضا، وينبغي أن ينضم الرجل إليهن عند الركوب والتزول. وفيه أن الأعمال قد يفضل بعضها بعضا في أوقات، وأن الشهور بعضها أفضل من بعض، والعمل في بعضها أفضل من بعض، وأن شهر رمضان مما يضاعف فيه عمل البر، وذلك دليل على عظيم فضله، وفيه أن الحج أفضل من العمرة، وذلك - والله أعلم - لما فيه من زيادة المشقة في العمل والإنفاق. وقد روى عن النبي - ﷺ - « عمرة في رمضان تعدل حجة » - من وجوه كثيرة: من حديث علي بن أبي طالب، وأنس، وابن عباس، ووهب بن [خنيس]^(٢)، وأبي طليق، وأم معقل - وهو حديثها: وقد قيل: أم سنان والأشهر أم عقيل وأحسنها إسنادا حديث ابن عباس: فمن أسانيد هذا الحديث المسند ما رواه عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن امرأة من بني أسد بن خزيمة - يقال لها أم معقل، قالت: قلت يا رسول الله، إني أردت الحج ففضل جملتي - أو

(١) لم يذكر المصنف الدليل على سماعه منها إلا أنه سيذكر بعد أحاديث فيها سماعه منها وستكلم عليها .

(٢) وقع هنا في المطبوع: خنيس وفي (جـ)، (د): [خنيس] والصواب ما أثبتناه انظر ترجمته في تهذيب الكمال والإصابة لابن حجر .

قالت: بعيرى، فقال رسول الله ﷺ: «اعتمري في شهر رمضان، فإن عمرة فيه تعدل حجة» - هكذا قال الزهري في اسم المرأة: أم معقل، وهو المشهور المعروف، وقد تابعه على ذلك جماعة، وقد ذكرناها في كتاب الصحابة، وذكرنا الاختلاف فيه هناك بما يغنى عن ذكره هنا.

حدثنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن نافع، قال حدثنا إسحاق بن أحمد، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، حدثنا عبد المجيد، عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يخبر أن رسول الله ﷺ قال لامرأة من الأنصار: «إذا كان شهر رمضان فاعتمري، فإن عمرة فيه تعدل حجة»^(١). قال ابن جريج: وسمعت دواد بن [أبي عاصم]^(٢) يحدث هذا الحديث عن أبي بكر بن عبد الرحمن وقال: اسم المرأة أم سنان.

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا أحمد بن إبراهيم بن الحداد، قال حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، وعبد الجبار السمرقندي، قالا حدثنا محمد بن الوزير الواسطي، قال حدثنا إسحاق الأزرق، عن سفیان الثوري، عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - أنه كان رسول مروان - إلى أم معقل يسألها عن الحديث، فقالت: كان على حجة، وكان أبو معقل - يعنى زوجها - قد أعد بكرا له فى سبيل الله فى بنى كعب، فسألته البكر، فذكرت لى ما صنع فيه: قالت: فسألته من صرام النخل، فقال: قوت أهلي، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ادفع إليها البكر فلتحج عليه، فإنه فى سبيل الله»، قالت: وقد كان حج مع رسول الله ﷺ ماشيا فقال: يارسول

(١) أخرجه البخاري (٧٠٣/٣) ومسلم (٣/٩).

(٢) كذا فى (ج)، (د) ووقع فى المطبوع: [عاصم] وهو خطأ وهو داود بن أبي عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي ولا يوجد فى الرواه عن ابن جريج من يسمى داود بن عاصم.

الله، إني قد كبرت- وعلى حجة، فما يجزي منها ؟ فقال: «عمرة في رمضان تجزيك من حجتك»^(١).

وحدثنا عبد الرحمن بن مروان، حدثنا الحسن بن يحيى، حدثنا ابن الجارود، حدثنا عبد الله بن [هاشم]^(٢)، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، قال أخبرني عطاء، قال: سمعت ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها: ما منعك أن تحجي معنا العام ؟ قالت: يانبي الله، إنه كان لنا ناضحان، فركب أبو فلان وابنه- تعنى زوجها وابنها- ناضحا، وترك ناضحا ننضح عليه الماء، فقال النبي ﷺ: «فإن كان رمضان فاعتمري فيه، فإن عمرة فيه تعدل حجة - أو قال كحجة».

وأخبرنا إبراهيم بن شاكر، حدثنا محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا أحمد بن عبدة، حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلم عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة».

قال أبو عمر: أحسن الناس سياقة لهذا الحديث: محمد بن إسحاق، عن عيسى بن معقل، عن يوسف بن عبد الله بن سالم.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن [عوف]^(٣) الطائي، وحدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: حدثنا محمد بن

(١) أخرجه أبو داود (١٩٨٨) وإبراهيم بن مهاجر ضعيف لا يحتاج به.

(٢) كذا في (ج)، (د) ووقع في المطبوع: [هشام] وهو خطأ وهو عبد الله بن هاشم الطوسي.

(٣) كذا في سنن أبي داود ووقع في المطبوع: [عمرة] وفي: (د) [عمر] وفي (ج): [عمرو] والصواب ما أثبتناه، انظر ترجمة محمد بن عوف في تهذيب الكمال.

سنجر، واللفظ لحديثه -وهو أتم- قالا حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عيسى بن معقل بن أم معقل الأسدي -أسد خزيمة، قال حدثني يوسف بن عبد الله بن سلام، عن جدته أم معقل، قالت: لما حج بنا رسول الله ﷺ حجة الوداع، أمر الناس أن يتهيئوا معه، قالت ففعلوا قالت: وأصابتنا هذه القرحة الحصبة أو الجدري، قالت: فدخل علينا من ذلك ما شاء الله - أن يدخل، فأصابني مرة وأصاب أبا معقل، فأما أبو معقل، فهلك فيها، قالت: وكان لنا جمل ننضح عليه نخلات، فكان هو الذي يريد أن يحج عليه، قالت: فجعله أبو معقل في سبيل الله، وشغلنا بما أصابنا، وخرج رسول الله ﷺ فلما فرغ من حجته جئته حين تماثلت من وجعي، فدخلت، فقال: يا أم معقل، ما منعك أن تخرجي معنا في وجهنا هذا، قالت يا نبي الله لقد تهيأ لنا ذلك، فأصابتنا هذه القرحة، فهلك فيها أبو معقل، وأصابني فيها مرضى هذا حتى صححت منه، وكان لنا جمل هو الذي نريد أن نخرج عليه، فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: «فها لا خرجت عليه، فإن الحج من سبيل الله، إذا فاتتك هذه الحجة معنا فاعتمرى عمرة في رمضان، فإنها كحجة» قالت: وكانت تقول: الحج [حج]^(١)، والعمرة عمرة، وقد قال لي رسول الله ﷺ ذلك، والله ما أدرى أخاصة لي لما فاتني من الحج أم هي للناس عامة؟ قال يوسف: فحدثت بهذا الحديث مروان بن الحكم -وهو أمير المدينة- زمن معاوية، فقال: من سمع هذا الحديث معك؟ قلت: ابنها معقل بن أبي معقل - وهو رجل صدق، فأرسل إليه فحدثه بمثل ما حدثني، قال: فقيل لمروان إنها حية في دارها، فوالله ما اطمأن إلى حديثنا حتى ركب إليها في الناس، فدخل عليها فحدثته هذا الحديث^(٢).

(١) كذا في (ج)، (د) ووقع في المطبوع: [حجة].

(٢) سنن أبو داود (١٩٨٩) ولم يذكر القصة بينه وبين مروان - والحديث فيه عن عنة ابن إسحاق وهو مدلس وجهالة حال عيسى بن معقل.

وحدثنا قاسم بن محمد، قال حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا أحمد بن عمرو، قال حدثنا ابن سنجر، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن الحارث بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، قال: كنت في الناس مع مروان حين دخل عليها فسمعناها تحدث بهذا الحديث، قال: فكان أبو بكر لا يعتمر إلا في العشر الأواخر من رمضان [كذلك]^(١) من حديث أم معقل.

حدثنا محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن نافع، حدثنا إسحاق بن أحمد، حدثنا أبو عبيد الله، حدثنا سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن يوسف بن عبد الله بن سلام، قال بعثني مروان بن الحكم إلى رجل من الأنصار أسأله عن العمرة في رمضان، فجئته فحدثني أن رسول الله ﷺ قال له ولامرأته: «اعتمرا في شهر رمضان، فإن عمرة فيه كحجة».

قال أبو عمر: القول في هذا الحديث قول ابن إسحاق - والله أعلم.

وقد حدثنا قاسم بن محمد، قال حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا أحمد بن عمرو، قال حدثنا محمد بن سنجر، قال حدثنا أبو المغيرة، قال حدثنا الأوزاعي، قال حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال حدثني ابن أم معقل الأسدية، قال: قالت أُمِّي: يا رسول الله، إني أريد الحج وجملي أعجف، فقال: «اعتمري في رمضان، فإن عمرة في رمضان كحجة».

ورواه الأسود بن يزيد عن أم معقل: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن محمد بن بدر، قال حدثنا الحسن ابن حماد، قال حدثنا علي بن عابس، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن أم

(١) كذا في (د)، (ج) ووقع في المطبوع: [لذلك] .

معقل، قالت: أردت أن أحج فقلت لأبي معقل: أعطني برك فاحج عليه أو تمر نخلك، فأبى علي، فقال رسول الله ﷺ «اعتمرني في رمضان، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة».

وقد روى أنس عن النبي ﷺ مثل حديث أم معقل هذا:

حدثنا محمد بن خليفة، قال حدثنا محمد بن نافع، قال حدثنا إسحاق بن أحمد قال حدثنا أحمد بن صالح: قال حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال حدثنا إبراهيم بن سويد، عن هلال بن يسار، عن أنس بن مالك، قال: رسول الله ﷺ: «عمرة في رمضان كحجة».

وقد ذكرنا حكم من اعتمر في رمضان فحل من عمرته في شوال، وأحكام التمتع ووجوها في باب ابن شهاب عن محمد بن عبد الله - والحمد لله.



١٥ - باب نكاح المحرم

١ - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع مولاة، ورجلا من الأنصار، فزوجه ميمونة ابنة الحارث، ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج .

قال أبو عمر: هذا الحديث ^(١) قد رواه مطر الوراق عن ربيعة، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع، وذلك عندي غلط من مطر ^(٢)، لأن سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين، وقيل سنة سبع وعشرين، ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير، وكان قتل عثمان رضى الله عنه في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وغير جائز ولا ممكن أن يسمع سليمان بن يسار من أبي رافع، وممكن صحيح أن يسمع سليمان بن يسار من ميمونة، لما ذكرنا من مولده، ولأن ميمونة مولاته، ومولاة إخوته أعتقتهم، وولاؤهم لها وتوفيت ميمونة سنة ست وستين، وصلى عليها ابن عباس، فغير نكير أن يسمع منها، ويستحيل أن يخفى عليه أمرها، وهو مولاها، وموضعه من الفقه موضعه .

وقصة ميمونة هذه أصل هذا الباب، عند أهل العلم. وغير ممكن سماعه من أبي رافع، فلا معنى لرواية مطر، وما رواه مالك أولى، وبالله التوفيق .

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد الوراق، قال: حدثنا الخضر بن دواد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر الأثرم، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق، عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن أبي رافع: «أن

(١) قال في الاستذكار (٢٥٨/١١) هذا غير متصل .

(٢) مطر ضعيف لا يحتج به وقد تفرد بوصله كما ذكر الترمذي عند ذكره لحديثه في جامعة رقم: (٨٤١) .

رسول الله ﷺ تزوج ميمونة، وهو حلال، وبني بها، وهو حلال، وكنت الرسول بينهما».

وحدثناه عبد الوارث بن سفيان قراءة مني عليه: أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا حماد بن زيد عن مطر، قال: حدثني ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع: «أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالا، وبني بها حلالا، وكنت الرسول بينهما».

قال أبو عمر: في رواية مالك لهذا الحديث دليل على جواز الوكالة في النكاح، وهو أمر لا أعلم فيه خلافا، والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة، وهو حلال، متواترة عن ميمونة بعينها، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن الأصم، وهو ابن أختها. وهو قول سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن شهاب، وجمهور علماء المدينة أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة، إلا وهو حلال، قبل أن يحرم.

وما أعلم أحدا من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة، وهو محرم إلا عبد الله بن عباس، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقلب إلى رواية الجماعة أميل، لأن الواحد أقرب إلى الغلط، وأكثر أحوال حديث ابن عباس أن يجعل متعارضا مع رواية من ذكرنا، فإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بجميعها، ووجب طلب الدليل على هذه المسئلة من غيرها، فوجدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه قد روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن نكاح المحرم، وقال: «لا ينكح المحرم ولا ينكح»^(١)، فوجب المصير إلى هذه الرواية التي لا معارض لها، لأنه يستحيل أن ينهى عن شيء ويفعله، مع عمل الخلفاء الرشدين

(١) الحديث التالي في هذا الباب انظر التعليق عليه.

لها وهم: عمر، وعثمان، وعلى رضى الله عنهم، وهو قول ابن عمر وأكثر أهل المدينة، وسنذكر حديث عثمان في موضعه من كتابنا هذا إن شاء الله.

وذكر مالك، عن دواد بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المري قال: تزوج أبي وهو محرم، ففرق بينهما عمر بن الخطاب^(١).

وروى قتادة عن الحسن سمعه يحدث عن علي بن أبي طالب، قال: «أيا رجل نكح، وهو محرم فرقنا بينه وبين امرأته»^(٢).

وروى الثوري عن قدامة بن موسى، قال: سألت سعيد بن المسيب عن محرم نكح، قال: يفرق بينهما فهؤلاء يفسخون نكاح المحرم، وهم جلة العلماء من الصحابة والتابعين، والتفريق لا يكون إلا عن بصيرة مستحكمة، وإن ذلك لا يكون عندهم، والله أعلم كذلك، إلا لصحته عندهم عن رسول الله ﷺ.

وذكر عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: «لا يتزوج المحرم، ولا يخطب على غيره».

وروى مالك، وأيوب وعبيد بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب».

قال عبد الرزاق: وأخبرني معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن ميمون بن مهران، قال: سألت صفية ابنة شيبه أتزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم؟ فقالت: بل تزوجها وهو حلال.

قال: وأخبرنا معمر عن أيوب، وجعفر بن برقان، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى ميمون بن مهران أن يسئل يزيد بن الأصم كيف تزوج رسول الله ﷺ

(١) الموطأ (٢٨٣/١) ودأود متكلم فيه ضعفه غير واحد وأبو غطفان هذا شبيه بالمجهولين وفي سنن الدارقطني (٨٣/٢) قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول.

(٢) إسناده مرسل. الحسن لم يسمع من علي - كما ذكر غير واحد من الأئمة.

ميمونة أحلالاً أم حراماً ؟ فسأله، فقال: بل تزوجها حلالاً، وكتب بذلك إليه، فهذا عمر بن عبد العزيز يقنع في ذلك: بيزيد بن الأصم لعلمه باتصاله بها، وهي خالته، ولثقت به.

قال عبد الرزاق، وأخبرنا معمر، عن الزهري قال: أخبرني يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ تزوج ميمونة حلالاً.

وروى حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت: «تزوجني رسول الله ﷺ بسرف، وهما حلالان بعد ما رجع من مكة» (١).

(١) أخرجه أحمد (٣٣٢/٦) وأبو داود (١٨٤٣) وقد خالفت رواية حماد عن حبيب هذه رواية معمر السابقة عن أيوب وجعفر بن برقان والزهري روه جميعاً عن ميمون بن مهران عن يزيد مرسلأ لم يذكروا ميمونة ولو كان عند يزيد عن ميمونة لذكر ذلك وخاصة عند إرسال عمر بن عبد العزيز يسئله فكتب له عن نفسه ولم يذكر ميمونة وللحديث طريق آخر:

أخرجه مسلم (٢٨٠/٩) وأخبره في آخر الباب، والترمذي (٨٤٥) وغيرهما من حديث جرير بن حازم عن أبي فزارة عن يزيد عن ميمونة. وفي علل الترمذي رقم: (٢٢٤) قال البخاري: إنما روي هذا عن يزيد بن الأصم: «أن النبي ﷺ...» ولا أعلم أحد قال عن يزيد عن ميمونة غير جرير بن حازم، قال الترمذي: فكيف جرير بن حازم قال: هو صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء. ١. هـ

قلت: وأبو فزارة راشد بن كيسان هو كما قال أبو حاتم: صالح؛ أي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقد ذكرنا أن الزهري وأيوب وجعفر روه عن يزيد مرسلأ. أما إخراج مسلم لهذه الرواية فهو كما قلنا آخرها في آخر الباب كشواهد ولم يعتمد عليها في ترجمة الباب.

وقد ذكر ابن عبد البر في الاستذكار (٢٦٢/١١) أن هنالك من ردوا على القول بأن حديث يزيد هذا مرسل، وردوا على ما ذكرنا بأنه يجوز ليزيد أن يسمعه من ميمونة فيحدث به دون أن يذكر الكلام عنها، ثم قال: على أنهم يلزمهم مثله في حديث ابن عباس لأنه ليس فيه أن ميمونة أخبرته وموضع ابن عباس من ميمونة بموضع يزيد بن الأصم سواء. ١. هـ.

قلت: هذا في القرابة لكن موضع ابن عباس في العلم ليس كموضع يزيد.

وقرأت على سعيد بن نصر: أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: أخبرنا ابن وضاح، قال أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبه، قال: أخبرنا يحيى بن آدم، قال: أخبرنا جرير بن حازم، قال: حدثنا أبو فزارة عن يزيد بن الأصم، قال حدثني ميمونة بنت الحارث عن رسول الله ﷺ أنه تزوجها، وهو حلال، قال: وكانت خالتي، وخالة ابن عباس.

واختلف فقهاء الأمصار في نكاح المحرم، فقال مالك وأصحابه، والليث والأوزاعي، والشافعي وأحمد بن حنبل: لا ينكح المحرم، ولا ينكح.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري: لا بأس أن ينكح المحرم وأن ينكح.

وذكر عبد الرزاق عن محمد بن مسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه لم ير بنكاح المحرم بأسا.

قال: وأخبرنا الثوري عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: يتزوج المحرم إن شاء لأبأس به، قال: وقال لى الثوري: لا تلتفت فيه إلى قول أهل المدينة.

وحجة مالك: ومن قال بقوله: حديث عثمان عن النبي ﷺ في النهي عن ذلك مع ما ذكرناه عن الصحابة في هذا الباب. وتفرقة عمر بينهما تدلك على قوة بصيرته في ذلك.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: أخبرنا أحمد بن زهير، قال: أخبرنا عبدالله بن جعفر، قال: أخبرنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن ميمون بن مهران، قال: أتيت صفية بنت شيبه، امرأة كبيرة، فقلت لها، أتزوج رسول الله ﷺ ميمونة، وهو محرم؟ قالت: «لا -والله- لقد تزوجها وهما حلالان».

وحجة العراقيين في ذلك حديث ابن عباس «أن رسول الله ﷺ نكح

ميمونة بسرف وهو محرم^(١)، رواه عن ابن عباس عكرمة، وسعيد بن جبير، وجابر بن [يزيد]^(٢) أبو الشعثاء، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح، كلهم عن ابن عباس بهذا الحديث.

وذكر ابن عينة عن عمرو بن دينار قال: حدثت ابن شهاب عن جابر بن يزيد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم، فقال ابن شهاب: حدثني يزيد بن الأصم «أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة، وهو حلال»، قال: قلت لابن شهاب: أتجعل حفظ ابن عباس كحفظ أعرابي يبول على فخذه؟ .

حدثناه قاسم بن محمد، قال: أخبرنا خلف بن سعيد، قال: أخبرنا أحمد بن عمرو، قال: أخبرنا محمد بن سنجر، قال: أخبرنا أبو المغيرة: قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم.

قال سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس - وإن كانت خالته - ماتزوجها إلا بعد ما أحل.

قال أبو عمر: هكذا في الحديث قال سعيد بن المسيب فلا أدري أكان الأوزاعي يقوله أو عطاء.

قال أبو عمر: واختلف أهل السير في الأخبار في تزويج رسول الله ﷺ ميمونة فقالت طائفة: تزوجها رسول الله ﷺ وهو محرم، وقال آخرون: تزوجها وهو حلال على حسب اختلاف الفقهاء سواء.

وذكر الأثرم عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، قال: لما فرغ رسول الله ﷺ من

(١) أخرجه البخاري (٧٠/٩) ومسلم (٢٨٠/٩).

(٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [يزيد] خطأ، انظر ترجمته من التهذيب.

خير توجه إلى مكة معتمرا سنة سبع، وقدم عليه جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة، فخطب عليه ميمونة ابنة الحارث الهلالية، وكانت أختها لأمها أسماء بنت عميس عند جعفر بن أبي طالب، وسلمى بنت عميس عند حمزة بن عبد المطلب، وأختها لابيها، وأمها أم الفضل تحت العباس، فأجابت جعفر بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ وجعلت أمرها إلى العباس، فأنكحها النبي ﷺ وهو محرم، فلما رجع بنى بها بسرف حلالا.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا محمد بن فليح عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال: خرج رسول الله ﷺ من العام المقبل عام الحديبية معتمرا في ذي القعدة سنة سبع، وهو الشهر الذي صده فيه المشركون عن المسجد الحرام، فلما بلغ موضعا ذكره بعث جعفر بن أبي طالب بين يديه إلى ميمونة بنت الحارث بن حزن العامرية، فخطبها عليه، فجعلت أمرها إلى العباس ابن عبد المطلب، فزوجها رسول الله ﷺ وهو حلال.

قال أبو عمر: قال أبو عبيدة ميمونة بنت الحارث الهلالية، وقال ابن شهاب العامرية، وهي من ولد هلال بن عامر بن صعصعة، وقد ذكرت نسبها مرفوعا في كتاب الصحابة، وبالله التوفيق، وعليه التوكل.

(٤٥/١٦) ٢ - مالك، عن نافع، عن نبيه بن وهب أخا بني عبد الدار، أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان - وأبان يومئذ أمير الحاج - وهما محرمان: إني أردت أن انكح طلحة بن عمر - بنت شيبه بن جبير، وأردت أن تحضر ذلك، فأنكر عليه أبان وقال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب^(١).

قال أبو عمر: هذا حديث صحيح، احتج به وذهب إليه جماعة من أئمة أهل الحجاز، منهم: مالك، والليث. والشافعي، وهو قول [عمر بن الخطاب وعبد الله]^(٢) بن عمر، وسعيد بن المسيب، وجماعة - وقال عباس وغيره عن ابن معين: نبيه بن وهب ثقة^(٣).

قال أبو عمر: نبيه بن وهب نسبه ابن إسحاق فقال فيه: نبيه بن وهب بن عامر بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي. ونسبه الزبير بن أبي بكر القاضي فقال: نبيه بن وهب بن عثمان بن أبي طلحة ابن عبد [العزى]^(٤) بن عثمان بن عبد الدار بن قصي، والزبير أعلم بأنساب قريش، والقلب إلى ما قاله أميل - والله وأعلم.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٦/٩) وأبو داود (١٨٤١) وغيرهما .

(٢) زيادة من (و) .

(٣) لم أجد هذا القول في تاريخ عباس الدودي عن ابن معين ولا في عدة سؤالات السؤالات المطبوعة كابن محرز وابن الجنييد والدارمي لابن معين ولم ينقله المزي في ترجمته، أما ابن حجر فقد قال في التهذيب: حكى ابن عبد البر عن ابن معين: ثقة قلت: والذي حكاه ابن عبد البر عن تاريخ الدوري لو أن ابن حجر الكثير النقل من تاريخ الدوري وجده فيه لما احتاج أن ينقل منه بواسطة. لكن طريقة ابن معين فيمن يروي عنه الثقات ولا يعرف بجرح توثيقه لذا وثقه النسائي أيضاً تبعاً لهذه الطريقة .

(٤) كذا في: (د) ووقع في المطبوع: [العزير] .

وعمر بن عبيد الله بن معمر التيمي مشهور، وهو مولى أبي النضر - من فوق، إلا أنه لم يقل أحد في هذا الحديث - فيما علمت - ابنة شيبه بن جبير إلا مالك عن نافع.

[ويحدث مالك هذا يقول مالك والشافعي وأصحابهما وهو مذهب أهل الحجاز وهو الصحيح إن شاء الله وبالله التوفيق] (١).

ورواه أيوب وغيره عن نافع فقال فيه: ابنة شيبه بن عثمان .

ذكره أبو داود قال حدثنا سليمان بن دواد أبو الربيع، قال حدثنا حماد بن زيد، قال حدثنا أيوب، عن نافع، عن نبيه بن وهب، أن عمر بن عبيد الله أراد أن ينكح ابنه طلحة بن عمر من ابنة شيبه بن عثمان - وساق الحديث بمعنى حديث مالك سواء .

وكذلك رواه عثمان بن عمر عن عمر بن عبيد الله، أنه أراد أن ينكح ابنه طلحة - ابنة شيبه بن عثمان.

وقد مضى القول في نكاح المحرم، وما في ذلك من اختلاف السلف والخلف، واختلاف الآثار في نكاح رسول الله ﷺ ميمونة في باب ربيعة من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا (٢).

وجماعة الفقهاء يقولون إن للمحرم أن يراجع امرأته إن لم تكن بائنة منه، إلا أحمد بن حنبل فإنه قال: المراجعة -عندي- تزويج ولا يراجع امرأته.

(١) زيادة من (و) .

(٢) انظر الحديث السابق .

١٦ - باب حجامه المحرم

١ - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه وهو يومئذ بلحى جمل: مكان بطريق مكة .

قال أبو عمر : وهذا مرسل فى الموطأ عند جماعة الرواة وقد روى مسندا من وجوه صحاح من حديث ابن عباس، وجابر، وعبد الله بن بحينة، وأنس :

حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا هلال بن بشر، قال حدثنا محمد بن خالد بن عثمة، قال حدثنا سليمان بن بلال، قال حدثني علقمة بن أبي علقمة - أنه سمع الأعرج قال: سمعت عبد الله بن بحينة يحدث أن رسول الله ﷺ - احتجم وسط رأسه - وهو محرم بلحى جمل من طريق مكة^(١). وهذا حديث مدني لفظه لفظ حديث مالك سواء.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو محرم^(٢).

حدثنا خلف بن القاسم، قال حدثنا علي بن الحسن بن عبد الله يعرف بابن [قليطة]^(٣) الإسكندراني، قال حدثنا أحمد بن عبد الوارث، قال حدثنا عيسى

(١) أخرجه البخاري (٤/ ٦٠) ومسلم (٨/ ١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ٦٠) ومسلم (٨/ ١٧٢).

(٣) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [قلنبة].

بن حماد، أخبرنا الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم.

حدثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا وهب بن جرير، أخبرنا شعبة عن يزيد، عن مقسم، عن ابن عباس قال: «احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم محرم».

حدثنا خلف بن سعيد قال حدثنا عبدالله بن محمد، قال حدثنا أحمد بن خالد، وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال حدثنا إبراهيم بن جامع، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا معلى بن أسد العمي، قال حدثنا وهيب عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ - احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم^(١).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم في رأسه من داء كان به.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي قال حدثنا دواد بن عمرو الضبي، قال حدثنا عبد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم، عن حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ - احتجم وهو محرم من داء كان برأسه.

قال أبو عمر: لا خلاف بين العلماء في أن للمحرم أن يحتجم إذا كان به أذى ونزل به ضرر، إلا أنه إن حلق شيئاً من الشعر في موضع المحاجم

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥/٤) وأبو داود (٢٣٧٢).

فعليه فدية إذا حلق شيئاً له بال عند مالك، وإن حلق عند مالك شعرة أو شعرتين فلا شيء عليه، ويستحب له أن يطعم قبضة من طعام.

وقال جماعة من أهل العلم: إن حكم شعر البدن غير شعر الرأس للمحرم، وليس في شعر البدن شيء، وقد ذكرنا اختلاف العلماء في حكم حلاق الشعر ومالهم في ذلك من المذاهب فيما تقدم من هذا الكتاب.



١٧ - باب مايجوز للمحرم أكله من الصيد

١ - مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن نافع مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة، أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين - وهو غير محرم، فرأى حمار وحش فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه - فأبوا فسألهم رمحه فأبوا، فأخذه ثم شد على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب النبي ﷺ وأبى بعضهم، فلما أدركوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك، فقال: إنما هي طعمة أطعمكموها الله^(١).

قال أبو عمر: هذا حديث ثابت صحيح لا يختلف أهل العلم بالحديث في ثبوته وصحته، وقد روى عن أبي قتادة من وجوه، وقد رواه جابر أيضا عن أبي قتادة:

أخبرنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا سليمان بن حرب، وحجاج بن منهال، قالا حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن أبا قتادة أصاب حمار وحش وهو حلال، فأكلوا منه.

قال حماد بن سلمة: سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن أبي هريرة وجابر بمثل هذا الحديث.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا مطلب ابن شبيب، حدثنا أبو صالح، حدثنا الليث، قال حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي سلمة أنه حدثه أن نافعا

(١) أخرجه البخاري (١١٥/٦) ومسلم (١٥٤/٨).

الأقرع مولى بني غفار، حدثه أن أبا قتادة، حدثه أنه اعتمر مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث نحوه من حديث مالك.

وروى مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي قتادة، في الحمار الوحشي مثل حديث أبي النضر، إلا أن في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: هل معكم من لحمه شيء؟ (١).

وأخبرنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا صالح بن كيسان، قال سمعت أبا محمد يقول: سمعت أبا قتادة يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحاة فمنا المحرم وغير المحرم، إذ بصرت بأصحابي يتراءون شيئا فنظرت فإذا أنا بحمار وحش، فأسرجت فرسي وأخذت رمحي وركبت فرسي، فسقط سوطي فقلت لأصحابي: ناولوني - وكانوا محرمين - فقالوا: لا والله لانعينك عليه بشيء، فتناولت سوطي ثم أتيت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة فطعنته برمحي فعقرته، فأتيت به أصحابي، فقال بعضهم: نأكله، وقال بعضهم: لا نأكله، قال: وكان النبي ﷺ أمامنا، فحركت فرسي فأدركت فسالته فقال هو حلال فكلوه.

قال أبو عمر: يقال إن أبا قتادة كان رسول الله ﷺ وجهه على طريق البحر مخافة العدو، فلذلك لم يكن محرما إذ اجتمع مع أصحابه، لأن مخرجهم لم يكن واحدا، وكان ذلك عام الحديبية أو بعده بعام عام القضية، وكان اصطياد أبي قتادة الحمار لنفسه لا لأصحابه - والله وأعلم.

وفي حديث أبي قتادة هذا دليل على أن لحم الصيد حلال أكله للمحرم - إذا لم يصده وصاده الحلال وفي ذلك أيضا دليل على أن قوله - عز وجل:

(١) انظر الحديث التالي .

﴿وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً﴾ معناه: الاصطياد وقتل الصيد وأكله لمن صاده، وأما من لم يصده، فليس ممن عنى بالآية - والله أعلم، وتكون هذه الآية على هذا التأويل مثل قوله - عز وجل: ﴿يأأيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد، وأنتم حرم﴾ سواء، لأن هذه الآية إنما نهى فيها عن قتل الصيد واصطياده لا غير، وهذا باب اختلف فيه السلف والخلف، فكان عطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة - يرون للمحرم أكل ما صاده الحلال من الصيد مما يحل للحلال أكله، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان والزبير بن العوام، وأبي هريرة، وحجة من ذهب هذا المذهب: حديث أبي قتادة هذا، وحديث البهزي، وسنذكره في باب يحيى بن سعيد من كتابنا هذا - إن شاء الله، وحديث طلحة ابن عبيد الله^(١):

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا عمرو بن علي، قال حدثنا يحيى بن سعيد، قال حدثنا ابن جريج، قال حدثني محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي، عن أبيه قال: كنا مع طلحة بن عبيد الله - ونحن محرمون - فأهدى لنا طير - وهو راقد، فأكل بعضنا، فاستيقظ طلحة فوافق من أكله وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ^(٢).

وقال آخرون: لحم الصيد محرم على المحرمين على كل حال ولا يجوز لمحرم أكل لحم صيد البتة - على ظاهر عموم قول الله - عز وجل: ﴿وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً﴾ قال ابن عباس: هي مبهمة، وكذلك كان علي بن أبي طالب، وابن عمر، لا يريان أكل الصيد للمحرم ما دام محرمًا، وكره ذلك طاوس وجابر بن زيد، وروى عن الثوري وإسحاق مثل ذلك، وحجة من ذهب هذا المذهب: حديث ابن عباس عن الصعب بن جثامة أنه أهدى لرسول

(١) انظر الحديث رقم: (٣) من هذا الباب .

(٢) أخرجه مسلم (٨/ ١٦٠) .

الله ﷺ حمار وحش أو لحم حمار وحش بالأبواء أو بودان، فرده عليه وقال: لم نرده عليك إلا أنا حرم، وقد ذكرنا هذا الخبر في باب ابن شهاب من هذا الكتاب^(١)، وحجتهم أيضاً: حديث زيد بن أرقم، وابن عباس:

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا جعفر بن محمد، حدثنا عفان، وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، حدثنا أبو سلمه، قالاً جميعاً: حدثنا حماد بن سلمة، قال أخبرنا قيس بن سعد، عن عطاء عن ابن عباس أنه قال لزيد بن أرقم: يا زيد، أما علمت أن رسول الله ﷺ أهدى له عضد صيد، وقال عفان: عضو صيد - فلم يقبله وقال: إنا حرم؟ قال: نعم، وقال عفان: بلى^(٢).

وروى عن علي بن زيد، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي عن النبي ﷺ معناه في حديث فيه طول، وفيه عن عثمان: إجازة ذلك^(٣).

وقال آخرون: ماصاده الحلال للمحرم أو من أجله، فلا يجوز له أكله، وما لم يصد له ولا من أجله، فلا بأس للمحرم بأكله - وهو الصحيح عن عثمان في هذا الباب، وبه قال مالك، والشافعي، وأصحابهما، وأحمد وإسحاق، وأبو ثور، وروى أيضاً عن عطاء - مثل ذلك، وحجة من ذهب هذا المذهب: أنه عليه تصح الأحاديث في هذا الباب، وأنها إذا حملت على ذلك لم تتضاد ولا تدافعت، وعلى هذا يجب أن تحمل السنن، ولا يعارض بعضها ببعض - ما وجد إلى استعمالها سبيل، هذا وجه النظر في ذلك.

(١) انظر باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد الباب التالي .

(٢) سنن أبي داود رقم: (١٨٥٠) وأخرجه مسلم (١٥١/٨).

(٣) أخرجه أحمد (١٠٠/١) مطولاً وفيه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف لا يحتج به وأخرجه أبو داود (١٨٤٩) من طريق سليمان بن كثير عن حميد الطويل عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث به وسليمان ضعيف وله عن حميد أحاديث لا يحتج بها وإسحاق هذا مجهول الحال .

وقد روى عن النبي ﷺ حديث مثل ذلك .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابن وضاح، قال حدثنا يوسف بن عدي قال حدثنا ابن وهب، عن يعقوب بن عبد الرحمن، عن عمرو مولى المطلب، أخبره عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن جابر عن النبي ﷺ قال: «لحم صيد البر لكم حلال - وأنتم حرم ما لم تصطادوه أو يصطد لكم»^(١).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا حمزة بن محمد، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا يعقوب، عن عمرو، عن المطلب، عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم».

قال حمزة: قال لنا أبو عبد الرحمن: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث وإن كان مالك قد روى عنه، واختلف عن مالك وطائفة من أهل المدينة فيما صيد لقوم معينين من المحرمين: هل يجوز أكله لغيرهم من المحرمين؟ فقال بعضهم: لا يجوز، وأجازه بعضهم على مذهب عثمان - رحمه الله - وقد أتينا بما للعلماء في هذه المسألة وأخواتها من التنازع والمذاهب في كتاب الاستذكار - والحمد لله^(٢).

قال أبو عمر: وفي حديث أبي قتادة: أنه لما استوى على فرسه، سأل أصحابه أن يناوله سوطه أو رمحه فأبوا، وفي هذا دليل على أن المحرم إذا أعان الحلال على الصيد بما قل أو كثر، فقد فعل ما لا يجوز له، وهذا إجماع

(١) أخرجه أبو داود (١٨٥١) والنسائي (١٨٧/٥) وقال: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث وإن كان قد روى عنه مالك. والترمذي (٨٤٦) وقال: والمطلب لا نعرف له سماعاً عن جابر. ١. هـ قلت: وقد ذكر البخاري أنه لم يسمع من أحد من الصحابة.

(٢) الاستذكار (٢٦٩/١١) وما بعدها.

من العلماء، واختلفوا في المحرم يدل المحرم أو الحلال على الصيد، فأما إذا دل المحرم الحلال على الصيد، فقال مالك والشافعي، وأصحابهما يكره له ذلك ولا جزاء عليه، وهو قول ابن الماجشون، وأبي ثور ولا شيء عليه.

وقال المزني: جائز أن يدل المحرم الحلال على الصيد وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الجزاء، قال أبو حنيفة: ولو دله في الحرم لم يكن عليه جزاء، وقال زفر: عليه الجزاء في الحل دله عليه أو الحرم، وبه قال أحمد وإسحاق وهو قول علي وابن عباس وعطاء.

قال أبو عمر: القول الأول أقيس وأصح في النظر، واختلف العلماء أيضا فيما يجب على المحرم يدل المحرم على الصيد فيقتله، فقال قوم: عليهما كفارة واحدة، منهم: عطاء، وحمام بن أبي سليمان.

وقال آخرون: على كل واحد منهما كفارة، روى ذلك عن سعيد بن جبير، والشعبي والحارث العكلي، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه.

وعن سعيد بن جبير أنه قال: على كل واحد من القاتل والامر والمشير والبدال جزاء، وقال الشافعي، وأبو ثور: لا جزاء إلا على القاتل - وحده.

واختلفوا في الجماعة يشتركون في قتل الصيد، فقال مالك: إذا قتل جماعة محرمون صيد، أو جماعة محلون في الحرم صيدا، فعلى كل واحد منهم جزاء كامل، وبه قال الثوري، والحسن بن حي - وهو قول الحسن البصري [والشعبي]^(١) والنخعي، ورواية عن عطاء، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا قتل جماعة محرمون صيدا، فعلى كل واحد منهم جزاء كامل، وأن قتل جماعة محلون صيدا في الحرم، فعلى جماعتهم جزاء واحد، وقال الشافعي:

(١) زيادة من (ج)، (د)، (هـ).

عليهم كلهم جزاء واحد، وسواء كانوا محرمين أو محلين في الحرم، وهو قول عطاء، والزهري، وبه قال أحمد، وإسحاق وأبو ثور.

وروى عن عمر، وعبدالرحمن بن عوف أنهما حكما على رجلين أصابا ظييا بشاة.

قال أبو عمر: من جعل على كل واحد منهم جزاء قاسه على الكفارة في قتل النفس، لأنهم لا يختلفون في وجوب الكفارة على جميع القتلة خطأ على كل واحد منهم كفارة، ومن جعل فيه جزاء واحدا، قاسه على الدية، ولا يختلفون أن من قتل نفسا خطأ - وإن كانوا جماعة - إنما عليهم دية واحدة يشتركون فيها، وقد روى عن النبي ﷺ في حديث أبي قتادة هذا ما يدل على أن المشير المحرم لا يجوز له أكل ما أشار بقتله على الحلال:

أخبرنا محمد بن إبراهيم. قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمود بن غيلان، قال حدثنا أبو داود، قال أخبرنا شعبة، قال أخبرني عثمان بن عبدالله بن موهب، قال سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث عن أبيه - أنهم كانوا في مسير لهم بعضهم محرم، وبعضهم ليس بمحرم، قال: فرأيت حمار وحش فركبت فرسي وأخذت الرمح فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني، فاختلست سوطا من بعضهم وشدت على الحمار فأصبتة، فأكلوا منه فأشفقوا، قال: فسئل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «هل أشرتم أو أعنتم؟» قالوا: لا، قال: «فكلوه»^(١).



(١) أخرجه مسلم (٨/٥٧) والبخاري (٤/٣٥) بنحوه.

(١٢٦/٤) ٢ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي قتادة الأنصاري مثل حديث أبي النضر في الحمار الوحشي إلا أن في حديث زيد بن أسلم قال: هل معكم من لحمه شيء؟ (١).

قال أبو عمر: هكذا هو في الموطأ، وسيأتي حديث أبي النضر في باب إن شاء الله (٢).

وفي قوله ﷺ: هل معكم من لحمه شيء؟ دليل على أن صيد البر للمحرم حلال إذا لم يصد، إلا أنه في هذا المعنى، وفيما يصاد من أجل المحرم كلام، وتعليل، واختلاف بين العلماء يأتي ذلك إن شاء الله في باب حرف الميم، عند ذكر حديث ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله (٣)، وفي حرف السين عند ذكر أحاديث أبي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله، وبالله العون.

واختلف في اسم أبي قتادة صاحب رسول الله ﷺ وقد ذكرناه في كتاب الصحابة. والحمد لله كثيرا.



(١) أخرجه البخاري (١١٥/٦) ومسلم (١٥٥/٨).

(٢) انظر الحديث السابق

(٣) انظر الحديث رقم (١) من الباب التالي.

٣ - مالك عن يحيى بن سعيد، أنه قال: أخبرني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عمير بن سلمة الضمري، عن البهزي - أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة - وهو محرم - حتى إذا كان بالروحاء، إذا حمار وحشى عقير، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: دعوه، فإنه يوشك أن يأتى صاحبه، فجاء البهزي - وهو صاحبه - إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، شأنكم بهذا الحمار، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمه بين الرفاق، ثم مضى حتى إذا كان بالأثاية بين الرويثة والعرج، إذا ظبي حاقف في ظل شجرة وفيه سهم، فزعم أن رسول الله ﷺ أمر رجلا أن يقف عنده لا يريه أحد من الناس حتى يجاوزه ^(١).

قال أبو عمر: لم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث واختلف أصحاب يحيى بن سعيد فيه على يحيى بن سعيد، فرواه جماعة كما رواه مالك، ورواه حماد بن زيد، وهشيم، ويزيد بن هارون، وعلى بن مسهر، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ.

قرأت على سعيد بن نصر - أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا عبد الله ابن روح المدائنى قال حدثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا يحيى بن سعيد - أن محمد بن إبراهيم أخبره عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة الضمري. وأخبرنا قاسم بن محمد - واللفظ لحديثه - قال حدثنا خالد بن سعد، قال حدثنا أحمد بن عمرو، قال حدثنا محمد بن سنجر، قال حدثنا عارم، قال حدثنا حماد بن زيد، قال حدثني يحيى، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلمة الضمري - «أن رسول الله

(١) أخرجه النسائي (١٨٣/٥) ولا أدري أسمع عيسى بن طلحة من عمير بن سلمة أم لا

ﷺ أقبل أو خرج - وهم محرمون - حتى إذا كانوا بالروحاء، فإذا في بعض أفنائها حمار وحش عقير، فقيل: يا رسول الله، هذا حمار عقير، فقال: «دعوه حتى يأتي طالبه»، قال: فجاء رجل من بهز فقال: يا رسول الله، أصبت هذا بالأمس فشأنكم به، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يقسم لحمه بين الرفاق، قال: ثم سار حتى - إذا كان بالأثاية بين العرج والرويشة، إذا ظبي حاقف في ظل فيه سهم، فقيل: يا رسول الله، هذا ظبي حاقف في ظل فيه سهم، قال: لا يعرض له حتى يمر آخر الناس فأمر رجلا أن يقيم عنده حتى يمر آخر الناس.

هكذا قال حماد بن زيد في هذا الحديث، عن عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ وعمير بن سلمة من كبار الصحابة، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة بما يغني عن ذكره هنا.

فالحديث لعمير بن سلمة، عن النبي ﷺ فيما قال حماد بن زيد، وتابعه على ذلك جماعة، منهم هشيم، وعلى بن مسهر، ويزيد بن هارون، وجعله مالك عن عمير، عن البهزي، عن النبي ﷺ.

ومما يدل على صحة رواية حماد بن زيد ومن تابعه عن يحيى بن سعيد على ما ذكرنا - أن يزيد ابن الهادي - وعبد ربه بن سعيد، روى هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة الضمري، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ وفي حديث يزيد بن الهادي: بينما نحن مع رسول الله ﷺ رواه الليث بن سعد - هكذا عن يزيد بن الهادي، وقال موسى بن هارون: والصحيح عندنا أن هذا الحديث رواه عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ ليس بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد، قال وذلك بين في رواية يزيد بن الهادي، وعبد ربه بن سعيد، قال موسى بن هارون: ولم يأت ذلك من مالك، لأن جماعة روه عن يحيى بن سعيد - كما رواه مالك، ولكن إنما جاء ذلك من

يحيى بن سعيد، كان يرويه أحيانا فيقول فيه عن البهزي، وأحيانا لا يقول فيه عن البهزي، وأظن المشيخة الأولى كان ذلك جائزا عندهم، وليس هو رواية عن فلان، وإنما هو عن قصة فلان، هذا كله كلام موسى بن هارون.

قال أبو عمر: البهزي اسمه زيد بن كعب، وقد ذكرناه في الصحابة.

قال أبو عمر: الروحاء والأثاية والعرج [والروثة]^(١) مواضع ومناهل بين مكة والمدينة، وإلى العرج نسب العرجي الشاعر، وقيل: بل نسب العرجي الشاعر إلى موضع آخر يدعى أيضا بالعرج قرب الطائف كان نزله، لأنه كان له به مال.

واسم العرجي الشاعر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان - وهو أشعر بني أمية.

وفي هذا الحديث من الفقه أن كل ما صاد الحلال جائز للمحرم أكله، وهذا موضع اختلف العلماء فيه قديما وحديثا، واختلف الآثار فيه أيضا، وقد بينا ذلك وأوضحناه في باب ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله، وفي باب أبي النضر أيضا من هذا الكتاب - والحمد لله.

وفيه أيضا دليل على أن المحرم لا يجوز له أن ينفر الصيد ولا يعين عليه، ألا ترى أن رسول الله ﷺ أمر رجلا أن يقف عند الطي الحاقف حتى يجاوزه الناس، لا يريه أحد أي لا يمسه أحد ولا يحركه ولا يهيجه أحد، والحاقف: الواقف المشني والمنحني، وكل منحن فهو محقوقف، وإذا صار رأس الطي بين يديه إلى رجله وميل رأسه فهو حاقف ومحقوقف، هذا قول الأخفش، وقال

(١) زيادة من (ب).

غيره من أهل اللغة: الحاقف الذي قد لجأ إلى حقف وهو ما انعطف من الرمل.

وقال العجاج:

سماوة الهلال حتى احقوقف

يعنى: انعطف، وسماوته: شخصه.

وقال أبو عبيد: حاقف يعنى قد انحنى وتثنى فى نومه، ويقال للرجل إذا انحنى: حقف فهو حاقف، قال: وأما الأحقاف فجمع حقف ومن ذلك قول الله - عز وجل - ﴿إِذْ أَنْذَرِ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾

قال أبو عبيد: إنما سميت منازلهم بالأحقاف لأنها كانت بالرمال، وفى هذا الحديث أيضا من الفقه أن الصائد إذا أثبت الصيد برمحه أو نبلة، فقد ملكه بذلك إذا كان الصيد لايمتنع من أجل ذلك الفعل، لقول رسول الله ﷺ يوشك أن يأتى صاحبه، وقد استدل قوم بهذا الحديث أيضا على جواز هبة المشاع لقول البهزى للجماعة: شأنكم بهذا الحمار، ثم قسمه أبو بكر بينهم بأمر من رسول الله ﷺ وفيه من الفقه جواز أكل الصيد إذا غاب عنه صاحبه أو بات تحته، وإذا عرف أنها رميته، وليس فى حديث مالك ما يدل على أن ذلك الظبي كان قد غاب عن صاحبه ليلة وذلك فى حديث حماد بن زيد لقوله فيه: أصبت هذا بالأمس.

وقد اختلف الفقهاء فى هذا المعنى: فقال مالك: إذا أدركه الصائد من يومه أكله فى الكلب والسهم جميعا، وإن كان ميتا إذا كان فيه أثر جرحه، وإن كان قد بات عنه لم يأكله.

وقال الثوري: إذا غاب عنه يوما وليلة كرهت أكله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا توارى عنه الصيد وهو فى طلبه فوجده وقد

قتله جاز أكله، فإن ترك الطلب واشتغل بعمل غيره ثم ذهب في طلبه فوجده مقتولا والكلب عنده، كرهنّا أكله.

وقال الأوزاعي: إذا وجده من الغد ميتا ووجد فيه سهما أو أثرا فليأكله.

وقال الشافعي: القياس ألا يأكله إذا غاب عنه.

وروي عن ابن عباس: كل ما أصبت، ودع ما أنميت - يريد: كل ما عاينت صيده وموته من سلاحك أو كلبك، ودع ما غاب عنك.

وفي حديث أبي رزين عن النبي ﷺ أنه كره أكل ما غاب عنك مصرعه من الصيد وهو حديث مرسل، لأنه ليس بأبي رزين العقيلي، وإنما هو أبو رزين مولى أبي وائل، رواه عنه موسى بن أبي عائشة من حديث الثوري وغيره.

وروى أبو ثعلبة الخشني عن النبي ﷺ في الذي يدرك صيده بعد ثلاث يأكله ما لم ينتن^(١).

وفي حديث عدي بن حاتم أنه سأل رسول الله ﷺ عن الصيد يغيب عن صاحبه الليلة والليلتين، فقال: إذا وجدت فيه سهمك ولم تجد أثر سبع، وعلمت أن سهمك قتله فكله^(٢).

وفي حديث هذا الباب رد لقول أبي حنيفة وأصحابه في اشتراطهم التراخي في الطلب، لأن رسول الله ﷺ لم يقل للبهزي: هل تراخيت في طلبه، وأباح أكله لأصحابه المحرمين ولم يسأله عن ذلك - وبالله التوفيق.

* * *

(١) أخرجه مسلم (١١٩/١٣) وأبي داود (٢٨٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٥/٩) ومسلم (١١٦/١٣).

١٨ - باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد

(٥٤/٩) ١ - مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن الصعب بن جثامة أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش - وهو بالأبواء أو بودان فرده عليه رسول الله ﷺ قال: فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي، قال: إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم^(١).

قال أبو عمر: هذا حديث لم يختلف في إسناده على مالك، ولا على ابن شهاب وكل من في إسناده فقد سمعه بعضهم من بعض سماعا، كذلك في الإملاء عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبيد الله، قال: سمعت ابن عباس قال: أخبرني الصعب بن جثامة.

وقد قلنا في السند المعنعن في أول كتابنا ما فيه كفاية.

ومن رواه عن ابن شهاب كما رواه مالك، معمر، وابن جريج، وعبد الرحمن بن الحارث، وصالح بن كيسان، وابن أخي ابن شهاب، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد، ومحمد بن عمرو بن علقمة، كلهم قالوا فيه: أهديت لرسول الله ﷺ - حمار وحش - كما قال مالك.

وخالفهم ابن عيينة، ومحمد بن إسحاق، فقالا فيه: أهدى لرسول الله ﷺ - لحم حمار وحش.

وقال ابن جريج في حديثه: قلت لابن شهاب الحمار عقير؟ [قال]^(٢): لا أدري. فقد بين ابن جريج أن ابن شهاب شك فلم يدر هل كان عقيرا أم لا؟

(١) أخرجه البخاري (٣٨/٤) ومسلم (١٤٧/٨).

(٢) كذا في (أ) ووقع في المطبوع: [قلت] .

إلا أن في مساق حديثه: أهديت لرسول الله ﷺ - حمار وحش، فرده على .

وروى حماد بن زيد هذا الحديث عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة، أن رسول الله ﷺ أقبل حتى إذا كان بقديد أهدى إليه بعض حمار، فرده عليه وقال: «إنا حرم لا نأكل الصيد»^(١). هكذا قال حماد بن زيد عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله - لم يذكر ابن شهاب، وقال بعض حمار - ذكره إسماعيل القاضي عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، وعند حماد بن زيد في هذا أيضا إسناد آخر عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة، أنه أتى النبي ﷺ - بحمار وحش، فرده عليه وقال: إنا حرم لا نأكل الصيد - هكذا قال في هذا الإسناد بحمار وحش.

ورواه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب - كما قدمنا ذكره، وهو أولى بالصواب عند أهل العلم، فهذا ما في حديث ابن شهاب.

وقد روي عن ابن عباس من حديث سعيد بن جبير، ومقسم، وعطاء وطاوس، أن الصعب بن جثامة أهدى لرسول الله ﷺ لحم حمار وحش. قال سعيد بن جبير في حديثه: عجز حمار وحش. فرده يقطر دما، رواه شعبة عن الحكم، عن سعيد بن جبير^(٢).

وقال مقسم في حديثه: رجل حمار وحش، رواه هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، ذكره إسماعيل القاضي، عن إبراهيم الهروي، عن هشيم، وقال عطاء في حديثه، أهدى له عضد صيد فلم يقبله، وقال: إنا حرم. رواه حماد بن سلمة عن قيس، عن عطاء.

وقال طاوس في حديثه: عضوا من لحم صيد حدث به إسماعيل عن علي

(١) أخرجه النسائي (١٨٤/٥) عن قتيبة عن حماد به .

(٢) أخرجه مسلم (١٥٠/٨) .

بن المديني، عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، عن طاوس عن ابن عباس إلا أن منهم من يجعله عن ابن عباس، عن زيد بن أرقم.

أخبرناه عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن محمد الباهلي، حدثنا اسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا هشام بن يوسف القاضي، عن ابن جريج، قال أخبرني حسن بن مسلم، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قدم زيد بن أرقم فقال له ابن عباس - يستذكره: كيف أخبرتني عن لحم أهدى للنبي ﷺ حراما؟ قال: «نعم أهدى له رجلا عضوا من لحم، فردّه عليه وقال: إنا لا نأكله إنا حرم»^(١).

وكذلك رواه أبو عاصم عن ابن جريج باسناده هذا مثله، ورواه حماد بن سلمه عن قيس بن سعد، عن عطاء عن ابن عباس أنه قال لزيد بن أرقم، «أما علمت أن رسول الله ﷺ أهدى له عضو من صيد - وهو محرم فلم يقبله؟ قال: بلى».

قال إسماعيل: سمعت سليمان بن حرب يتأول هذا الحديث على أنه صيد من أجل النبي ﷺ ولولا ذلك كان أكله جائزا.

قال سليمان: ومما يدل على أنه صيد من أجله، قولهم في هذا الحديث فردّه يقطر دما، كأنه صيد في ذلك الوقت، قال إسماعيل: وإنما تأول سليمان بن حرب الحديث الذي فيه: أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ - لحم حمار - وهو موضع يحتاج إلى تأويل.

وأما رواية مالك، أن الذي أهدى إليه حمار وحش، فلا يحتاج إلى تأويل لأن المحرم لا يجوز له أن يمسك صيدا حيا ولا يذكيه، وإنما يحتاج إلى التأويل،

(١) أخرجه مسلم (٨/١٥١).

قول من قال إن الذي أهدى هو بعض الحمار، قال إسماعيل: وعلى تأويل سليمان بن حرب، تكون الأحاديث كلها المرفوعة غير مختلفة.

قال أبو عمر: الأحاديث المرفوعة في هذا الباب، منها حديث عمير بن سلمة في قصة البهزي - وحماره العقير، رواه مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير، ومنها حديث أبي قتادة، روى من وجوه وممن روى قصة أبي قتادة - جابر وأبو سعيد، وسنذكر حديث أبي قتادة في باب النضر بن سالم من كتابنا هذا - إن شاء الله (١). ومنها حديث الصعب بن جثامة المذكور في هذا الباب من حديث ابن عباس - على تواتر طريقة، واختلاف ألفاظه.

ومنها حديث علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ أهدى إليه رجل حمار وحش، فأبى أن يأكله.

وحديث المطلب عن جابر، يفسره قوله ﷺ صيد البر لكم حلال، ما لم تصيده أو يصاد لكم (٢).

وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم قبول صيد وهب له، ولا يجوز له شراؤه، ولا اصطياؤه، ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه، لا خلاف بين علماء المسلمين في ذلك، لعموم قول الله - عز وجل ﴿وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً﴾ ولحديث الصعب بن جثامة في قصة الحمار ولأهل العلم قولان في المحرم يشتري الصيد، أحدهما أن الشراء فاسد، والثاني صحيح، وعليه أن يرسله.

واختلف العلماء فيمن أحرم - في يده صيد، أو في بيته عند أهله فقال

(١) انظر أحاديث الباب السابق .

(٢) مر الكلام عليهما في التعليق على الحديث رقم: (١) من الباب السابق .

مالك إن كان في يده، فعليه إرساله، وإن كان في أهله، فليس عليه أن يرسله، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، وأحمد بن حنبل، وقال ابن أبي ليلى، والثوري، والحسن بن صالح، سواء كان في بيته أو في يده، عليه أن يرسله، فإن لم يرسله ضمن، وهو أحد قولي الشافعي. وقال أبو ثور، والشافعي - في أحد قوليهِ -: سواء كان في يده أو في أهله ليس عليه أن يرسله، وعن مجاهد وعبد الله بن الحارث - مثل ذلك.

واختلفوا فيما صيد للمحرمين أو من أجلهم فقال مالك: لا بأس أن يأكل المحرم الصيد إذا لم يصد له ولا من أجله، فإن صيد له أو من أجله لم يأكله، فإن أكل محرم من صيد صيد من أجله فدهاء، وهو قول الأوزاعي، والحسن بن حي، قال مالك: فأما ما ذبحه المحرم فهو ميتة، لا يحل لمحرم ولا للحلال، وقد اختلف قوله فيما صيد لمحرم بعينه كالأمير وشبهه، هل لغير ذلك الذي صيد من أجله أن يأكله هو وسائر من معه من المحرمين، والمشهور من مذهبه عند أصحابه، أن المحرم لا يأكل ما صيد لمحرم معين أو غير معين، ولم يأخذ بقول عثمان لأصحابه - حين أتى بلحم صيد - وهو محرم: كلوا فليست مثلى، لأنه صيد من أجلى.

وقال أبو حنيفة: إذا ذبحه الحلال، فلا بأس بأكله للمحرم وغيره، وإن ذبحه محرم، لم يجز لأحد أكله، وروى عن الثوري كراهية أكله إذا ذبح من أجل المحرمين وروى عنه إباحته، وروى عنه أيضا إباحة ما ذبحه المحرم للحلال، وللشافعي فيه قولان: أحدهما أنه لا يجوز للمحرم أكل ما صيد من أجله، وعليه الجزاء إن أكله مثل قول مالك وقول آخر: لا جزاء عليه، وما ذبحه المحرم لم يجز أكله لأحد إلا لمن تحل له الميتة.

وروي عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر أنه لا يجوز للمحرم أكل لحم صيد على حال من الأحوال، سواء صيد من أجله، أو لم

يصد، لعموم قول الله - عز وجل ﴿وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً﴾، وقال ابن عباس: هي مبهمة، وبهذا القول قال طاوس، وجابر بن زيد أبو الشعثاء، وروي ذلك عن الثوري، وبه قال إسحاق بن راهوية .

وكان عمر بن الخطاب، وأبو هريرة والزبير بن العوام، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، يرون للمحرم أكل الصيد على كل حال إذا اصطاده الحلال، سواء صيد من أجله أو لم يصد، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، لظاهر قول الله عز وجل ﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾ فحرم صيده وقتله على المحرمين دون ما صاد غيرهم .

وذهب مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، إلى أن ما صيد من أجل المحرم لم يجز أكله، وما يصد من أجله جاز له أكله وروى هذا القول عن عثمان بن عفان، وبه قال عطاء في رواية، وإسحاق في رواية، وقد روى عن عطاء، وابن عباس أيضاً، أنهما قالاً ما ذبح من الصيد قبل أن تحرم، فلا شيء في أكله .

قال أبو عمر: من أجاز أكل لحم صيد للمحرم إذا اصطاده الحلال، فحجتهم حديث البهزي، عن النبي ﷺ في حمار الوحش العقير: أنه أمر به أبا بكر، فقسمه بين الرفاق - من حديث مالك وغيره، وسيأتي ذكره في باب يحيى بن سعيد - إن شاء الله، وحديث أبي قتادة عن النبي ﷺ: قال: إنما هي طعمه أطعمكموها الله - من حديث مالك وغيره، وحجة من لم يجزه، حديث الصعب بن جثامة المذكور في الباب - من حديث ابن عباس وحجة مالك والشافعي حديث المطلب عن جابر .

حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يعقوب، عن عمرو عن المطلب، عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صيد البر

لكم حلال، ما لم تصيدوه أو يصطاد لكم»^(١):

وقد روى عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي - وهو إمام في الحديث ثقة جليل، عن مالك بهذا الإسناد أحاديث في نسق واحد.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا الحسن بن الخضر، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا محمد بن العلاء، أخبرنا ابن إدريس، عن مالك عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لاحمى إلالة ولسوله، وسئل عن القوم يبيتون فيصيبون الولدان، قال: هم منهم»، وأهدى إلى رسول الله ﷺ بالأبواء حمار فردّه^(٢).

أما قصة الحمار بالأبواء، ففي الموطأ، وأما حديث التبيت، وقوله، لاحمى، فصحيح عن ابن شهاب، غريب عن مالك.



(١) مر بيان ضعفه انظر الباب السابق حديث رقم: (١) .

(٢) السنن الكبرى (١٨٦/٥) وليس فيها ذكر قصة الحمار - وأخرجه البخاري (١٧٠/٦) من حديث سفيان عن الزهري وفيه أيضاً القولين فقط ليس فيه قصة الحمار .

١٩ - باب ما يقتل المحرم من الدواب

(١٥٣/١٥) ١ - مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور^(١).

قال أبو عمر: لا خلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث ولفظه:

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن [الحسن]^(٢) العسكري، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور.

وكذلك رواه أيوب، وعبيد الله، والليث، وغيرهم، وعن نافع، عن ابن عمر وكذلك رواه عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

ورواه ابن شهاب فاختلف عليه فيه، فرواه ابن عيينة عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه معمر، عن الزهري، عن عروه، عن عائشة وهذا يمكن أن يكون اسناداً آخر ورواه يونس عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر عن حفصة.

ورواه زيد بن جبير، عن ابن عمر، قال: أخبرني إحدى نسوة النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يأمر المحرم بقتل خمس من الدواب - فذكر مثله سواء.

فأما رواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث فمقتصرة على إباحة قتل الخمس المذكورات من الدواب للمحرم في حال إحرامه - في الحل والحرم جميعاً.

(١) أخرجه البخاري (٤٢/٤) ومسلم (١٦٥/٨).

(٢) كذا في: (و) ووقع في المطبوع: [الحسين].

وأما رواية ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه لهذا الحديث: ففيها: «لا جناح على من قتلهن في الحل، والحرم»^(١). وهذا أعم: لأنه يدخل فيه المحرم وغير المحرم، في الحل والحرم، ومعلوم أنه ما جاز للمحرم قتله، فغير المحرم أخرى أن يجوز ذلك له، ولكن لكل وجه منها حكم سنذكره في هذا الباب - إن شاء الله.

قرأت على محمد بن إبراهيم أن محمد بن معاوية حدثهم، قال: حدثنا أحمد ابن شعيب، قال: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال حدثنا يحيى عن عبيد الله، قال أخبرني نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن وهو حرام - الحداة، والغراب، والفأرة، والكلب العقور، والعقرب»^(٢).

وكذلك رواه أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله سواء، وزاد قيل لنافع فالحية؟ قال: الحية لاشك في قتلها، وقال بعضهم عن أيوب، قلت لنافع: الحية؟ قال: الحية لا يختلف في قتلها.

قال أبو عمر: ليس كما قال نافع، وقد اختلف العلماء في جواز قتل الحية للمحرم، ولكنه شذوذ، وقد صح عن النبي ﷺ قتلها للمحرم وغير المحرم، في الحرم وغيره من وجوه، سنذكر أكثرها في هذا الباب - إن شاء الله وليس في حديث ابن عمر عند أحد من الرواة ذكر الحية وهو محفوظ من حديث عائشة، وحديث أبي سعيد، وابن مسعود:

قرأت على سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثنا الحميدي، قال

(١) أخرجه مسلم (١٦٣/٨).

(٢) سنن النسائي (١٩٠/٥).

حدثنا سفيان، قال حدثنا - والله - الزهري عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «خمس من الدواب لا جناح في قتلهن على من قتلهن في الحل والحرم: الغراب، والحدأة والعقرب، والفأرة والكلب العقور».

قال الحميدي: قيل لسفيان إن معمرأ يرويه عن الزهري عن عروة، عن عائشة، فقال: حدثنا - والله - الزهري، عن سالم، عن أبيه - ماذكر عروة عن عائشة.

قال أبو عمر: اتفق جمهور العلماء وجماعة الفقهاء - على القول بجملة هذا الحديث، واختلفوا في تفسير تلك الجملة وتخصيصها بمعان نذكرها - إن شاء الله.

فأما ابن عينة، فقال: معنى قول رسول الله ﷺ الكلب العقور: كل سبع يعقر، قال: ولم يخص به الكلب.

قال سفيان: وفسره لنا زيد بن أسلم، وكذلك قال أبو عبيد، وروى زهير بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عبد ربه بن سيلان، عن أبي هريرة، قال: الكلب العقور الأسد.

وأما مالك فذكر رواية الموطأ عنه في الموطأ أنه قال: الكلب العقور الذي أمر المحرم بقتله، هو كل ماعقر الناس وعدا عليهم وأخافهم، مثل الأسد، والنمر والفهد، والذئب، فهو الكلب العقور، قال: فأما ما كان من السباع لا تعدو مثل الضبع والثعلب وما أشبههن من السباع، فلا يقتله المحرم، وإن قتله فداه، قال مالك: وأما ما ضر من الطير، فإنه لا يقتله المحرم، إلا ما سمى النبي ﷺ الغراب والحدأة، وإن قتل شيئاً من الطير سواهما - وهو محرم - فعليه جزاؤه.

قال أبو عمر: ليس هذا الباب عند مالك وأصحابه من باب ما يؤكل عنده من السباع، وما لا يؤكل في شيء، وقد ذكرنا مذهب مالك وغيره فيما

يكره أكله من السباع، وما لا يكره منها- مستوعبا في باب اسماعيل بن أبي حكيم من كتابنا هذا، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا.

وقال ابن القاسم: قال مالك: لا بأس أن يقتل المحرم السباع التي تعدو على الناس وتفترس -ابتدأته أو ابتدأها، جائز له قتلها على كل حال، فأما صغار أولادها التي لا تفترس ولا تعدو على الناس، فلا ينبغي للمحرم قتلها، قيل لابن القاسم: فهل يكره مالك للمحرم قتل الهر الوحشي، والثعلب، والضبع؟ قال: نعم، قيل له: فإن ابتدأني الضبع، أو الهر، أو الثعلب- وأنا محرم فقتلتها، أعلى في قول مالك شيء؟ قال: لا - وهو رأيي، ألا ترى أن رجلا لو عدا على رجل فأراد قتله فدفعه عن نفسه، لم يكن عليه شيء.

وقال أشهب: سألت مالكا: أيقتل المحرم الغراب والحدأة من غير أن يضرا به؟ فقال: لا، إلا أن يضرا به، إنما أذن في قتلها إذا أضرا- في رأيي، فأما أن يصيها بدءا، فلا أرى ذلك- وهما صيد، وليس للمحرم أن يصيد، وليسا مثل العقرب والفأرة، والغراب والحدأة صيد، فلا يجوز أن يقتلا في الحرم خوف الذريعة إلى الاصطياد، فإن أضرب بالمحرم، فلا بأس أن يقتلها، قال فقلت له: أيصيد المحرم الثعلب والذئب؟ قال: لا؛ ثم قال: - والله- ما أدري أعلى هذا أصل رأيك؟ أم تتجاهل؟ قلت: ما أتجاهل، ولكن ظننت أن تراه من السباع، قال مالك: وكل شيء لا يعدو من السباع- مثل الهر، والثعلب، والضبع، وما أشبهها، فلا يقتله المحرم، وإن قتله، فداه لأن النبي ﷺ لم يأذن في قتل السباع، وإنما أذن في قتل الكلب العقور، قال: وصغار الذئب لا أرى أن يقتلها المحرم، فإن قتلها فداها، وهى مثل فراخ الغربان أيذهب يصيدها؟! .

وقال إسماعيل بن إسحاق: إنما قال ذلك مالك في أولاد السباع التي لا تعدو على الناس، لأن الإباحة إنما جاءت في الكلب العقور، وأولاده ليست تعقر،

فلا تدخل في هذا النعت، قال: وقد جاء في حديث عائشة: خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم.

فسماهن فساقا، ووصفهن بأفعالهن، لأن الفاسق فاعل والصغار لافعل لهن قال: والكلب العقور يعظم ضررة على الناس قال: ومن ذاك الحية والعقرب لأنهما يخاف منهما، قال: وكذلك الغراب والحدأة، لأنهما يختطفان اللحم من أيدي الناس، قال: وقد اختلف في الزنبور فشبه بعضهم بالحية والعقرب، قال: ولولا أن الزنبور لا يبتدىء، لكان أغلظ على الناس من الحية والعقرب، ولكنه ليس في طبعه من العدا ما في الحية والعقرب، قال: إنما [يخشى] (١) الزنبور إذا أذى، قال: فإن عرض الزنبور لإنسان فدفعه عن نفسه، لم يكن عليه في قتله شيء، قال: وقد جاء في الفأرة أنها تحرق على الناس بيوتهم، قال: وقد رآها رسول الله ﷺ تصعد بالفتيلة إلى السقف، فجاء فيها النص، كما جاء في الكلب العقور، قال: ولم يعن بالكلب العقور - هذه الكلاب الأنسية. قال: وإنما أرخص للمحرم في قتل هذه الدواب الوحشية، قال: وإنما عني بالكلب العقور - والله أعلم - ما عدا على الناس وعقرهم.

قال: وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال في عتبة بن أبي لهب: سيسلط الله عليه، أو اللهم سلط عليه - كلباً من كلابك، فعدا عليه الأسد فقتله.

وحدثنا نصر بن علي، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا الحجاج، عن وبرة، قال: سمعت ابن عمر يقول: أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب والغراب والفأرة، قلت: فالحية والعقرب؟ قال: قد كان يقال ذلك (٢).

قال إسماعيل: فإن كان هذا الحديث محفوظاً، فإن ابن عمر جعل الذئب في هذا الموضع كلباً عقوراً، قال: وهذا غير ممتنع في اللغة والمعنى، قال: وأما

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [يحمي] .

(٢) أخرجه البيهقي (٢١٠/٥) وقال: الحجاج بن أرطاة لا يحتج به .

الحية فلو لم يأت فيها نص، لدخلت في معنى العقرب، وفي معنى الكلب العقور، فكيف وقد جاء فيها النص.

حدثنا ابن نمير، حدثنا حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله، قال: «كنا مع رسول الله ﷺ ليلة عرفة فخرجت حية، فقال: اقتلوا، اقتلوا، فسبقتنا»^(١). قال: وحدثنا علي، قال حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ «يقتل المحرم الأفعى والأسود والعقرب والحداة والكلب العقور والفويسقة»^(٢).

قال أبو عمر: الأسود المذكور هنا الحية، هو اسم من أسمائها، وفي هذا الحديث ذكر قتل المحرم الأفعى والحية، وليس في حديث ابن عمر، وإذا أضفتها إلى الخمس الفواسق المذكورة في حديث ابن عمر صرن سبعة، وفي ذلك دليل على أن الخمس لسن مخصوصات، وأن ما كان في معناها فله حكمها فتدبر، وسيأتي بيان هذا الباب في هذا كله ومعناه، واختلاف العلماء فيه - إن شاء الله.

وذكر ابن عبد الحكم، عن مالك كل ما ذكرنا عنه من رواية أشهب، وابن القاسم، وزاد، ولا يقتل المحرم الوزغ، ولا قرداً ولا خنزيراً، ولا يقتل الحية الصغيرة، ولا صغار الدواب، ولا فراخ الغربان - في وكرها، فإن قتل ثعلباً، أو صقراً أو بازياً فدهاء.

روى ابن وهب، وأشهب، عن مالك، قال: أما ما ضر من الطير، فلا

(١) أخرجه البخاري (٤٢/٤) ومسلم (٣٣٥/١٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٤٨) والترمذي (٨٣٨) وابن ماجه: (٣٠٨٩) وفيه اختلاف في ألفاظه وهو حديث ضعيف لا يحتج به لضعف يزيد بن أبي زياد.

يقتل منه المحرم إلا الذي سمى النبي ﷺ، الغراب والحدأة، قال: ولا أرى أن يقتل المحرم غراباً ولا حدأة إلا أن يضراه قال: ولا بأس بقتل الفأرة والحية، والعقرب - وإن لم تضره، قال: ولا أرى أن يقتل المحرم الوزغ، لأنه ليس من الخمس التي أمر النبي ﷺ بقتلهن قيل لمالك فإن قتل المحرم الوزغ؟ فقال: لا ينبغي له أن يقتله، وأرى أن يتصدق - إن قتله. وهو مثل شحمة الأرض، وقد قال رسول الله ﷺ: خمس من الدواب، فليس لأحد أن يجعلها ستاً ولا سباعاً.

قال أبو عمر: لاختلاف عن مالك وجمهور العلماء في قتل الحية في الحل والحرم، وكذلك الأفعى، وذلك مستعمل بالنص وبمعنى النص عند جميعهم في هذا الباب - فافهمه.

قال ابن القاسم عن مالك: إن طرح المحرم الحلمة، أو القراد، أو الحمان، أو البرغوث عن نفسه، لم يكن عليه شيء. قال: وقال مالك في القملة حفنة من طعام [قال وفي قملات أيضاً حفنة من طعام] (١)، قال: ولم أسمع به يحد أقل من حفنة طعام في شيء من الأشياء، قال وقال مالك: قول ابن عمر أنه كان يكره أن يتزع المحرم حلمة، أو قرادا من بعيره - أعجب إلي من قول عمر أنه كان يقرد بعيره، وقال ابن أبي أويس قال مالك: إنما يطرح المحرم عن نفسه القراد، والنملة، والذرة، وماليس من دواب جسده - إذا كان ذلك يؤذيه، قال: وأما دواب جسده فلا يلقي منها شيئاً عن نفسه، إلا أن يؤذيه شيء من ذلك، فيطرحه عن موضع من جسده إلى موضع غيره، وينقل القملة من موضع من جسده إلى موضع منه - إن شاء.

وسئل مالك عن الرجل يؤذيه القمل في إزاره - وهو محرم. أبيضه ويلبس غيره؟ قال: نعم.

وقال ابن وهب: سئل مالك عن البعوض والبراغيث يقتلها المحرم: أعليه

(١) زيادة من (و).

كفارة؟ فقال: إني أحب ذلك، قال: وقال مالك لا يصلح لمحرم أن يقتل قملة ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ولا من جلده، ولا من بدنه، فإن قتلها أو ألقاها، أطعم قبضة من طعام، قال: وقال لي مالك: يلقي المحرم القراد عن نفسه، قال: وقال لي في محرم لدغته دبرة فقتلها، وهو لا يشعر قال: أرى أن يطعم شيئاً، فقلت لمالك: أفرأيت النملة؟ قال: كذلك أيضاً، فهذه جملة قول مالك في هذا الباب، فتدبرها.

وجملة مذهبه عند أصحابه في هذا الباب: أن المحرم لا يقرد بغيره، ولا يطرح عنه شيئاً من دوابه، فإن طرح عن البعير قراداً أطعم، ولا بأس عليه أن يرمى عن نفسه القراد، لأنها ليست من دواب بنى آدم، ولا يطرح عن نفسه قملة، لأنها منه، وجائز أن يطرح عن نفسه جميع دواب الأرض مثل الحلمة والحنان والنملة، والذرة، والبرغوث، ولا يقتل شيئاً من ذلك، فإن قتل منه شيئاً أطعم، وجائز أن يطرح المحرم عن دابته العلقه، لأنها ليست من دوابها المتعلقة فيها، فهذا أصل مذهبه.

وقال أبو حنيفة: لا يقتل المحرم من السباع إلا الكلب والذئب خاصة، ويقتلها ابتداءً أو ابتداءهما، لا شيء عليه في قتلها، وإن قتل غيرها من السباع، فداء، قال: وإن ابتداء غيرها من السباع فقتله، فلا شيء عليه، وإن لم يبتدئه، فداء إن قتله، قال: ولا شيء عليه في قتل الحية والعقرب والحدأة. هذه جملة [قول] ^(١) أبي حنيفة وأصحابه إلا زفر وقال زفر: لا يقتل إلا الذئب وحده، ومن قتل غيره - وهو محرم - فعليه الفدية ابتداءً أو لم يبتدئه.

وقول الأوزاعي، والثوري والحسن بن حي: نحو قول أبي حنيفة قال الثوري: المحرم يقتل الكلب العقور، قال وما عدا عليك من السباع فاقتله، وليس عليك كفارة، قال: ويقتل المحرم الحدأة والعقرب.

(١) زيادة من (و).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: في كل ذى مخلب من الطير إن قتله المحرم من غير أن يبتدئه، فعلية جزاؤه، وإن ابتدأه الطير، فلا شيء عليه، قالوا: وإن قتل المحرم الذئب والقملة والبقة والحلمة والقراد، فليس عليه شيء: قالوا: ويكره قتل القملة فإن قتلها فكل شيء يصدق به فهو خير منها.

قال أبو عمر: قد احتج مالك - رحمه الله - لنفسه في هذا الباب في بعض مسائله، واحتج له إسماعيل أيضا بما ذكرنا، وجملة الحجة لمذهبه ومذهب العراقيين أيضا في ذلك، عموم قول الله - عز وجل -: ﴿وحرم عليكم صيد البر مادتم حرما﴾.

فكل وحشى من الطير أو الدواب - عندهم - صيد، وقد خص رسول الله ﷺ دواب بأعيانها، وأرخص للمحرم في قتلها من أجل ضررها، فلا وجه أن يزداد عليها، إلا أن يجمعوا على شيء فيدخل في معناها، واستدلوا على أنه لم يرد بقوله: والكلب العقور جملة السباع، لأنه أباح أكل الضبع، وجعلها من الصيد، وجعل فيها على المحرم - إن قتلها - كبشا وهي سبع، وأما القملة وما كان مثلها مما يخرج من الجسد، فليس من باب الصيد، وإنما ذلك من باب التفث وحلاق الشعر.

وأما الشافعي - رحمه الله - فقال: كل ما لا يؤكل لحمه فله محرم أن يقتله، قال: وللمحرم أن يقتل الحية والعقرب والفأرة والحدأة والغراب والكلب العقور، وما أشبه الكلب العقور، مثل السبع والنمر والفهد والذئب. قال: وصغار ذلك كله وكباره سواء قال: وليس في الرحمة، والخنافس، والقردان، والحلم وما يؤكل لحمه جزاء، لأن هذا ليس من الصيد، قال الله عز وجل: ﴿وحرم عليكم صيد البر مادتم حرما﴾، فدل أن الصيد الذى حرم عليهم ما كان لهم قبل الإحرام حلالا، لأنه لا يشبه أن يحرم في الإحرام خاصة إلا ما كان مباحا قتله، قال: وما أمر رسول الله ﷺ بقتله فلا يجوز أكله، لأن ما عملت

فيه الذكاة لاصطياد أو الذبح لم يؤمر بقتله، حكى هذه الجملة المزني والربيع، وحكى الحسن بن محمد الزعفراني عنه قال: ومالا يؤكل لحمه على وجهين، أحدهما عدو فليقتله المحرم وغير المحرم - وهو مأجور عليه - إن شاء الله.

وذلك مثل الأسد والنمر والحية والعقرب وكل ما يعدو على الناس، وعلى دوابهم وطائرهم مكابرة، فيقتل ذلك المحرم وغيره - وإن لم يتعرض له، وهو مأجور على قتله، ومنها ما يضر من الطائر مثل العقاب والصقر والبازي، فهو يعدو على طائر الناس فيضر، فله أن يقتله أيضاً، وله أن يتركه، لأن فيه منفعة، وقد يؤلف ويتأنس فيصطاد ويسع المحرم وغيره تركه، لأنه لا يؤكل، ولم يرغب في قتله لمنفعته، ومنها ما [لا]^(١) يؤذي ولا منفعة فيه بأكل لحمه، ولا غير ذلك، فيقتل أيضاً مثل الزنبور وما أشبهه، ألا ترى أنه إذا قتل الفأرة والغراب والحدأة لمعنى الضرر، كان ما هو أعظم ضرراً منها أولى أن يقتل، فإن قال قائل: فلم تفدى القملة وهي تؤذي - وهي لا تؤكل؟ قيل: ليس تفدى إلا على ما يفدى الشعر والظفر، ولبس ما ليس له لبسه، لأن في طرح القملة إمطة أذى عن نفسه - إذا كانت في رأسه ولحيته، وكأنه أماًط بعض شعره، فأما إذا كانت ظاهرة فقتلت، فإنها لا تفدى، وقال الربيع عنه: لاشيء على المحرم في قتله من الطير كل ما لا يحل أكله، قال: وله أن يقتل من دواب الأرض وهوامها كل ما لا يحل أكله، قال: والقملة ليست صيدا ولا مأكولة، فلا تفدى بشيء، إلا أن يطرحها المحرم عن نفسه، فتكون كإمطة الأذى من الشعر والظفر، وقول أبي ثور في هذا الباب كله مثل قول الشافعي - سواء.

فهذه أقاويل أئمة الفتوى في أمصار المسلمين، وقد جاء عن التابعين في هذا الباب أقاويل شاذة تخالفها السنة، أو يخالف بعضها - دليلاً أو نصاً، فمن ذلك أن إبراهيم النخعي كره للمحرم قتل الفأرة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أباح

(١) زيادة من (و) .

للمحرم قتلها، وعليه جماعة الفقهاء، وقال عطاء في الجرذ الوحشي: ليس بصيد فأقتله، وهذا قول صحيح، إلا أنه تناقض فقال في الكلب الذي ليس بعقور: إن قتله ضمنه بقيمته، ومعلوم أن الجرذ الوحشي، ليس بصيد، وقال الحكم بن عتيبة، وحمام بن أبي سليمان: لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب، رواه شعبة عنهما، ومن حجتهما: أن هذين من هوام الأرض، فمن قال بقتلهما لزمه مثل ذلك في سائر هوام الأرض، وهذا أيضا لا وجه له، ولا معنى: لأن رسول الله ﷺ قد أباح للمحرم قتلها.

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا علي بن بحر، قال حدثنا حاتم بن إسماعيل، قال حدثنا محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «خمس قتلهن حلال في الحرم: الحية، والعقرب، والحدأة، والفأرة، والكلب العقور».

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أبو قلابة، قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، «أن رسول الله ﷺ قتل حية بمنى»^(١).

وروى مجاهد، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه نحوه مرفوعا، وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن عمر بن علي بن حرب، قال حدثنا علي بن حرب، قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال سمعت الزهري يقول: حدثني سالم، عن أبيه، أن عمر سئل عن الحية يقتلها المحرم، فقال: هي عدو فاقتلوها حيث وجدتموها.

وروى شعبة عن مخارق بن عبد الله، عن طارق بن شهاب، قال: اعترمت

(١) متفق عليه مر قريبا.

فمررت بالرمال، فرأيت حيات، فجعلت اقتلهن، فسألت عمر، فقال: هن عدو فاقتلوهن، قال سفيان وقال لنا زيد بن أسلم: ويحك، أى كلب أعقر من الحية.

وقال عبد الرحمن بن حرملة: رأيت سالم بن عبدالله -وهو محرم- ضرب حية بسوطه حتى قتلها.

وقال السري بن يحيى: سألت الحسن: أيقتل المحرم الحية؟ قال: نعم وقالت طائفة لا يقتل من الغربان إلا الغراب الأبقع خاصة.

واحتجوا بما حدثنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا عمرو بن علي، قال حدثنا يحيى، قال حدثنا شعبة، قال حدثنا قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «خمس يقتلن المحرم: الحية، والفأرة، والحدأة، والغراب الأبقع، والكلب العقور»^(١).

قال أبو عمر: الأبقع من الغربان الذي فى ظهره أو بطنه بياض، وكذلك الكلب الأبقع أيضا، والغراب الأدرع، والدرعى هو الأسود، والغراب الأعصم هو الأبيض الرجلين، وكذلك الوعل الأعصم، عصمته بياض فى رجله، وقال مجاهد: ترمى الغراب ولا تقتله، وقال به قوم.

واحتجوا بما أخبرناه عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو دواد قال حدثنا أحمد بن حنبل. وأخبرنا [أحمد بن محمد حدثنا]^(٢) أحمد بن الفضل، قال حدثنا محمد بن جرير، قال حدثني يعقوب بن إبراهيم قال جميعا حدثنا هشيم، قال أخبرنا يزيد بن أبى زياد، قال حدثنا عبد الرحمن

(١) أخرجه مسلم (٨/ ١٦١).

(٢) زيادة من (و) سقطت من المطبوع.

بن أبي نعم، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ سئل عما يقتل المحرم؟ فقال: «الحية والعقرب والفويسقة، ويرمي الغراب ولا يقتله، والكلب العقور، والحدأة والسبع العادي»^(١).

قال ابن جرير: وحدثنا محمد بن حميد، قال حدثنا [هارون ابن]^(٢) المغيرة، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن عامر بن هني، عن محمد بن الحنفية، عن علي أنه قال: «يقتل المحرم الحية والعقرب والغراب الأبقع، ويرمي الغراب [تخويفاً]^(٣). والفويسقة، والكلب العقور».

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر وغيره - أنه أباح للمحرم قتل الغراب، ولم يخص أبقع من غيره، فلا وجه لما خالفه، لأنه لا يثبت، وجمهور العلماء على القول بحديث ابن عمر وما كان مثله في معناه من حديث أبي هريرة وغيره، وأما حديث عبد الرحمن، بن أبي نعم، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قال في الغراب يرميه المحرم ولا يقتله، فليس مما يحتج به على مثل حديث نافع، عن ابن عمر، وسالم، عن ابن عمر، والحديث عن علي فيه أيضاً ضعف ولا يثبت، وقد ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وغيره - أنه أباح للمحرم قتل الحية، وهو قول عمر، وعلي، وجمهور العلماء.

وأما تقريد المحرم بغيره، فأكثر العلماء على إجازة ذلك، وتقريده رُمى القراد ونزعه عنه وقتله:

(١) مر قريباً تخريجه وبيان ضعفه .

(٢) كذا في: (و) ووقع في المطبوع: [مروان أن] وهو خطأ انظر ترجمة هارون بن المغيرة البجلي في تهذيب الكمال .

(٣) زيادة من (و) .

روى مالك وغيره عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير، أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بعيراً له في الطين بالسقياء - يعنى أنه كان يغرق القراد في الطين وينزعه عن بعيره، وكذلك روى عن ابن عباس، وجابر بن زيد، وعطاء: لا بأس أن يقرء المحرم بعيره، وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهما، وبه قال أبو ثور، وأحمد وإسحاق، وداود، وكان عبد الله بن عمر يكره للمحرم أن ينزع القراد عن بعيره، واتبعه على ذلك مالك وأصحابه، وقال الثوري: إذا أكثر القمل على المحرم فقتلها كفر، وقال أبو ثور: لا شيء على المحرم في قتل القمل قل أو كثر، وكذلك قال داود، وهو قول طاوس، وسعيد بن جبيرة، وعطاء وجابر بن زيد.

ذكر عبد الرزاق: أخبرنا هشيم، عن أبي بشر، قال: سئل جابر بن زيد عن المحرم تسقط القملة على وجهه، فقال: انبذها عنك أو عن وجهك، ما حقها في وجهك قال: إذن تموت؟ قال: موتها وحياتها بيد الله.

وقد روى عن عطاء أن في القملة حفنة من طعام كقول مالك سواء، وهو قول قتادة.

وذكر عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران، قال: كنت عند ابن عباس فسأله رجل، قال: وجدت قملة - وأنا محرم، فطرحتها ثم ابتغيها فلم أجدها، فقال: تلك الضالة لا تبتغي.

وروى الثوري، عن جابر عن عطاء عن عائشة، قالت: المحرم يقتل الهوام كلها غير القملة، فإنها منه.

قال أبو عمر: احتج من كره أكل الغراب وغيره من الطير التي تأكل الجيف، ومن كره أكل هوام الأرض أيضاً - بحديث النبي ﷺ هذا أنه أمر

بقتل الغراب والحدأة والعقرب والحية والفأرة، قال: وكل ما أمر رسول الله ﷺ بقتله فلا يجوز أكله.

هذا قول الشافعي، وأبي ثور، وداود، وهذا باب اختلف العلماء فيه قديما وحديثا، فأما اختلافهم في ذوي الانياب من السباع، فقد مضى القول في ذلك - مستوعبا في باب إسماعيل بن أبي حكيم من كتابنا هذا^(١).

وأما اختلافهم في أكل ذى المخلب من الطير، فقال مالك: لا بأس بأكل سباع الطير كلها: الرخم والنسور والعقبان وغيرها- ما أكل الجيف منها وما لم يأكل، قال: ولا بأس بأكل لحوم الدجاج: الجلالة، وكل ما تأكل الجيف، وهو قول الليث بن سعد، ويحيى بن سعيد، وربيعه، وأبي الزناد، قال مالك: ولا تؤكل سباع الوحش كلها، ولا الهر الوحشي، ولا الأهلي، ولا الثعلب، ولا^(٢) [الضبع، ولا شيء من السباع.

وقال الأوزاعي: الطير كله حلال إلا أنهم يكرهون الرخم. وحجة مالك في هذا الباب: أنه ذكر أنه لم ير أحداً من أهل العلم يكره أكل سباع الطير، وأنكر الحديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل ذى المخلب من الطير.

حدثنا أحمد بن عبدالله بن محمد، أن أباه أخبره، قال حدثنا محمد بن قاسم، قال حدثنا يوسف بن يعقوب، قال حدثنا محمد بن كثير، قال حدثنا إسرائيل، قال حدثنا الحجاج بن أرطاة، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، قال: كل الطير كله، قال: وحدثنا إسرائيل، قال حدثنا الحجاج، قال سألت عطاء عن الطير، فقال: كله كله، والحجاج بن أرطاة ليس بحجة فيما نقل.

وقال مالك: لا بأس بأكل الحية إذا ذكيت، وهو قول ابن أبي ليلى، والأوزاعي، إلا أنهما لم يشترطا فيها الذكاة.

وقال ابن القاسم عن مالك: لا بأس بأكل الضفدع.

(١) انظر كتاب الصيد باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع حديث رقم: (٢).

(٢) زيادة من (و).

قال ابن القاسم: ولا بأس بأكل خشاش الأرض، وعقاربها ودودها- في قول مالك، لأنه قال: موته في الماء لا يفسده.

وقال الليث: لا بأس بأكل القنفذ، وفراخ النحل، ودود الجبن، والتمر، ونحو ذلك، وما يحتاج به لقول مالك ومن تابعه في ذلك: حديث ملقاه بن التلب، عن أبيه، قال: صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض تحريما ويحتاج كذلك أيضا بقول ابن عباس وأبي الدرداء: ما أحل الله فهو حلال، وما حرم الله فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يؤكل ذو الناب من السباع، ولا يؤكل ذو المخلب من الطير، وكرهوا أكل هوام الأرض نحو اليربوع، والقنفذ، والفأر، والحيات، والعقارب، وجميع هوام الأرض، وحجتهم: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل [كل] ^(١) ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير:

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا مسدد، قال حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير» ^(٢).

وروى عن النبي ﷺ أيضا من حديث علي وغيره، وأحسنها إسنادا حديث ابن عباس هذا.

وقال الشافعي: المحرم من كل ذي ناب ما عدا على الناس، كالنمر، والذئب، والأسد، وما شاكل ذلك، قال: وهي السباع المعروف، قال: والمحرم من ذي المخلب أيضا كذلك ما عدا على طيور الناس، فلا يؤكل شيء من ذلك

(١) زيارة من (و).

(٢) سنن أبي داود رقم: (٨٣٠٣) وأخرجه مسلم (١٢٣/١٣).

أيضاً، كالشاهين، والبازي، والعقاب، وما أشبه ذلك، قال: وأما الضبع والثعلب، والهر، فلا بأس بأكلها ويفديها المحرم إن قتلها، قال: وكل ما لم يكن أكله إلا العذرة والجيف والميتات من الدواب والطيور، فإنني أكره أكله، للنهي عن الجلالة، قال: ولو قصرت أياما حتى يغلب عليها أكل الطاهر، وخرجت عن حكم الجلالة، جاز أكلها.

قال أبو عمر: هذا عنده فيما عدا السباع العادية، وما عدا سباع الطير التي تعدو على الطيور، فإن هذه - عنده لا تؤكل - قصرت أم لم تقصر - لورود النهي عنه بالقصد إليها.

قال الشافعي: الجلالة المكروه أكلها إذا لم يكن أكله غير العذرة، أو كانت العذرة أكثر أكله، فإن كان أكثر أكله وعلفه غير العذرة، لم أكرهه، قال: وكل ما كانت العرب تستقدره وتستخبثه، فهو من الخبائث التي حرم الله كالذئب والأسد، والغراب، والحية، والحدأة، والعقرب، والفأرة، لأنها دواب تقصد الناس بالأذى، فهي محرمة، من الخبائث مأمور بقتلها، قال: وكانت العرب تأكل الضبع والثعلب، لأنهما لا يعدوان على الناس بنباهما، فهما حلال.

قال أبو عمر: قد تقدم القول في السباع المأكولة وغير المأكولة، وما لأهل العلم في ذلك من الائتلاف والاختلاف، - مبسوطا ممهدا في باب إسماعيل بن أبي حكيم فلا معنى لإعادة ذلك ههنا^(١).

وحجة الشافعي فيما ذهب إليه في هذا الباب، نهيه ﷺ عن أكل كل ذي مخلب من الطير، وكل ذي ناب من السباع.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود قال حدثنا إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور، قال حدثنا سعيد بن منصور،

(١) انظر كتاب الصيد باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع حديث رقم: (٢).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال جميعاً حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عيسى بن [نميلة]^(١) الفزاري، عن أبيه، قال كنت جالسا مع عبد الله بن عمر، فسئل عن القنفذ، فتلا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية قال: فقال إنسان، وفي حديث أبي داود: فقال شيخ - عنده: «سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما هو خبيثة من الخبائث»، فقال ابن عمر «إن كان قاله النبي ﷺ فهو كما قال»^(٢).

قال أبو عمر: قد تقدم القول في تأويل قول الله - عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ بما في ذلك من الوجوه في باب إسماعيل بن أبي حكيم من كتابنا هذا - والحمد لله.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: قال: حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها»^(٣).

ومن حديث أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نهى رسول

(١) وقع في المطبوع وفي: (و): [ثميلة] بالثاء والصواب بالنون كما أثبتناه كما في سنن أبي داود تاريخ البخاري وتهذيب الكمال.

(٢) سنن أبي داود رقم: (٣٧٩٩) والدراوردي سيئ الحفظ وعيسى بن نميلة مجهول تفرد الدراوردي بالرواية عنه بخلاف الإبهام في هذا الشيخ الذي حدث عن أبي هريرة.

(٣) سنن أبي داود (٣٧٨٥) وإخرجه الترمذي (١٨٢٤) وقال: هذا حديث حسن غريب وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلًا. وأخرجه ابن ماجه (٣١٨٩) والحديث فيه أيضاً عن ابن إسحاق وهو مدلس.

الله ﷺ عن الجلالة من الإبل أن يركب عليها أو يشرب من ألبانها»^(١).

وروى جابر ، وابن عباس ، عن النبي ﷺ مثله .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا شبابة، عن مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها، أو يشرب لبنها»^(٢).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا ابن [المثنى]^(٣)، قال حدثني أبو عامر، قال حدثني هشام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، «أن النبي ﷺ نهى عن لبن الجلالة»^(٤).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد ابن يزيد، حدثنا يزيد بن محمد، حدثنا يزيد بن زريع، عن سعيد، عن

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٨٧) من حديث عبد الله بن الجهم عن عمرو بن أبي قيس عن أيوب به - وعمرو قال عنه أبو داود: في حديثه خطأ، وعبد الله بن الجهم ليس له توثيق يعتد به فهو مجهول الحال - وقد رواه أبو داود (٣٥٥٧) من حديث مسدد عن عبد الوارث عن أيوب به من كلام ابن عمر - بلفظ: «نهى عن ركوب الجلالة» فقط.

(٢) فيه شبابه بن سوار وهو ضعيف والمغيرة بن مسلم قال ابن معين في سؤالات ابن الجنيد: ما أنكر حديثه عن أبي الزبير. ١. هـ وفي الحديث عن أبي الزبير أيضاً .
(٣) كذا في سنن أبي داود ووقع في المطبوع: [المسيب] خطأ والحديث سقط من: (و).

(٤) سنن أبي داود (٣٧٨٦) وأخرجه النسائي (٢٤٠ / ٧) والترمذي (١٨٢٥) من طرق عن هشام عن قتادة وكلها ليس فيها تصريح بقتادة بالتحديث وهو مدلس لكن طريق شعبة الذي سيشير إليه ابن عبد البر قد أخرجه أحمد (٣٣٩ / ١) من طريق غندر وأبو عبد الصمد عن شعبة قال غندر: « عن الجلالة » وقال أبو عبد الصمد «عن لبن الجلالة» وبه يصح الحديث بهذا اللفظ .

قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لبن الجلالة، وعن لحومها، وعن أكل المجثمة».

ورواه شعبة عن قتادة بإسناده مثله.

ومن حجة الشافعي ومن قال بقوله أيضا في هذا الباب أنه ما يجوز أكله فلا يحل قتله، لأن رسول الله ﷺ قال: «من قتل عصفورا بغير حقه عذب، أو نحو هذا، قيل: فما حقه يا رسول الله؟ قال: يذبحه ولا يقطع رأسه».

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ - قال حدثنا محمد ابن اسماعيل الترمذی، قال حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال حدثنا عمرو بن دينار، قال أخبرنا صهيب مولى عبد الله بن عامر بن كريز بن حبيب قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاصي يقول: قال رسول الله ﷺ: «من قتل عصفورة فما فوقها بغير حقه، سأله الله عن قتلها، قالوا يا رسول الله، وما حقه؟ قال: أن تذبحها فتأكلها ولا تقطع رأسها فترمى به»، قال الحميدي فقل لسفيان. إن حماداً يقول عن عمرو: أخبرني صهيب الخذاء، قال: ما سمعت عمراً قط، قال صهيب الخذاء ما قال إلا مولى [عبد] (١) الله بن عامر (٢).

قالوا: ففي هذا أوضح الدلائل أن كل ما يحل أكله فلا يجوز قتله قالوا: وقد أمر رسول الله ﷺ بقتل الغراب والحدأة والعقرب والحية والفأرة في الحل

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [عبيد] وهو خطأ، انظر ترجمته في الإصابة (٦٠/٣) وهو صحابي وقد وقع في المطبوع من مسند الحميدي [عبيد] بالتصغير فأنبتها محقق التمهيد ها هنا [عبيد] على الرغم من كونها في النسختين كما أشار [عبد] بالتكبير.

(٢) مسند الحميدي (٥٨٧) وأخرجه النسائي (٢٣٩/٧) وصهيب هذا مجهول وفي الغالب أنه أبو موسى الخذاء الذي قال فيه أبو حاتم: لا يعرف ولا يسمى.

والحرم، فلا يجوز أكل شيء من هذه وما كان مثلها، قالوا وكل ما لا يجوز أكله، فلا بأس بقتله في الحرم والحل لمن شاء.

وذكروا ما حدثنا به محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا وكيع، قال حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الغراب والحدأة، والكلب العقور، والعقرب والفأرة».

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا حمزة بن محمد، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال أخبرنا النضر بن شميل، قال حدثنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية، والكلب العقور، والغراب الأبقع، والحدية والفأرة»^(١).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي قال: حدثنا عمر بن حفص بن أبي تمام، قال حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال حدثنا أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: من يأكل الغراب وقد سماه رسول الله ﷺ فاسقا؟ والله ما هو من الطيبات.

وذكر عبدالرزاق عن معمر، عن الزهري، قال: كره رجال من أهل العلم أكل الحدأة والغراب حيث سماهما رسول الله ﷺ من فواسق الدواب التي تقتل في الحرم.

قال أبو عمر: من كره أكل الغراب والفأر وسائر ماسماه رسول الله ﷺ فاسقا، جعل ذلك من باب أمره بقتل الوزغ، وتسميته له فويسقا، والوزغ مجتمع على تحريم أكله.

(١) سنن النسائي (٢٠٨/٥) وأخرجهما مسلم (١٦١/٨).

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب، قال أخبرنا محمد بن عبدالله بن يزيد، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا عبد الحميد بن جبير بن شيبه، عن سعيد بن المسيب، عن أم شريك، قالت: «أمرني رسول الله ﷺ بقتل الأوزاغ»^(١).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال حدثنا الحميدي، قال حدثنا سفيان، قال حدثني عبد الحميد بن جبير بن شيبه الحنظلي - أنه سمع ابن المسيب يقول: أخبرني أم شريك أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الأوزاغ.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال أخبرني الحسن بن الخضر الأسوطي، قال: حدثنا أبو الطاهر القاسم بن عبد الله بن مهدي، قال حدثني أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، قال حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، «أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقا»^(٢).

وأخبرنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة، «أن رسول الله ﷺ قال للوزغ فويسق - ولم أسمع أمر بقتله»^(٣).

ورواه ابن وهب عن مالك، ويونس، وعن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال للوزغ الفويسق لم يزد.

قال أبو عمر: وليس قول من قال: لم أسمع الأمر بقتل الوزغ

(١) أخرجه البخاري (٤٠٤/٦) ومسلم (٣٣٨/١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٩/١٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٢/٤).

بشهادة، والقول قول من شهد أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ، وقد أجمعوا أن الوزغ ليس بصيد، وأنه ليس مما أبيع أكله.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا عبد الرزاق، قال أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الوزغ وسماه فويسقا».

والآثار في قتل الوزغ كثيرة جداً وأما الآثار في قتل الحيات - جملة في الجمل [والحرم وغيرها]^(١) فلها مواضع من كتابنا - في حديث نافع وغيره، وستأتي - إن شاء الله.

أخبرنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن فضيل وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن عمرو بن جبلة، قال حدثنا [سلم]^(٢) بن قتيبة [أبو قتيبة]^(٣) جميعاً، عن همام بن يحيى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: «أتى النبي ﷺ بتمر عتيق فجعل يفتشه ويخرج السوس منه وينقيه»^(٤).

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [وغيره] .

(٢) وقع في (و) وفي المطبوع [مسلم] والذي في سنن أبي داود [سلم] وهو الصواب .

(٣) زيادة من (و) .

(٤) أخرجه أبو داود (٣٨٣٢) وابن ماجه (٣٣٣٣) وأبو قتيبة سلم بن قتيبة هذا وثقه أبو داود وأبو زرعة وقال ابن معين ليس به بأس وكذا قال أبو حاتم لكن زاد أبو حاتم على هذه الكلمة: كثير الوهم يكتب حديثه . ا. هـ . وقد نقل العقيلي قصة تبين ذلك وفيها عن يحيى القطان قول يوافق ذلك .

وهمام بن يحيى ربما حدث من حفظه فيخطئ والسمع منه بأخرة أصح ولا أدري أسمع منه أبو قتيبة بأخره أم لا .

٢ - مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال : خمس من الدواب من قتلهن - وهو محرم - فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب العقور، والغراب، والحدأة^(١).

قال أبو عمر : قد سلف القول في هذا الحديث - مستوعبا كاملا - في باب نافع عن ابن عمر أيضا، فلا معنى لإعادة ذلك ههنا^(٢).



(١) أخرجه البخاري (٤٠٩/٦) ومسلم (١٦٦/٨).

(٢) انظر الحديث السابق .

(٢٧٧/٢٢) ٣ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه - أن رسول الله ﷺ قال: خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور.

قال أبو عمر : هذا حديث يتصل عن النبي ﷺ ويستند من حديث ابن عمر وعائشة وكلاهما قد سمع منه عروة.

وقد روى هذا الحديث وكيع عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ولم يذكر فيه عائشة من رواية الموطأ أحد - فيما علمت - والله أعلم. وهو محفوظ عن عائشة، وعن ابن عمر. فأما حديث ابن عمر، فقد ذكرناه في باب نافع من هذا الكتاب وذكرنا هناك ما فيه من الأحكام والمعاني، وما للعلماء في ذلك من المذاهب والحمد لله^(١).

ويشبه أن يكون، عروة أخذ هذا الحديث عن عائشة، لأنه راويها وابن أختها، وروايته عنها أكثر من روايته عن ابن عمر، فكيف وقد رواه الثقات، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة؟

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثنا أبي، قال حدثنا أحمد بن خالد، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا حجاج بن منهال، قال حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - أن رسول الله - ﷺ - قال : «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الكلب العقور والفأرة والحدأة والعقرب»^(٢). قال : وسئل عروة عن لحم الغراب فكرهه وقال : سماه رسول الله - ﷺ - فاسقا .

(١) انظر الحديث رقم (١) من هذا الباب .

(٢) أخرجه مسلم (١٦١/٨) عن حماد بن زيد عن هشام به ولكن بلفظ «في الحرم» فقط والرواية عن هشام بعدما ذهب إلى العراق اختلفت فكان يصل أشياء عن أبيه لم يسمعها منه موصوله لذا أنكر عليه مالك هذا وقال : مذ ذهب هشام للعراق جاءنا عنه ملا نعرفه . اهـ ولكن الحديث ثابت عن عائشة - رضي الله عنها - وغيرها كما مر في شرح الحديث رقم (١) من هذا الباب .

وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : كره رجال من أهل العلم أكل الحداة والغراب حيث سماهن رسول الله - ﷺ - فواسق الدواب التي تقتل في الحرم .

قال أبو عمر : قد ذكرنا الاختلاف في أكلها ، وأوضحنا الوجوه التي منها نزعوا في باب نافع - وبالله التوفيق .



٢٠ - باب الحج ممن يحج عنه

(١٢٢/٩) ١ - مالك عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال: كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: نعم، وذلك في حجة الوداع^(١).

قال أبو عمر: هذا حديث صحيح ثابت، لم يختلف في إسناده وقد سمعه سليمان بن يسار من ابن عباس كذلك، قال الأوزاعي عن الزهري، عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس أخبره أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله - فذكر الحديث، وكذلك رواية ابن عيينة، عن الزهري: حدثني سعيد بن نصر. قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد ابن إسماعيل قال حدثنا الحميدي (-) وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا [بكر]^(٢) بن حماد. قال: حدثنا مسدد، قال: جميعا حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهري، قال سمعت سليمان بن يسار يقول: سمعت ابن عباس يقول: «إن امرأة من خثعم سألت رسول الله ﷺ غداة النحر - والفضل ردفه، فقالت: إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي وهو شيخ كبير، لا يستطيع أن يتمسك على الراحلة، فهل ترى أن أحج عنه؟ قال: نعم».

(١) أخرجه البخاري (٤٤٢/٣) ومسلم (١٣٩/٩).

(٢) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [نصر] خطأ، وهو بكر بن حماد التاهرنى راوي

قال الحميدي: وحدثنا سفيان قال: كان عمرو بن دينار، حدثنا أولاً عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس، وزاد فيه قالت: يا رسول الله، أو ينفعه ذلك؟ قال: «نعم كما لو كان على أحدكم دين فقضاه» فلما جاءنا الزهري تفقدت هذا فلم يقله^(١).

واختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ومعناه، ونحن نذكر ذلك إن شاء الله ونبينه ولا قوة إلا بالله.

وفيه من الفقه إباحة ركوب نفسين على دابة، وهذا ما لاختلاف في جوازه - إذا أطاقت الدابة ذلك، وفيه إباحة الارتداف وذلك من التواضع والجليل من الرجال جميل به الارتداف والأنفة منه تجبر وتكبر - حبيب الله إلينا الطاعة برحمته. وفيه بيان ما ركب في الآدميين من شهوات النساء، وما يخاف من النظر وكان الفضل بن عباس من شبان بني هاشم، بل كان أجمل أهل زمانه فيما ذكروا. وفيه دليل على أن الإمام يجب عليه أن يحول بين الرجال والنساء في التأمل والنظر وفي معنى هذا منع النساء اللواتي لا يؤمن عليهن ومنهن الفتنة من الخروج والمشى في الحواضر والأسواق، وحيث ينظرون إلى الرجال، قال ﷺ ماتركت بعدي فتنة أضرم على الرجال من النساء، وفي قوله الله - عز وجل - ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ - الآية ما يكفي لمن تدبر كتاب الله ووفق للعمل به.

حدثنا أحمد حدثنا مسلمة، حدثنا جعفر، حدثنا يوسف بن حبيب، حدثنا أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا سكين بن عبد العزيز، قال حدثني أبي، عن ابن عباس أن الفضل كان رديف النبي ﷺ يوم عرفة، فجعل يلحظ إلى امرأة فقال النبي ﷺ مه يا غلام، فإن هذا يوم من حفظ فيه بصره غفر له.

وفيه دليل على أن إحرام المرأة في وجهها، وهذا مالم يختلف فيه الفقهاء، وفيه دليل على أن المرأة تحج وإن لم يكن معها ذو محرم؛ لأن رسول الله ﷺ قال للخنثمية: حجبي عن أبيك، ولم يقل: إن كان معك ذو محرم، وفي ذلك دليل على أن المحرم ليس من السبيل - والله أعلم، وستأت هذه المسألة واختلاف العلماء فيها في باب سعيد بن أبي سعيد - إن شاء الله (١).

وأما إختلاف أهل العلم في معنى هذا الحديث، فإن جماعة منهم ذهبوا إلى أن هذا الحديث مخصوص به أبو الخنثمية لا يجوز أن يتعدى به إلى غيره بدليل قول الله - عز وجل - ﴿من استطاع إليه سبيلاً﴾، وكان أبو الخنثمية ممن لا يستطيع فلم يكن عليه الحج، فلما لم يكن ذلك عليه لعدم استطاعته كانت ابنته مخصوصة بذلك الجواب وممن قال ذلك: مالك بن أنس وأصحابه، وجعلوا أبا الخنثمية مخصوصا بالحج عنه، كما كان سالم مولى أبي حذيفة عندهم وعند من خالفهم في هذه المسألة مخصوصا برضاعه في حال الكبر، مع اشتراط الله - عز وجل - تمام الرضاعة في الحولين فكذلك أبو الخنثمية مع شرط الله في وجوب الحج الاستطاعة وهي القدرة. وذهب آخرون إلى أن الاستطاعة تكون بالبدن والقدرة وتكون أيضا في المال لمن لم يستطع ببدنه واستدلوا بهذا الحديث ومثله وممن قال ذلك الشافعي.

واختلف العلماء في الاستطاعة التي عنى الله - عز وجل - بقوله: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾، فروى عن النبي ﷺ أنه قال: السبيل الزاد والراحلة، وهذا الحديث - لوصح - لكان فرض الحج في المال والبدن نضا - كما قال الشافعي ومن تابعه، ولكنه حديث انفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزي - وهو ضعيف.

روى عبد الرزاق وغيره قال: حدثنا إبراهيم بن يزيد قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يحدث عن ابن عمر، قال قام رجل إلى النبي ﷺ فقال: «من

(١) انظر كتاب الاستئذان باب رقم: (١٤)، حديث رقم: (٣).

الحاج يارسول الله؟ قال: الشعث التفل. فقام رجل آخر فقال: أى الحج أفضل يارسول الله؟ قال: العج والثج. فقام رجل آخر فقال: ما السبيل يا رسول الله؟ قال: الزاد والراحلة.

وروى عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، أنهما قالوا: السبيل: الزاد والراحلة.

وروى معاوية بن صالح عن علي بن أبى طلحة، عن ابن عباس فى قوله: ﴿من استطاع إليه سبيلاً﴾ قال السبيل أن يصح بدن العبد، ويكون له ثمن زاد وراحله من غير أن يجحف به .

وبه قال الحسن البصري وسعيد بن جبير ، ومجاهد، وإليه ذهب الشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهما ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه، قال أبو حنيفة والشافعي: لا يجب الحج إلا على من ملك زادا وراحلة من الأحرار البالغين، وعند أبى حنيفة وأصحابه، وأحمد ، وطائفة، ذو المحرم فى المرأة من السبيل وسنين هذا فى باب سعيد بن أبى سعيد - إن شاء الله .

والذى عول عليه الشافعي وأصحابه فى هذا الباب، حديث ابن عباس فى قصة الخثعمية، وبه استدلوا على أن الحج فرض واجب فى المال، قالوا وأما البدن فمجتمع عليه، والنكته التى بها استدلوا وعليها عولوا قول المرأة فى هذا الحديث أن فريضة الله فى الحج على عباده- أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، فأخبرته أن الحج إذا فرض على المسلمين، كان أبوها فى حال لا يستطيعه يبدنه، فأخبرها رسول الله ﷺ أنه يجزئه أن تحج عنه، وأعلمها أن ذلك كالدين تقضيه عنه، فكان فى هذا الكلام معان منها أن الحج وجب عليه كوجوب الدين، ومعلوم أن الدين واجب فى المال لا فى البدن، ومنها أن عملها فى ذلك يجزى عنه فدل على أن ذلك ليس كالصلاة التى لا يعملها أحد عن أحد، ومنها أن الاستطاعة تكون بالمال، كما تكون بالبدن، واحتجوا من الآثار بكل ما ذكر فيه تشبيه الحج بالدين، وسنذكرها فى هذا الباب

إن شاء الله، وأجمع علماء المسلمين أن الحج غير واجب على من لم يبلغ من الرجال والنساء.

وقال داود: الحج على العبد واجب، وقال سائر الفقهاء: لالحج عليه، وقال الشافعي: الاستطاعة على وجهين، أحدهما: أن يكون مستطيعا بيده، واجدا من ماله ما يبلغه الحج بزد وراحلة، واحتج بحديث النبي ﷺ المذكور قال: الوجه الآخر أن يكون معضوبا بيده لا يقدر أن يثبت على ركب بحال، وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه بطاعته له، أو من يستأجره، فيكون هذا بمن لزمه فرض الحج لأنه قادر بهذا الوجه، قال: ومعروف من لسان العرب أن يقول الرجل أنا مستطيع أن أبني دارا، أو أخيط ثوبا - يعني بالإجارة أو بمن أطاعه، واحتج بحديث الخثعمية: حديث ابن عباس هذا المذكور في هذا الباب.

وقال مالك: كل من قدر على التوصل إلى البيت وإقامة المناسك بأي وجه قدر بزد وراحلة، أو ماشيا على رجليه، فقد لزمه فرض الحج ومن لم يستطع بمرض أو زمانة فليس بمخاطب في الحج.

هذا مذهب مالك وجميع أصحابه واتفق مالك وأبو حنيفة: أن المعضوب الذي لا يتمسك على الراحلة ليس عليه الحج، ومن روي عنه مثل قول مالك، عكرمة والضحاك بن مزاحم.

والمعضوب الضعيف الهرم، الذي لا يقدر على النهوض، وقال الخليل: رجل معضوب كأنما لوى ليا والمعضوب الذي كادت أعضاؤه تنتشر جزعا.

أخبرني أبو عبد الله محمد بن خليفة، قال حدثنا أبو الحسن محمد بن نافع المكي قال حدثنا إسحاق بن أحمد الخزاعي، قال: حدثنا ابن المقرئ: قال حدثني أبي قال حدثنا حيوة وابن لهيعة قالوا حدثنا شريحيل بن شريك، قال سمعت عكرمة مولى ابن عباس يقول في قول الله - عز وجل - ﴿من استطاع

إليه سيلاً قال: السبيل الصحة، وقال الضحاك: إذا كان شاباً فليؤاجر نفسه بأكلة وعقبة حتى يقضى نسكه.

ومن حجة مالك أيضاً ومن ذهب مذهبه، عموم قول الله - عز وجل: ﴿من استطاع إليه سيلاً﴾ فبأى وجه استطاع ذلك بنفسه وقدر فقد لزمه الحج، وليس استطاعة غيره استطاعه له، والحج عنده وعند أصحابه من عمل الأبدان، فلا ينوب فيه أحد عن أحد قياساً على الصلاة، وحمل بعضهم حديث الخثعمية على أن ذلك على الاستحباب لمن شاء، لا على أداء واجب.

واحتجوا بحديث عبد الرزاق عن الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد ابن الأصم، عن ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: أحج عن أبي؟ قال: «نعم إن لم تزده خيراً، لم تزده شراً».

قال أبو عمر: أما هذا الحديث، فقد حملوا فيه على عبد الرزاق، لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه، وقالوا: هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد إلا في كتاب عبد الرزاق، أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق، ولم يروه أحد عن الثوري غيره، وقد خطأوه فيه وهو عندهم خطأ، فقالوا: هذا لفظ منكر لا تشبهه ألفاظ النبي ﷺ أن يأمر بما لا يدرى هل ينفع أم لا ينفع.

حدثني خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا أحمد ابن خالد، قال: حدثنا عبيد بن محمد الكشوري، قال: لم يرو حديث الشيباني، عن يزيد، بن الأصم، عن أبي عباس أحد غير عبد الرزاق، عن الثوري ولم يروه عن الثوري لا كوفي ولا بصري ولا أحد.

قال أبو عمر: أما ظاهر إسناد هذا الحديث فظاهر جميل، لأن الشيباني ثقة، وهو سليمان بن أبي سليمان، وروى عنه شعبة والثوري وهشيم، وكذلك يزيد بن الأصم ثقة، ولكنه حديث لا يوجد عند أصحاب الثوري الذين هم أعلم بالثوري من عبد الرزاق، مثل القطان، وابن مهدي،

وابن المبارك، ووكيع، وأبي نعيم، وهؤلاء جلة أصحاب الثوري في الحديث، وعبد الرزاق ثقة، فإن صح هذا الخبر، ففيه حجة لمالك وأصحابه فيما تأولوه في حديث الخنعمية ويدخل عليهم منه، لأنهم لم يجعلوه أصلاً يقيسون عليه، ولا يجيزون صلاة أحد من أحد، ولا يقولون فيها أنها إن لم تزد المصلى عنه خيراً، لم تزد شراً - كما في هذا الخبر في الحج.

ومن حجة مالك وأصحابه - أيضاً، الإجماع على أن الفقير إذا وصل إلى البيت بخدمة الناس، أو بالسؤال أو بأى وجه وصل إليه، فقد تعين عليه الفرض ووجب عليه الحج وأنه إذا أيسر فلا قضاء عليه. ومن قول مالك وأصحابه أيضاً أن الذي لا زاد له ليس عليه حج وإن كان قادراً على المشي إذا لم يكن من عادته السؤال والتبذل، فإن حج أجزاءه فإن قيل: إن الفقير إذا وصل إلى البيت فقد تعين عليه الفرض ولزمه؛ لأنه مستطيع حينئذ قيل له: لو كان الحج لا يجب فرضاً إلا على من ملك زاداً أو راحلة لما تعين فرضه على الفقير بدخول مكة، كما لا يتعين فرضه على العبد بدخوله مكة، ولو كان الزاد والراحلة من شرائط الوجوب لاستوى فيه حاضروا المسجد الحرام وغيرهم كما استووا في الحرية والبلوغ الذي لا يجوز الحج إلا بهما، ويدخل على قائل هذا القول: أن العلة في العبيد باقية لم تزل وهى الرق، وعلة الذى لم يستطع ثم استطاع قد زالت.

ومن حجة الشافعي ومن قال بقوله، حديث شعبة عن النعمان بن سالم عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العامري، أنه قال: يارسول الله ﷺ إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة، قال: «احجج عن أهلك واعتمر»^(١).

(١) أخرجه أبو داود (١٨١٠) والنسائي (١١١/٥) والترمذي (٩٣٠) وابن ماجه (٢٩٠٦) والدارقطني (٢٨٣/٢) وقال: كلهم ثقات والبيهقي (٣٥٠/٤) وذكر بسنده عن الإمام أحمد قال: لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه. ١- وهذا ليس تصحيح، وعمرو بن أوس لم أجد له توثيق إلا من ابن حبان وحاله معروفة في توثيق المجاهيل، وقصة تروى عن أبي هريرة في توثيقه يرويه عنها مجهول - فالله أعلم.

وروى معمر عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رجل: يانبي الله، إن أبي مات ولم يحج، أفأحج عنه؟ قال: «أرأيت لو كان على أهلك دين، أكنت قاضيه؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق»^(١).

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد قال: حدثنا أحمد بن شعيب قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا جرير عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، قال: جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال: إن أبي شيخ كبير، لا يستطيع الركوب، وأدركته فريضة الحج، فهل يجزئ أن أحج عنه؟ قال: «أنت أكبر ولده؟ قال: نعم، قال: - أرأيت لو كان عليه دين أكنت تقضيه؟ قال: نعم. قال فحج عنه»^(٢).

وروى هشيم عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثل حديث ابن الزبير هذا سواء^(٣).

وروى عبد الرزاق عن هشيم بن بشير، عن جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: أتى رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت، قال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ قال: نعم، قال: فاقضوا الله، فهو أحق بالوفاء»^(٤).

قالوا: وتشبيهه ﷺ ذلك بالدين دليل على وجوب الحج على من [عجز] ببدنه

(١) أخرجه النسائي (١١٨/٥) والحكم بن أبان وثقه ابن معين والنسائي وضعفه ابن المبارك وقال: أرم به. وقال أبو زرعة: صالح.

(٢) أخرجه النسائي (١١٨/٥) ويوسف بن الزبير هذا مجهول الحال.

(٣) أخرجه النسائي (٢٢٩/٨) من طرق عن يحيى بن أبي إسحاق فمرة يرويه سليمان عن ابن عباس ومرة عن الفضل ورواه شعبة عنه قال سمعت سليمان بن يسار يحدثه عن الفضل بن العباس. وقال النسائي: سليمان لم يسمع من الفضل. ١٠ هـ ويحيى بن أبي إسحاق قال أحمد مرة عنه: ثقة ومرة: في حديثه بعض الضعف وانظر الحديث رقم: (٢)، (٣) من هذا الباب.

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٢/١١) من حديثه شعبة عن جعفر به.

عن الامتساك على الدابة وكان له مال يستأجر به، قالوا: وكذلك هو واجب على من مات قبل أن يؤديه إذا استطاع ذلك بيده أو بماله.

قال أبو عمر: حجة أصحاب مالك في تشبيهه الحج بالدين، أن ذلك أيضا خصوص للختعية، كما خص أبوها بأن يعمل عنه ما لم يجب عليه وكذلك خصت بالعمل عنه لتؤجر، ويلحقه ثواب عملها، بدليل القرآن في الاستطاعة، وبدليل الإجماع أنه لا يصلى أحد عن أحد فرضا وجب عليه، وقد يعمل عنه مالم يجب عليه، ويشركه في ثوابه هذا معنى قولهم: وجعلوا حج الختعية عن أبيها، كالحج بالصبي الذي أريد به التبرك لا الفرض.

وأدخل بعض من يحتج لمالك على أصحاب الشافعي أن قال: لو ثبت تشبيه الحج بالدين، لكنت مخالفا له؛ لأنك زعمت أن من حج عنه ثم وجد قوة، أنه لا يجزئه، وليس الدين كذلك، لأنه إذا أدى لم يحتج أن يؤدي ثانية. وانفصل من ذلك أصحاب الشافعي بأنه إنما أمر بالحج عنه^(١) لعدمه الاستطاعة بيده، فلما صح كان حيثنذ قد توجه إليه فرض الحج، ولزمه قضاؤه عن نفسه، لقدرة على ذلك بيده، [قياساً]^(١) على المعتدة بالشهور يطرأ عليها الحيض فتعود إليه، وأدخل بعض أصحاب الشافعي أن مالكا يجيز أن يحج الرجل عن الميت إذا أوصى بذلك، ولا يجيز الصلاة ولا الصيام أن يعملهما أحد عن أحد غيره ميت ولا حي، وفي ذلك دليل على خلاف الحج للصلاة وأعمال البدن، ول بعضهم على بعض تشغيب يطول ذكره ولا يجمل اجتلابه.

وفي هذا الحديث أيضا دليل على جواز حج الرجل عن غيره.

واختلف الفقهاء في ذلك، فقال الحسن بن صالح بن حي، لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وهو قول مالك والليث.

(١) كذا في "ك"، ووقع في المطبوع: [فأشار].

وقال أبو حنيفة: للصحيح أن يأمر من يحج عنه، ويكون ذلك تطوعاً، وقال: للمريض أن يأمر من يحج عنه حجة الإسلام، فإن مات كان ذلك مسقطاً لفرضه، وأن أوصى أن يحج عنه كان ذلك في ثلثه، وإن تطوع رجل بالحج عنه بعد الموت أجزأه، ولا يجوز عنده أن يؤاجر أحد نفسه في الحج. وقال الثوري نحو قول أبي حنيفة.

أخبرنا إبراهيم بن شاکر قال: حدثنا عبد الله بن عثمان، قال، حدثنا طاهر ابن عبد العزيز، قال: حدثنا عباد بن محمد قال: حدثنا يزيد بن أبي حكيم، قال: سمعت سفیان، قال: إذا مات الرجل ولم يحج، فليوص أن يحج عنه، فإن هو لم يوص فحج عنه ولده فحسن، إنما هو دين يقضيه، وقد كان يستحب لذي القرابة أن يحج عن قرابته، فإن كان لا قرابه له فمواليه إن كان فإن ذلك يستحب، فإن أحجوا عنه رجلاً تطوعاً، فلا بأس.

قال: وإذا أوصى الرجل أن يحج عنه فليحج عنه من قد حج، ولا ينبغي لرجل أن يحج عن غيره إذا لم يحج، وإن لم يجد ما يحج به.

قال: وإذا كان الرجل عليه دين، ولم يحج فليبدأ بدينه، فإن كان عنده فضل يحج به حج، وإن كان عنده قدر ما إن حج به أضر بعياله، فلينفق على عياله ولا بأس أن يحج الرجل بدين، إذا كان له عروض إن مات ترك وفاء، وإن لم يكن للرجل شيء ولم يحج فلا يعجبني أن يستقرض ويسأل الناس فيحج به، فإن فعل أو أجزأ نفسه أجزأه من حجة الإسلام، قال: وإذا كان عنده ما يحج به ولم يكن حج حجة الإسلام فأراد أن يتزوج وخشى على نفسه فلا بأس أن يتزوج ويحج بعد أن يوسر، هذا كله قول الثوري - رحمه الله.

وقال ابن القاسم عن مالك: ينبغي للأعزب إذا أفاد مالا أن يحج قبل أن ينكح، قال: وحجه أولى من قضائه ديناً عن أبيه، قال: وقال مالك: ولتخرج المرأة مع وليها، فإن أبي ولم يكن لها ولي ووجدت من يخرج معها من الرجال

أو نساء مأمونين، فلتخرج وهو قول الشافعي، وسنذكر ما للعلماء من المذاهب في المرأة التي لا محرم لها يخرج معها عند ذكر حديث سعيد المقبري - إن شاء الله.

وقال ابن أبي ليلى والأوزاعي، والشافعي: يحج عن الميت، وإن لم يوص ويجزيه، قال الشافعي: ويكون ذلك من رأس المال.

وقال مالك: يجوز أن يحج عن الميت من لم يحج قط، ولكن الاختيار أن يحج عن نفسه أولاً، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي، وقال الحسن بن صالح: لا يحج عن الميت إلا من قد حج عن نفسه، ويكره أن تحج المرأة عن الرجل، ولا يكره أن يحج الرجل عن المرأة لأن المرأة تلبس والرجل لا يلبس.

وقال الشافعي: لا يحج عن الميت إلا من قد حج عن نفسه، فإن حج عن الميت ضرورة كانت نيته للنفل لغوا، وقال الشافعي: جائز أن يؤجر نفسه في الحج ولست أكرهه.

وقال مالك: أكره أن يؤجر نفسه في الحج فإن فعل جاز، وهو قول الشافعي في رواية، وعند أبي حنيفة لا يجوز. ومن حجته أن الحج قرابة إلى الله عز وجل، ولا يصح أن يعمل غير المتقرب به.

وقال بعض أصحابه: ألا ترى أنه لا يجوز بإجماع أن يستأجر الذمي أن يحج عن مسلم؛ وذلك لأنه قرابة للمسلم.

ومن حجة مالك والشافعي على جواز ذلك، اجماعهم على كتاب المصحف، وبناء المساجد، وحفر القبور، وصحة الاستئجار في ذلك، وهو قرابة إلى الله، فكذلك عمل الحج عن الغير، والصدقات قرابة إلى الله عز وجل.

وقد أباح للعامل عليها أن يأخذ منها على قدر عمله، ولا معنى لاعتبار الاجماع على أن الذمي لا يجوز استئجاره في ذلك، لأنهم قد أجمعوا أن الذمي

لا يحج عن المسلم تطوعاً، وأن ذلك جائز في المسلم. وفي حديث الخثعمية هذا رد على الحسن بن صالح بن حي في قوله: أن المرأة لا يجوز أن تحج عن الرجل، وحجة لمن أجاز ذلك.

وأما حجة من أبى جواز حج الرجل عن الرجل - وهو ضرورة لم يحج عن نفسه، فحديث ابن عباس:

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، الطالقاني، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن ابن أبي عروبة عن قتادة، عن عذرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لييك عن شبرمة، فقال: من شبرمة؟ قال: أخ لي أو قريب لي، فقال: حججت عن نفسك؟ قال: لا، قال فحج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة».

ومن أبى القول بهذا الحديث، علله بأنه قد روى هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس، وبعضهم يجعله عن قتادة، عن سعيد بن جبير، لا يذكر عذرة، وليست هذه عللاً يجب بها التوقف عن القول بالحديث؛ لأن زيادة الحافظ مقبولة، حكمها حكم الحديث نفسه لو لم يجيء به غيره - وبالله التوفيق^(١).

(١) القول في هذه الحديث يتلخص في عدة أمور :-

أ - الاختلاف في رفعه ووقفه على ابن أبي عروبة هذا مع استحالة تعدد القصة مع ابن عباس والنبي ﷺ بنفس اسم الرجل فلا بد من الترجيح وإن كان كل من الرافعين والموقفين ثقات .

ب - الاختلاف في حال عذرة وتمييزه هل هو عذرة بن يحيى كما ذهب البيهقي (٢٣٦/٤) أو عذرة بن عبد الرحمن؛ لأن قتادة روى عن أكثر من رجل يقال له عذرة والاختلاف في كلام الأئمة على عذرة الذي روى عن قتادة .

ج - أن قتادة لم يصرح بالتحديث في هذا الحديث وهو مدلس كما هو معروف، وقد رواه البعض عنه عن سعيد مباشرة ولا يصح .

وانظر سنن البيهقي (٢٣٦/٤) ونصب الراية (١٥٥/٣) والنكت الظراف لابن حجر (٤٢٩/٤) .

٢ - مالك عن أيوب السخيتاني، عن محمد بن سيرين، عن رجل أخبره عن عبيد الله بن عباس، أن رجلا جاء الى رسول الله ﷺ فقال: إن أُمى عجوز كبيرة، لا تستطيع أن نركبها على البعير، ولا [تستمسك] ^(١)، وإن ربطتها خفت عليها أن تموت، أفأحج عنها؟ قال: نعم ^(٢)!

قال أبو عمر: هكذا رواه القعنبى، ومطرف، وابن وهب، عن مالك، واختلف فيه، على ابن القاسم، فمرة قال فيه، عن عبد الله بن عباس، وهو الأثبت عنه، ومرة قال عن عبيد الله بن عباس، والصحيح فيه من رواية مالك؛ عبيد الله بن عباس، وقد اختلف فيه أيضا، على ابن سيرين، من غير رواية مالك، ومن غير رواية أيوب أيضا، فقليل عنه فيه عن عبيد الله بن عباس، وقيل عنه، عن الفضل بن عباس، وقيل عنه عن عبد الله بن عباس وهم أخوة عدد، الفضل، وعبد الله، وعبيد الله، بنو العباس بن عبد المطلب، ولهم أخوة قد ذكرناهم في كتاب الصحابة، والحمد لله.

قال أبو عمر: ولم يسمع ابن سيرين هذا الحديث لا من الفضل، ولا من غيره من بنى العباس، وإنما رواه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار عن ابن عباس، وهو حديث يحيى بن أبي إسحاق مشهور عند البصريين، معروف، رواه عنه جماعة من أئمة أهل الحديث، ويحيى بن أبي إسحاق أصغر من ابن سيرين بكثير، ومثله يروي عن ابن سيرين، وقال بعض أصحاب مالك في هذا الحديث: عن مالك، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، ولم يسمه ثم طرحه مالك بآخره فلم يروه يحيى بن يحيى صاحبنا، ولا طائفة من رواة الموطأ، وإنما طرحه مالك، لأن الاضطراب فيه كثير، فمن

(١) كذا في: (أ) ووقع في المطبوع: [تستمسك].

(٢) هذا الحديث ليس في الموطأ المطبوع ولا الحديث التالي له وهما بمعنى واحد وليس في رواية يحيى وسيشير ابن عبد البر لهذا في الحديث التالي وهذا هو الموضع اللائق بهما حسب ترتيبنا للموطأ كما ترى.

الاضطراب فيه، مذكروه أحمد بن زهير، في تاريخه حدثنا به أبو القاسم عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا يزيد بن إبراهيم التستري، عن محمد بن سيرين عن عبيد الله بن العباس، قال: «كنت رديف النبي ﷺ وأتاه رجل فقال يا رسول الله، إن أمه عجوز، إن حزمها خشى أن يقتلها، وإن حملها لم تستمسك قال: فأمره أن يحج عنها، قال أحمد بن زهير. ولم يسمعه ابن سيرين من ابن عباس، هذا وبينهما رجلان، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثني فضيل بن عياض، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس، قال: أتاه رجل فقال يا رسول الله، إن أمي عجوز - فذكر الحديث.

وقال أحمد بن زهير: أسقط يزيد بن إبراهيم، من إسناده هذا الحديث، رجلين، يحيى بن أبي إسحاق، وسليمان بن يسار، قال أحمد بن زهير: وحدثنا عقبة بن مكرم البصري، قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا هشام - يعني ابن حسان، عن محمد بن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس، أنه كان رديف النبي ﷺ فذكر الحديث.

قال: وحدثني أبي، قال حدثنا ابن علية، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: حدثني سليمان بن يسار، قال: حدثني أحد ابني العباس، أما عبيد الله وإما الفضل، أنه كان رديف النبي - عليه السلام - ، فاتاه رجل فقال يا رسول الله، إن أمي أو إن أبي، ثم ذكر الحديث، قال: وحدثنا يحيى بن أيوب قال: حدثنا حسان بن إبراهيم الكرماني قال حدثنا حماد بن سلمة، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: قال سليمان بن يسار، حدثني عبيد الله بن العباس، أن رجلا أتى النبي ﷺ فذكر الحديث، كذا قال حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن العباس، وحده وابن عليه يشك في عبيد الله أو الفضل، قال: وخالفه شعبة،

فجعلله عن الفضل بن عباس، ولم يشك، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة عن يحيى بن أبي اسحاق، قال: سمعت سليمان بن يسار يحدث عن الفضل بن عباس، أن رجلا قال يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير، ثم ذكر الحديث.

قال أبو عمر: حديث علي بن الجعد هذا، عن شعبة، حدثناه أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن حبابة ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد قال: أخبرنا شعبة فذكره..

قال أبو عمر: ورواه هشيم، عن يحيى بن أبي اسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس، هكذا قال عبد الله ولم يشك، حدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب وأخبرناه عبد الله بن محمد قال أخبرنا حمزة بن محمد قال: أخبرنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا مجاهد بن موسى، عن هشيم، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس، أن رجلا سأل النبي ﷺ إن أبي أدركه الحج، وهو شيخ كبير، فذكر الحديث.

قال أبو عمر: لم يوجد أحد من رواة ابن سيرين هذا الحديث إلا هشام بن حسان، فإنه أقام إسناده، وجوده، والقول فيه قوله، عن ابن سيرين خاصة في إسناده، حدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، وأخبرنا عبد الله بن محمد الجهني، قال: حدثنا حمزة الكناني، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا يزيد قال: أخبرنا هشام، عن محمد، عن يحيى بن أبي اسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس، أنه كان رديف رسول الله ﷺ فجاءه رجل فقال يا رسول الله إن أمي عجوز كبيرة، إن حملتها لم تستمسك - وذكر الحديث.

قال أبو عمر: حدث به يزيد بن زريع، عن هشام، فقال فيه عن ابن عباس لم يسمه.

أخبرنا أبو عبدالله يعيش^(١) بن سعيد، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن غالب التميمي، قال: حدثنا محمد بن المنهال الضري، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، قال: «كنت رديف النبي ﷺ فاتاه رجل فقال: إن أبي أدركه الإسلام، وهو شيخ كبير لم يحج، وإن حملته على البعير لم يثبت، وإن شدته عليه لم آمن عليه، قال: هل كنت قاضي دين لو كان عليه، قال: نعم؟ قال فحج عنه.

قال أبو عمر: روى ابن سيرين هذا الخبر عن يحيى بن أبي إسحاق، وهو أصغر منه، فهو يخرج في رواية الكبار عن الصغار، وقد روى ابن سيرين عن أيوب السخيتاني، حديث حكيم بن حزام، في بيع ماليس عندك، وهو من ذلك أيضا.

قال أبو عمر: [روى]^(٢) عبد الوارث، حديث ابن عباس، كما رواه ابن عليه، على الشك في الفضل، أو عبيد الله.

أخبرناه عبد الوارث بن سفيان ويعيش بن سعيد بن محمد، قالوا أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي، قال: حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا يحيى، يعني ابن أبي إسحاق، حدثنا سليمان بن يسار، قال: حدثنا الفضل بن عباس، أو عبيد الله بن عباس، قال: كنت رديف رسول الله ﷺ فجاءه رجل - فذكر الحديث.

(١) كذا وقع في المطبوع: وفي: (أ): ابن عبد الله وكنية يعيش بن سعيد أبو عثمان وليس أبو عبد الله انظر ترجمته في جذوة المقتبس (ص - ٣٨٦).

(٢) كذا في (ب) ووقع في المطبوع: [روى عن].

قال أبو عمر : الصحيح الذي لا يشك فيه عالم، أن الفضل، هو الذي كان رديف رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، وقد روى حماد بن زيد هذا الخبر، كما رواه عبد الوارث، وابن عليه، على الشك أيضا،

حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد، يعني ابن زيد، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، قال: حدثنا الفضل بن عباس، أو عبید الله بن العباس، أن رجلا قال يا رسول الله: أن أبي أو أمي عجزوز كبيرة إن أنا حملتها لم [تستمسك]^(١) وإن ربطتها خشيت أن اقتلها، فقال: «أرأيت إن كان على أبيك دين أو على أمك دين، أكنت تقضيه؟ قال نعم، قال: فحج عن أبيك».

قال أبو عمر : روى هذا الحديث ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس، من غير شك، ورواية ابن شهاب لهذا الحديث هي التي عليها المدار عند أهل العلم، لحفظ ابن شهاب واتقانه، إلا أن أكثر أصحاب ابن شهاب قالوا عنه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، ولم يسموا.

ورواه عنه مالك، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس فسماه، وزيادة مثل مالك مقبولة، وتفسير لمجمل غيره أولى ما أخذ به، وهو أثبت الناس في ابن شهاب عند أكثر أهل العلم بالحديث.

ومن رواه عن ابن شهاب كما ذكرنا، ولم يسم ابن عباس، عبد العزيز بن أبي سلمة، وابن عيينة، والليث بن سعد .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي

(١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [تستمسك] .

سلمة، قال: حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار عن ابن عباس، قال: جاءت امرأة من خثعم، إلى النبي ﷺ فذكر الحديث كذا قال عن ابن عباس، لم يسم الفضل، ولا عبيد الله، ولا عبد الله.

وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا سعدويه، وأحمد بن يونس، قالوا: حدثنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، أو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أو عن كليهما، عن ابن عباس، أن امرأة من خثعم، قالت: . ثم ذكر الحديث.

وأخبرنا عبد الوارث قال أخبرنا قاسم، قال أخبرنا أحمد بن زهير، قال حدثنا أبي وهارون بن معروف، قالوا: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، أن امرأة من خثعم، سألت رسول الله ﷺ غداة النحر، زاد هارون في حديثه، والفضل رديفه، وقالوا جميعا إن فريضة الله أدركت أبي، وهو شيخ كبير، لا يستطيع أن [يستمسك] ^(١) على الرجل، فهل ترى أن نحج عنه؟ قال: نعم! .

قال أبو عمر: الكلام في معنى هذا الحديث وما فيه من الفقه واختلاف الفقهاء فيه يأتي مستوعبا في باب حديث مالك عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، إن شاء الله ^(٢).



(١) كذا في: (ب) ووقع في المطبوع: [يمسك] .

(٢) انظر الحديث السابق .

(٣٨٨/١) ٣ - مالك، عن أيوب أبي تميمة السختياني، عن محمد بن سيرين، أن رجلاً جعل على نفسه أن لا يبلغ أحداً من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه إلا حج، وحج به معه، فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ، وقد كبر الشيخ، فجاء ابنه إلى النبي ﷺ فأخبره الخبر، وقال إن أبي قد كبر، ولا يستطيع أن يحج، أفأحج عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم.

قال أبو عمر: هذا حديث مقطوع، من رواية مالك، بهذا الإسناد وليس عند يحيى، ولا عند من ليس عنده الحديث الذي قبل هذا، وهما جميعاً، مما رماه مالك بآخر كتابه، وهما عند مطرف والقعني، وابن وهب، وابن القاسم في الموطأ، ومعنى هذا الحديث، والحديث الذي قبله سواء، وما ذكرنا من الأسانيد في الحديث الذي قبله، يغني عن ذكرها وتكرارها هاهنا، إذ المعنى فيهما واحد، وهو حج المرء عن غيره، وهل يلزم الحج من عجز عنه بدنه، والقول في هذا يأتي في باب حديث ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، في قصة الخثعمية وأبيها، إن شاء الله.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - ح - وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا وكيع، قال: أخبرنا شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس عن أبي رزين العقيلي، أنه قال: يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير، لا يستطيع الحج، والعمرة والظعن، فقال: «حج عن أبيك، واعتمر»^(١).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو

(١) انظر التعليق عليه في شرح الحديث رقم: (١) من هذا الباب.

داود، قال: حدثنا حفص بن عمر، ومسلم، قالوا: حدثنا شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين، قال حفص في حديثه: رجل من بني عامر، أنه قال: يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير، لا يستطيع الحج، ولا العمرة، ولا الظعن، قال: «احجج عن أبيك واعتمر».

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد ابن شعيب، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير قال: «جاء رجل من خثعم، إلى رسول الله، فقال: أن أبي شيخ كبير، لا يستطيع الركوب، وأدركته فريضة الله في الحج، فهل يجزى أن أحج عنه؟ قال: أنت أكبر ولده؟ قال: نعم! قال: أرأيت لو كان عليه دين، أكنت تقضيه؟ قال: نعم! قال فحج عنه». وهذا المعنى ومافيه من تنازع العلماء، سيأتي في باب ابن شهاب إن شاء الله^(١).



(١) انظر الحديث رقم: (١) من هذا الباب .

٢١ - باب ما جاء فيمن أحصر بعمره

(١٨٩/١٥) ١ - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه قال حين خرج إلى مكة معتمرا في الفتنة : إن صددت عن البيت، صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ فخرج فأهل بعمره، من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمره يوم الحديبية، ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره، فقال: ما أمرهما إلا واحد والتفت إلى أصحابه فقال : ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف به طوافا واحدا، ورأى أنه مجزى عنه وأهدى^(١).

قال أبو عمر : إلى هنا انتهت رواية يحيى، وعلى ذلك أكثر رواة الموطأ، وفي رواية على بن عبد العزيز، عن القنبي، عن مالك في هذا الحديث : وأهدى شاة، فزاد ذكر الشاة، وهو غير محفوظ عن ابن عمر، ولم يذكر القنبي أيضا في هذا الحديث قوله من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمره يوم الحديبية.

وذكره يحيى، وابن بكير، وابن القاسم، وغيرهم والدليل على أن ذكر الشاة في هذا الحديث غلط، أن ابن عمر كان مذهبه فيما استيسر من الهدى بقرة دون بقرة، أو بدنة دون بدنة.

ذكر عبد الرزاق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: ما استيسر من الهدى بدنه دون بدنة وبقرة دون بقرة، قال : وأخبرنا مالك، عن نافع عن ابن عمر، قال: ما استيسر من الهدى : البدنة والبقرة.

قال أبو عمر : روى عن عمر، وابن عباس، وعلى، وغيرهم، ما استيسر من الهدى : شاة، وعليه العلماء.

(١) أخرجه البخاري (٦/٤) ومسلم (٨/٢٩٢).

وفي هذا الحديث معان من الفقة، منها أنه جائز للرجل أن يخرج حاجا في الطريق المخوف إذا لم يوقن بالسوء ورجا السلامة - وإن كان مع ذلك يخاف ويخشى، وليس ذلك من ركوب الغرر .

ومنها: إباحة الإهلال والدخول في الإحرام على هذا الوجه، فإن سلم ونجا، نفذ لوجهه، وإن منع وحصر كان له حكم المحصر على ما سنه رسول الله ﷺ وعمل به حين حصر عام الحديبية.

ونحن نذكر ههنا من أحكام الإحصار بالعدو، وبالمرض وغيره من الموانع، ما فيه شفاء وكفاية - بحول الله، فهو أولى المواضع بذكر ذلك من كتابنا هذا - إن شاء الله، ثم ننصرف إلى باقي معاني الحديث وتوجيهها والقول فيها، ولا ننال شيئا من ذلك إلا بعونه - لا شريك له، فمن ذلك أن مالكا والثوري وأبا حنيفة وأصحابهم قالوا: لا ينفع المحرم الاشتراط في الحج إذا خاف الحصر لمرض أو عدو.

قال أبو عمر: والاشتراط أن يقول إذا أهل في الحال التي وصفنا: ليك اللهم ليك، ومحلي حيث حبستني من الأرض.

قال مالك: والاشتراط في الحج باطل، ويمضى على إحرامه حتى يتمه على سائر أحكام المحصر، ولا ينفعه قوله: محلي حيث حبستني. وبه قال أبو حنيفة والثوري، وهو قول إبراهيم النخعي، ومحمد بن شهاب الزهري، وهو قول ابن عمر أيضا.

ذكر ابن وهب عن يونس، وذكر عبد الرزاق عن معمر، جميعا عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر، أنه كان ينكر الاشتراط في الحج، ويقول: ليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ أنه لم يشترط، فإن حبس أحدكم حابس عن الحج فليات البيت فليطف به وبين الصفا والمروة، ويحلق أو يقصر، ثم قد

حل من كل شيء حتى يحج قابلا ويهدى، أو يصوم إن لم يجد هدياً^(١).

قال الشافعي: لو ثبت حديث ضباعة لم أعدّه، وكان محله حيث حبسه الله بلا هدى.

واختلف أصحابه في هذه المسألة إلى اليوم، فمنهم من يقول ينفعه الاشتراط على حديث ضباعة، ومنهم من يقول الاشتراط باطل.

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبو ثور: لا بأس أن يشترط - وله شرطه على ما روى عن النبي ﷺ وعن غير واحد من أصحابه.

قال أبو عمر: [روي]^(٢) جواز الاشتراط في الحج عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وبه قال علقمة، وشريح، وعبيدة، والأسود، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار، وعكرمة، وهومذهب عطاء بن أبي رباح، وحجتهم في ذلك حديث ضباعة.

قال أبو عمر: حديث ضباعة في ذلك، ما أخبرني عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا أحمد بن حنبل، قال حدثنا عباد بن العوام، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني أريد الحج أأشترط؟ قال: نعم قالت: وكيف أقول؟ قال: قولِي: «لبيك اللهم لبيك، ومحلي من الأرض حيث حبستني»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١١/٤) ولم يذكر كلامه على الاشتراط.

(٢) زيادة من (و).

(٣) هذا الحديث روي عن ابن عباس وعائشة وغيرهما:

- فأما طريق ابن عباس: فرواه هلال بن خباب عن عكرمة عنه أخرجه أبو داود (١٧٧٦) والنسائي (١٦٨/٥) والترمذي (٩٤١) ورواية النسائي من طريق ثابت بن يزيد عنه بخلاف رواية عباد بن العوام ورواه مسلم وغيره (١٨٦/٨) من طريق أبي =

قال أبو عمر : الإحصار عند أهل العلم على وجوه، منها: الحصر بالعدو، ومنها بالسلطان الجائر، ومنها بالمرض وشبهه، وأصل الحصر في اللغة الحبس والمنع، قال الخليل وغيره: حصرت الرجل حصراً: منعته وحبسته، وأحصر الحاج عن بلوغ المناسك من مرض أو نحوه^(١).

هكذا قال جعل الأول ثلاثياً من حصرت، وجعل الثاني في المرض رباعياً، وعلى هذا خرج قول ابن عباس: لا يحصر إلا حصر العدو، ولم يقل إلا إحصار العدو.

وقالت طائفة يقال: أحصر فيهما جميعاً من الرباعي، وقال منهم جماعة: حصر وأحصر بمعنى في المرض والعدو جميعاً - ومعناه: حبس، واحتج من قال بهذا من الفقهاء بقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ وإنما نزلت هذه

= الزبير عن طاوس وعكرمة عنه ومن طريق عمرو بن هرم عن سعيد وعكرمة عنه ومن طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء عنه .

- أما حديث عائشة: فأخرجه مسلم (١٨٤/٨) والنسائي (١٦٨/٥) من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قال النسائي: لا أعلم أحداً أسنده عن الزهري غير معمر. ١. هـ . وأخرجه مسلم (١٨٤/٨) من حديث حماد بن أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة وهذا الطريق أخرجه البخاري في النكاح (٣٤/٩) ولم يخرج في الحج: قال ابن حجر في الفتح: (١٢/٤): أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام عن أبيه - مرسل - وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلاً إثباتاً كما في حديث عائشة ونفياً كما في حديث ابن عمر . . . ولقصة ضياعة شواهد منها حديث ابن عباس - أخرجه مسلم، وأسانيدها كلها قوية وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم، ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا ابن عمر ووافقه جماعة من التابعين، وحكى عياض عن الأصيلي: قال لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح وتعقبه النووي بأن قاله غلط فاحش لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة. انتهى كلام ابن حجر .

(١) العين (١١٣/٣) مادة: حصر والذي فيه فقط: والإحصار أن يحصر الحاج عن بلوغ المناسك مرض أو عدو. ١. هـ .

الآية في الحديبية، وعلى نحو ذلك [إختلاف]^(١) أهل العلم في أحكام المحبوس بعدو، والمحبوس بمرض، إلا أن أكثر علماء اللغة يقولون في هذا الفعل من العدو حصره العدو، فهو محصور، وأحصره المرض، فهو محصر.

وأما إختلاف الفقهاء في هذا المعنى، فقال مالك والشافعي وأصحابهما كلهم اتفقوا على أن من أحصره المرض فلا يحله إلا الطواف بالبيت، ومن حصر بعدو فإنه ينحر هديه حيث حصر، ويتحلل وينصرف، ولا قضاء عليه، إلا أن يكون ضرورة [فيحج]^(٢) حجة الفريضة، ولا خلاف بين الشافعي ومالك في شيء من ذلك.

واحتج مالك بأن رسول الله ﷺ لم يأمر أحدا من أصحابه عام الحديبية بقضاء العمرة التي صد فيها عن البيت.

وقال ابن وهب وغيره عن مالك: من أحصر بعدو وحيل بينه وبين البيت، حل من كل شيء ونحر هديه وحلق رأسه حيث حبس، وليس عليه قضاء إلا أن يكون لم يحج حجة قط، فعليه أن يحج حجة الإسلام، قال: وأما من أحصر بغير عدو، فإنه لا يحل دون البيت: قال وكذلك كل من حبس عن الحج بعدما يحرم إما بمرض أو خطأ من العدد، أو خفى عليه الهلال، فهو محصر، عليه ما على المحصر، وكذلك من أصابه كسر أو بطن متحرق، وقال مالك: أهل مكة في ذلك كأهل الآفاق، لأن الإحصار عنده في المكي الحبس عن عرفة خاصة، قال: فإن احتاج المحصر بمرض - إلى دواء تداوى به واقتدى، ويبقى على إحرامه لا يحل من شيء منه حتى يبرأ من مرضه، فإذا برئ من مرضه، مضى إلى البيت فطاف به سبعا وسعى بين الصفا والمروة وحل من حجه أو من عمرته.

(١) زيادة من (و).

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [فحج].

قال أبو عمر : وهذا كله قول الشافعي أيضا، قال مالك: وقد أمر عمر بن الخطاب أبا أيوب الأنصاري، وهبار بن الأسود - حين فاتهما الحج وأتيا يوم النحر- أن يحلا بعمرة ثم يرجعان حلالين، ثم يحجان عاماً قابلاً ويهديان.

قال مالك: فمن لم يجد هديا، فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، قال مالك: وبلغني أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فتحروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت، وقبل أن يصل إليه الهدى، قال: ثم لم نعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحدا من أصحابه، ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئا، ولا يعودوا لشيء، قال مالك: وعلى هذا الأمر عندنا فيمن أحصر بعدو، كما أحصر النبي ﷺ وأصحابه، فأما من أحصر بغير عدو، فإنه لا يحل دون البيت.

قال أبو عمر: بمثل هذا كله قال الشافعي أيضا، ذهب جميعا فيمن حصره العدو إلى قصة الحديبية، وأن النبي ﷺ نحر الهدى في مكانه الذي أحصر فيه وحل ورجع، وذهبا في الحصر بمرض إلى ماروى عن عمر، وابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وابن الزبير أنهم قالوا في المحصر بمرض أو خطأ في العدد، أنه لا يحله إلا الطواف بالبيت، وحكم من كانت هذه حاله عند مالك وأصحابه، أن يكون بالخيار إذا خاف فوت الوقوف بعرفة لمرض - إن شاء مضى إذا أفاق إلى البيت فطاف به وتحلل بعمرة، وأن شاء أقام على إحرامه إلى قابل، فإن تحلل بالطواف بالبيت، فعليه دم ويقضى حجه من قابل، وإن أقام على إحرامه ولم يواقع شيئا مما نهى عنه الحجاج، فلا هدى عليه.

ومن حجته في ذلك: الإجماع من الصحابة على من أخطأ العدد، أنه هكذا حكمه لا يحله إلا الطواف بالبيت، قال مالك: إذا تحلل المريض والذي تفوته عرفة بالطواف بالبيت، فعليهما القضاء - وإن كانا مستطوعين، وكذلك

المعتمر، والحصر عند مالك ومن تابعه إنما يكون عن عرفة فقط، فإذا علم المحصر بعدو أو غيره، أنه قد فاتته الوقوف بعرفة في وقت، أو انكشف له العدو في زمن لا يصل فيه إلى البيت إلا بعد فوات عرفة، أو غلب ذلك على ظنه، تحلل مكانه وانصرف.

وأما من وقف بعرفة وصد عن مكة، فهو على إحرامه حتى [ينكشف]^(١) العدو ثم يطوف ويتم حجه - فرضا كان أو تطوعا، وإن خاف طول الزمان، انصرف إلى بلده، فمتى أمكنه الرجوع إلى البيت عاد، فإن كان مس النساء، دخل محرما وطاف وأهدى، وإن لم يمس النساء ولا الصيد، طاف وتم حجه، وكان ابن القاسم يقول: ليس على من صد عن البيت في حج أو عمرة هدى إلا أن يكون ساقه معه - وهو قول مالك .

وقال أشهب: عليه الهدى إذا صد عن البيت بعد أن أحرم، لا بد له منه ينحره كما نحر رسول الله ﷺ الهدى بالحديبية، وهو قول الشافعي، ومن حجة من ذهب مذهب مالك وابن القاسم في ذلك أن النبي ﷺ إنما نحر يوم الحديبية هديا قد كان أشعره وقلده حين أحرم بعمرة، فلما لم يبلغ ذلك الهدى محله للصد، أمر به رسول الله ﷺ فنحر، لأنه كان هديا قد وجب بالإشعار والتقليد، وخرج لله فلم يجز الرجوع فيه، ولم ينحره رسول الله ﷺ من أجل [الصد]^(٢)، فلهذا لا يجب عنده على من صد عن البيت هدى: وقال الشافعي لو أحصر موسر لا يجد هديا مكانه، أو معسر بهدى، ففيها قولان، أحدهما لا يحل إلا بهدى.

والآخر أنه مأمور بأن يأتي بما يقدر عليه، فإن لم يقدر على شيء خرج مما عليه، وكان عليه أن يأتي إذا قدر عليه، ومن قال هذا قال: لا يحل مكانه،

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [ينكف] .

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [الصيد] .

ويذبح إذا قدر، فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة، لم يجزه أن يذبح إلا بها، وإن لم يقدر، ذبح حيث قدر، وقال الشافعي ويقال لا يجزئ إلا هدى، ويقال يجزئه إذا لم يجد هديا - طعام أو صيام، فإن لم يجد الطعام كان كمن لم يجد هدياً ولا طعاماً، وإذا قدر، أدى أى هدى كان عليه.

فهذا يبين لك أن الهدى عند الشافعي على المحصر واجب لإحلاله، وبه قال أشهب، وعليه أكثر العلماء، والحجة في ذلك: أن رسول الله ﷺ لم يحل يوم الحديبية، ولم يحلق رأسه حتى نحر الهدى، فدل ذلك على أن من شرط إحلال المحصر بعدو، ذبح هدى متى وجده وقدر عليه، والكلام في هذه المسألة يطول، وفيما ذكرنا كفاية.

وأما من أحصر بغير عدو من موانع الأمراض وشبهها، فحكمه عند أهل الحجاز في ذلك ما قد روى مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، قال: من حبس دون البيت بمرض، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، فإن اضطر إلى شيء من لبس الثياب التي لا بد له منها، أو إلى الدواء صنع ذلك وافتدى.

ومالك عن أيوب بن أبي تيمة، عن رجل من أهل البصرة كان قديماً قال: خرجت إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق، كسرت فخذي، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير والناس، فلم يرخص لي أحد في أن أحل فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر، ثم حللت بعمره.

ومالك عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن ابن حزابة المخزومي، صرع ببعض طريق مكة - وهو محرم بالحج، فسأل على الماء الذي كان عليه، فوجد عليه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومروان بن الحكم، فذكر لهم الذي عرض له، فكلهم أمره أن يتدواى بما لا بد منه ويفتدى: فإذا صح، اعتمر فحل من إحرامه، ثم عليه أن يحج قابلاً ويهدى.

قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا فيمن حبس بغير عدو، قال مالك: والمحصر الذي أراد الله - عز وجل - بقوله ﴿إِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ - هو المريض.

قال: وإنما جعلنا للمحصر بالعدو أن يحل بالسنة، وذلك أن رسول الله ﷺ حصره العدو فحل، قال مالك: ولم نجعل له الإحلال بالكتاب، وإنما جعلناه بالسنة في ذلك، ذكر ذلك أحمد بن [المعدل] عن مالك، وهو قول الشافعي.

وذكر مالك عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار - قصة أبي أيوب، إذ فاته الحج، وذكر عن نافع، عن سليمان بن يسار قصة هبار بن الأسود، إذ فاته الحج أيضاً، فأمرهما عمر بن الخطاب كل واحد منهما أن يحل بعمل عمرة، ثم يحج من قابل ويهدي، فمن لم يجد، صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع، وهذا أمر مجتمع عليه فيمن فاته الحج بعد أن أحرم به، ولم يدرك عرفة إلا يوم النحر، والمحصر عن عرفة بمرض عند مالك والشافعي كذلك وهو قول الأوزاعي، ذكره الوليد بن مزيد عنه، قال: من أحصر بمرض فلا يحل من شيء حتى يحل بالبيت.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرني علي بن ميمون الرقي، قال حدثنا سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، قال: خرج عبد الله بن عمر، فلما أتى ذا الحليفة، أهل بالعمرة فصار قليلاً فخشى أن يصد عن البيت، فقال: إن صددت، صنعت كما صنع رسول الله ﷺ قال: والله ما سبيل الحج إلا سبيل العمرة، أشهدكم أنني قد أوجبت مع عمرتي حجاً فصار حتى أتى قديداً، فاشتري منها هدياً، ثم قدم مكة فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة، وقال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل»^(١).

(١) سنن النسائي (٢٢٦/٥) وإسناده صحيح.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال أخبرنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد ابن شعيب، قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال أخبرنا عبد الرزاق، قال سمعت عبيد الله بن عمر، وعبد العزيز بن أبي رواد يحدثان عن نافع، قال: خرج ابن عمر يريد الحج زمان نزل الحجاج بابن الزبير فقبل له: إن كان بينهما قتال، خفنا أن نصد عن البيت، فقال: «لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة»، إذا أصنع كما صنع رسول الله ﷺ أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة، حتى إذا كان بظهر البداء، قال: «ما شأن الحج والعمرة إلا واحد أشهدكم أنني قد أوجبت حجا مع عمرة»، وأهدى هديا اشتراه بقديد، فانطلق فقدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك: لم يحلق، ولم يقصر، ولم يحلل من شيء كان أحرم منه، حتى كان يوم النحر نحر وحلق، ورأى أن قد قضى طوافه للحج والعمرة بطوافه الأول، وقال: «هكذا صنع رسول الله ﷺ» (١).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالا حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن نافع، أن ابن عمر أراد أن يحج عام نزل الحجاج بابن الزبير، فقبل له: إن الناس [كائن] (٢) بينهم شيء، وإنا نخاف أن يصدونا، فقال: إذا نصنع كما صنع رسول الله ﷺ أشهدكم أنني قد أوجبت حجا مع عمرتي. قال: فانطلق يهل بهما جميعا حتى قدم مكة، فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم ينحر، [ولم يحلق] (٣) ولم يقصر، ولم يحل من شيء حرمه الله عليه، حتى كان يوم النحر، فنحر وحلق ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه ذلك الأول، ثم قال: «هكذا صنع رسول الله ﷺ».

(١) السنن الكبرى (٣٩٩/٢) وإسناده صحيح.

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [كان].

(٣) زيادة من (و).

فعلى هذا وعلى ما ذكرنا عن الصحابة في هذا الباب من الآثار، مذهب الحجازيين في الإحصار، وذكرنا ههنا رواية السختياني وأيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر، وعبد العزيز بن أبي رواد، وموسى بن عقبه، عن نافع لهذا الحديث، لأن في رواية جميعهم فيه عن نافع، عن ابن عمر، أنه طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو قارن، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ وليس ذلك في رواية مالك عن نافع، وهي زيادة قوم حفاظ ثقات، وفيها حجة قاطعة للمالك ومن تابعه في القارن، أنه لا يطوف إلا طوافاً واحداً، ولا يسعى إلا سعياً واحداً، وسنذكر هذه المسألة في موضعها من هذا الباب - إن شاء الله.

وقال أبو حنيفة: المحصر بالعدو والمرض سواء، يذبح هديه في الحرم ويحل قبل يوم النحر - إن ساق هدياً، وعليه حجة وعمرة، وهو قول الطبري.

وقال أبو يوسف، ومحمد: ليس ذلك له، ولا يتحلل دون يوم النحر، وهو قول الثوري، والحسن بن صالح، واتفق أبو حنيفة وأصحابه في المحصر بعمره، أنه يتحلل منها متى شاء، وينحر هديه سواء بقى الإحصار إلى يوم النحر أو زال عنه.

هكذا روى محمد عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، وروى زفر عن أبي حنيفة أنه إن بقى الإحصار إلى يوم النحر، أجزأ ذلك عنه، وكان عليه قضاء حجة وعمره، وإن صح قبل فوت الحج لم يجزه ذلك، وكان محرماً بالحج على حاله، قال: ولو صح في العمرة بعد أن بعث بالهدى، فإن قدر على إدراك الهدى قبل أن يذبح، مضى حتى يقضى عمرته، وإن لم يقدر حل إذا نحر عنه الهدى.

وقال سفيان الثوري: إذا أحصر المحرم بالحج بعث بهدى، فنحر عنه يوم النحر، وإن نحر قبل ذلك لم يجزه.

وجملة قول أصحاب الرأي أنه إذا أحصر الرجل، بعث بهديه وواعد المبعوث معه يوماً يذبح فيه، فإذا كان ذلك اليوم حلق عند أبي يوسف، أو قصر وحل ورجع، فإن كان مهلاً بحج قضى حجة وعمرة، لأن إحرامه بالحج صار عمرة، وإن كان قارناً قضى حجة وعمرتين، وإن كان مهلاً بعمرة قضى عمرة وسواء عندهم المحصر بالعدو والمرضى.

وذكر [الجوزجاني]^(١) عن محمد بن الحسن، قال: قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: من أهل بحج فأحصر، فعليه أن يبعث بثمان هدى فيشتري له بمكة، فيذبح عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة وحجة، وليس عليه تقصير في قول أبي حنيفة ومحمد. لأن التقصير نسك - وليس عليه من النسك شيء.

وقال أبو يوسف: يقصر، وإن لم يفعل فلا شيء عليه.

وقالوا: إذا بعث بالهدى، فإن شاء أقام مكانه، وإن شاء انصرف، وإن كان مهلاً بعمرة، بعث فاشترى له الهدى ويواعدهم يوماً، فإذا كان ذلك اليوم، حل وكانت عليه عمرة مكانها.

وقالوا: إذا كان المحصر قارناً، فإنه يبعث فيشتري له هديان فينحران ويحل وعليه عمرتان وحجة، فإن شاء قضى العمرتين متفرقتين والحجة بعد ذلك، وإن شاء ضم إحدى العمرتين إلى الحجة.

وروى عن ابن مسعود وعلقمة - نحو قول أبي حنيفة فيمن أحصر بمرض في الحج والعمرة سواء على اختلاف عنهما في ذلك أيضاً، وهو قول الحكم، وحمام، وإبراهيم، وجماعة من الكوفيين.

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [الجوزاني] .

وقال أبو ثور فيمن أحصر بعدو مثل قول مالك، والشافعي - سواء، وقال في المحصر بالكسر أو المرض، أو العرج إنه يحل في الموضع الذي عرض له ذلك فيه - ولا هدى عليه، وعليه القضاء.

قال أبو عمر: من حجة من أوجب القضاء على المحصر بعدو.

ما أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا النفيلي، قال حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: سمعت أبا حاصر الحميري يحدث أن ميمون بن مهران قال: خرجت معتمرا عام حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة، وبعث معي رجال من قومي بهدى، فلما انتهيت إلى أهل الشام، منعونا أن ندخل الحرم، فنحرت الهدى مكاني، ثم حللت ثم رجعت: فلما كان من العام المقبل، خرجت لأقضى عمرتي، فأتيت ابن عباس فسألته، فقال: «أبدل الهدى، فإن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يدلوا الهدى الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء»^(١).

وأما الحجة لأبي ثور ومن ذهب مذهبه في المحصر بمرض يحل في موضعه ولا هدى عليه، وعليه القضاء - فما حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر بن حماد، قال جميعا حدثنا مسدد، قال حدثنا يحيى، عن حجاج الصواف، قال حدثني يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «من

(١) سنن أبي داود (١٨٦٤). وفيه ابن إسحاق وقد عنعن وهو مدلس، وأبا حاصر قيل هو عثمان بن حاضر، وقيل غيره ووثقه أبو زرعة وقال أبو حاتم عن أبي حاضر شيخ مجهول.

كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل»، قال عكرمة: فسألت ابن عباس وأبا هريرة، فقالا: صدق^(١).

وأخبرنا أحمد بن محمد، قال أخبرنا أحمد بن الفضل، أخبرنا محمد بن جرير، قال حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن الحجاج بن أبي عثمان قال حدثني يحيى بن أبي كثير، قال حدثني عكرمة، قال حدثني الحجاج بن عمرو، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كسر أو عرج، فقد حل وعليه حجة أخرى»، فحدثت به ابن عباس، وأبا هريرة فقالا: صدق.

هكذا رواه الحجاج بن أبي عثمان الصواف، ورواه معاوية بن سلام، ومعمر، عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، قال: قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة: أنا سألت الحجاج بن عمرو عن حبس وهو محرم، فقال: قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث مثله سواء، قال: فحدثت بذلك ابن عباس وأبا هريرة، فقالا: صدق.

(١) سنن أبي داود (١٨٦٢) والترمذي رقم: (٩٤٠) وقال: وروى معمر ومعاوية ابن سلام هذا الحديث عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج بن عمرو عن النبي ﷺ وحجاج لم يذكر عبد الله بن رافع وحجاج - الصواف - ثقة حافظ عند أهل الحديث وسمعت محمداً - يعني البخاري يقول: رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح. ١. هـ. قلت: وذكر البيهقي أن يزيد بن أبي حبيب رواه عن عكرمة عن عبد الله بن رافع أيضاً السنن (٢٢٠ / ٥)، ونقل البيهقي عن ابن المديني أن الحجاج أثبت في يحيى بن أبي كثير. وذكر عن ابن المديني قال: وقد حملة بعض أهل العلم إن صح على أنه يحل بعد فواته بما يحل به من يفوته الحج بغير مرض فقد روي عن ابن عباس ثابتاً عنه قال: لا حصر إلا حصر عدو والله أعلم. ١. هـ. قلت: يشير ابن المديني إلى معارضة هذا لما هو أثبت منه عن ابن عباس وهو قوله: «لا حصر إلا حصر عدو»، أما عبد الله بن رافع فقد وثق على طريقة توثيق من روى عنه الثقات ولم يعرف بجرح.

ورواه عبد الرزاق عن معمر، عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة، عن عبد الله ابن [رافع]^(١)، عن الحجاج بن عمرو، عن النبي ﷺ مثله بمعناه إلى آخره من قول ابن عباس، وأبى هريرة: صدق فهذه حجة أبى ثور، ومن ذهب مذهبه فى أن المحرم إذا حبسه المرض، أو الكسر عن البيت، حل ولا شئ عليه من هدى ولا غيره إلى القضاء فى العام المقبل.

ومن الحجة عليه لسائر العلماء الذين أوجبوا عليه الهدى، ولم يجيزوا له أن يحل ويحلق حتى ينحر الهدى: - القياس على حصر العدو، لأنه كله منع عن الوصول إلى البيت، لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾. فلما أمر الله المحصر بأن لا يحلق رأسه حتى يبلغ الهدى محله، علم بذلك أنه لا يحل المحصر من إحرامه، إلا إذا حل له حلق رأس، ولا يحل له ذلك حتى ينحر الهدى.

واستدلوا بفعل رسول الله ﷺ يوم الحديبية أنه لم يحلق رأسه حتى نحر، ولم يحل حتى نحر الهدى،

أخبرنا خلف بن القاسم، قال حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد قال حدثنا يحيى بن أيوب بن بادي، قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال حدثني ميمون بن يحيى عن مخزومة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول إذا عرض للمحرم عدو، فإنه يحل حيثئذ. ، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ حبسه كفار قريش فى عمرة عن البيت، فنحر هديه وحلق وحل هو وأصحابه، ثم رجعوا حتى اعتمرُوا من العام المقبل، قالوا: ومعنى قول رسول الله ﷺ فى حديث الحجاج بن عمرو: من كسر أو عرج فقد حل، أى فقد حل له أن يحل بما يحل به المحصر من النحر أو الذبح، لا أنه قد حل بذلك من

(١) كذا فى (و) ووقع فى المطبوع: [نافع] بالنون وهو خطأ وهو عبد الله بن رافع المخزومي .

إحرامه ، قالوا : وإنما هذا مثل قولهم قد حلت فلانة للرجال إذا انقضت عدتها، والمعني في ذلك أنها تحل لهم بما يجب أن تحل به من الصداق وغيره من شروط النكاح.

قال أبو عمر: لم يختلف العلماء فيمن كسر أو عرج أنه يحل ، ولكن اختلفوا فيما به يحل ، فقال مالك أنه يحل بالطواف بالبيت لايحله غيره، ومن خالف مالكا في ذلك من الكوفيين يقول يحل بالنية، وفعل ما يتحلل به على ما وصفنا عنهم، وأبو ثور يقول بظاهر حديث الحجاج بن عمرو على ما ذكرنا عنه، ولم يقل أحد أنه بنفس الكسر يكون حلالا غير أبي ثور وتابعه دواد وبعض أصحابه.

قال أبو عمر : من زعم أن على المحصر بعمره قضاء عمرته التي صد فيها عن البيت بعدو كان حصره، أو بغير عدو، زعم أن ائتمار رسول الله ﷺ وأصحابه في العام المقبل من عام الحديبية، إنما كان قضاء لتلك العمرة، قالوا: ولذلك ما قيل لها: عمرة القضاء، واستدلوا بقوله ﷺ من كسر أو عرج، فقد حل وعليه حجة أخرى، أو عمرة أخرى، ومن زعم أن المحصر بعدو ينحر هديه ويحلق رأسه - وقد حل بفعله ذلك من كل شيء، ولا شيء عليه احتج بأن رسول الله ﷺ لم يقل لأحد منهم: عليكم قضاء هذه العمرة، ولا حفظ ذلك عنه بوجه من الوجوه، ولا قال في العام المقبل إن عمرتي هذه قضاء عن العمرة التي حصرت فيها، ولم ينقل ذلك عنه أحد، قالوا: والعمرة المسماة بعمره القضاء هي عمرة القضية عندنا ، قالوا : عمرة القضاء وعمرة القضية سواء، وإنما قيل ذلك، لأن رسول الله ﷺ قاضى قريشا وصالحهم في ذلك العام على الرجوع عن البيت، وقصده من قابل إن شاء، فسميت بذلك عمرة القضية.

قال أبو عمر: كل ما ذكرنا قد قيل فيما وصفنا، وقد اختلف العلماء

في وجوب القضاء عن المحصر بعدو على حسبما قدمنا في هذا الباب واجتلبنا، ومن جهة النظر إيجاب قضاء إيجاب فرض، والفروض لا تجب أن تثبت إلا بدليل لا معارض له - وبالله التوفيق.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا النفيلي وقتيبة، قال حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر: عمرة الحديبية، والثانية حيث تواطئوا على عمرة قابل، والثالثة من الجعرانة، والرابعة التي قرن مع حجته»^(١).

قال أبو عمر: ليس في قوله حيث تواطئوا على عمرة قابل، دليل على أنها على جهة القضاء، وحسبك أنه قد جعل عمرة الحديبية - وهي التي حصر عنها رسول الله ﷺ عمرة من عمره، وقد أجمعوا على أن تلك عمرة من عمره، وإنما اختلفوا في العمرة الرابعة، فمن زعم أن رسول الله ﷺ كان مفرداً، يقول لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا ثلاث عمر: عمرة الحديبية. والعمرة من قابل، وعمرة الجعرانة، وهو مذهب مالك، وعروة بن الزبير، وجماعة، وسنذكر الآثار في ذلك في باب هشام بن عروة، وفي باب بلاغ مالك - إن شاء الله، ومن زعم أن رسول الله ﷺ تمتع في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، أو قرن الحج مع العمرة، زعم أن عمره أربعاً - ﷺ وقد ذكرنا ما اعتل به من جهة الأثر من قال إنه كان مفرداً، وما اعتل به من قال إنه تمتع، ومن قال إنه

(١) سنن أبي داود (١٩٩٣) والترمذي (٨١٦) وقال: روى ابن عيينة هذا عن عمرو بن دينار عن عكرمة . . ولم يذكر ابن عباس؛ حدثنا بذلك سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا ابن عيينة. فذكر نحوه وداود العطار قال عنه أبو حاتم: لا بأس به صالح - أي يكتب حديثه وينظر فيه، ووثقه ابن معين وروى عنه تضعيفه، وقال ابن معين: ابن عيينة أثبت في ابن دينار منه. قلت: وهذا ما لا يشك فيه أي أحد له نظر في هذا العلم.

قرن، كل ذلك في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا- والحمد لله^(١).

واختلف الفقهاء في المحصر بعدو أين ينحر هديه؟ فقال مالك: ينحر هديه حيث حصر في الحرم وغيره، وبذلك قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا ينحره إلا في الحرم، وقد ذكرنا هذه المسألة مجودة في باب أبي الزبير، وكذلك اختلفوا في وجوب الحلاق على المحصر، وسنذكر ذلك في الباب الذي بعد هذا، وأما قول ابن عمر في حديث هذا الباب ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة، ففيه دليل على أن الحج ينعقد بالنية، وأن العبارة عن تلك النية تكون بالتلبية وبغير التلبية، وقد تقدم هذا المعنى مجودا في حديث نافع - والحمد لله.

وفيه إدخال الحج على العمرة وذلك بين عنه في الأحاديث المذكورة في هذا الباب من رواية مالك وغيره عن نافع عنه ؛ ولا خلاف بين العلماء في أن للمحرم بالعمرة إدخال الحج على العمرة، ما لم يتبدى الطواف بالبيت لعمرته، هذا إذا كان ذلك في أشهر الحج، على أن جماعة منهم- وهم أكثر أهل الحجاز- يستحبون أن لا يدخل المحرم الحج على العمرة حتى يفرغ من عملها، ويفصل بينها وبين العمرة، ولهذا استحبوا العمرة في غير أشهر الحج.

وروى مالك عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجتكم وعمركم، فإن ذلك أتم لحج أحدكم، وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

قال أبو عمر: هذا إفراط من عمر - رحمه الله - في استحباب الافراد في الحج، ولذلك قال: هذا القول -والله أعلم- لئلا يتمتع أحد بالعمرة إلى الحج، ولا يجمع بينهما، ويفرد كل واحد منهما، فإن ذلك أتم

(١) انظر باب دخول الحائض مكة حديث رقم: (٢).

لهما عنده، ولانعلم أحدا من أهل العلم كره العمرة في أشهر الحج غير عمر - رضى الله عنه، وقد ثبت أن النبي ﷺ لم تكن عمره كلها إلا في شوال، وقيل في ذي القعدة - وهما جميعاً من أشهر الحج، وستأتي الآثار في عمره ﷺ في باب هشام بن عروة - إن شاء الله.

قال أبو عمر: العلماء مجمعون على أنه إذا أدخل الحج على العمرة في أشهر الحج على ما وصفنا قبل الطواف بالبيت أنه جائز له ذلك، ويكون قارنا بذلك يلزمه ما يلزم الذى أنشأ الحج والعمرة معا.

وقال طائفة من أصحاب مالك إن له أن يدخل الحج على العمرة - وأن كان قد طاف مالم يركع ركعتي الطواف، وقال بعضهم: ذلك له بعد الطواف مالم يكمل السعي بين الصفا والمروة، وهذا كله شذوذ عند أهل العلم

وقال أشهب: من طاف لعمرته ولو شوطاً واحداً، لم يكن له إدخال الحج عليها، وهذا هو الصواب - إن شاء الله، فإن فعل وأدخل الحج على العمرة بعد ذلك، فقد اختلفوا فيما يلزم من ذلك، فقال مالك: من أدخل الحج على العمرة بعد أن يفتح الطواف، لزمه ذلك وصار قارنا.

وروي مثل ذلك عن أبي حنيفة، والمشهور عنه أنه لا يجوز إلا قبل الأخذ في الطواف على ما قدمنا، وقال الشافعي: لا يكون قارنا، وذكر أن ذلك قول عطاء، وبه قال أبو ثور وغيره، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج، فقال مالك: يضاف الحج إلى العمرة، ولا تنضاف العمرة إلى الحج، فإن أهل أحد بالحج ثم أضاف العمرة إليه، فليست العمرة بشيء، ولا يلزمه شيء، وهو أحد قولي الشافعي، وهو المشهور عنه قاله بمصر، قال: من أهل بالحج لم يدخل العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج، وهو آخر أيام التشريق إن أقام إلى آخرها، وإن نفر النفر الأول واعتمر يومئذ، لزمته العمرة، لأنه لم يبق عليه للحج عمل، قال: ولو أخره كان أحب إلي، قال: ولو أهل بعمرة من يوم

النفر الأول، كان إهلاله باطلا، لأنه معكوف على عمل من عمل الحج، ولا يخرج منه إلا بإكماله والخروج منه، وقال ببغداد: إذا بدأ فأهل بالحج، فقد قال بعض أصحابنا: لا يدخل العمرة على الحج، قال: والقياس أن أحدهما إذا جاز أن يدخل على الآخر فهما سواء.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: من أهل بحجة ثم أضاف إلى الحج عمرة، فهو قارن ويكون عليه ما على القارن، قالوا: ولو طاف لحجته شوطا ثم أهل بعمرة، لم يكن قارنا ولم يلزمه لأنه قد عمل في الحج، قالوا فإن كان إهلاله بعمرة، فطاف لها شوطا، ثم أهل بحجة لزمته، وكان قارناً إذا طاف لعمرة في أشهر الحج، قالوا: والفرق بينهما إن الحج يدخل على العمرة، ولا تدخل العمرة على الحج، قالوا: وإن أهل بعمرة، وقد طاف للحج فإنه يرفضها وعليه لرفضها دم وعمرة مكانها.

وقال الأوزاعي: لا بأس أن يضيف العمرة إلى الحج بعد ما يهل بالحج.

وقال أبو ثور: إذا أحرم بحجة فليس له أن يضيف إليها عمرة ولا يدخل إحراما على إحرام، كما لا يدخل صلاة على صلاة.

قال أبو عمر: قول أبي ثور لا يدخل إحراماً على أحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة، ينفي دخول الحج على العمرة - وهذا شذوذ، وفعل ابن عمر في إدخاله الحج على العمرة - ومعه على ذلك جمهور العلماء - خير من قول أبي ثور الذي لا أصل له إلا القياس الفاسد في هذا الموضع - والله المستعان.

ومن هذا الباب اختلافهم فيمن أهل بحجتين أو بعمرتين، أو أدخل حجة على حجة، أو عمرة على عمرة، فقال مالك: الإحرام بحجتين أو عمرتين لا يجوز ولا يلزمه إلا واحدة، وبذلك قال الشافعي ومحمد بن الحسن.

قال الشافعي: وكذلك لو أحرم بحج ثم أدخل عليه حجا آخر قبل أن يكمل، فهو مهل بحج واحد - ولا شيء عليه في الثاني من فدية، ولا قضاء ولا غيره.

وقال أبو حنيفة: تلزمه الحجتان ويصير رافضا لأحدهما حين يتوجه إلى مكة.

وقال أبو يوسف: تلزمه الحجتان ويصير رافضا ساعتئذ.

وذكر الجوزجاني عن محمد قال: وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: من أهل بحجتين معاً أو أكثر، فإنه إذا توجه إلى مكة وأخذ في العمل، فهو رافض لها كلها إلا واحدة وعليه لكل حجة رفضها دم وحجة وعمرة.

وأما قوله في حديث ابن عمر: ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف به طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ عنه وأهدى، ففيه حجة لمالك في قوله بأن طواف الدخول إذا وصل بالسعي، يجزئ عن طواف الإفاضة لمن تركه جاهلاً أو نسيه، ولم يذكره حتى رجع إلى بلده وعليه الهدى، ولا أعلم أحداً قاله غيره وغير أصحابه - والله أعلم.

وفي رواية موسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر - في حديث هذا الباب عن نافع، عن ابن عمر: قوله ما أمرهما إلا واحد، وانطلق يهل بهما جميعاً حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، لم يحلق ولم يقصر، ولم يحل حتى كان يوم النحر، فنحر وحلق، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه ذلك الأول، فهذا يبين لك أن الطواف في الحج واحد واجب للقارن وغيره، وأن من اقتصر عليه لم يسقط فرضاً، ولما أجمعوا أن من لم يطف للدخول وطاف للإفاضة وسعى، أنه يجزئه الدم، كان بذلك مع فعل ابن عمر هذا معلوماً أن فرض الحج طواف واحد، ويعتبر هذا بالمشي

أنه ليس عليه إلا طواف واحد، وينوب أيضا عند مالك وأصحابه في الحج الطواف التطوع عن الواجب، لأنه عمل بعمل في زمن واحد.

وأما سائر الفقهاء، فطواف الإفاضة يوم النحر واجب عندهم فرضاً، لقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَذْرَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فلم يوجب الطواف إلا بعد قضاء [التفث]^(١)، وذلك إنما يتم برمي جمرة العقبة.

وقد قال في الشعائر: ﴿ثم محلها إلى البيت العتيق﴾ - فجعله بعدها.

قالوا: وأما طواف الدخول، فسنة ساقطة عن المكّي والمراحم، كسقوط طواف الوداع عن الحائض.

وفي هذا الحديث أيضاً حجة لمالك ومن قال بقوله في القارن أنه يجزئه طواف واحد لحجه وعمرته، وهذا موضع اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً، وقد ذكرناه في باب ابن شهاب عن عروة، ونعيد منه ههنا طرفاً كافياً بعون الله.

قال مالك: من أهل بحج وعمره، أو أدخل الحج على العمرة، طاف لهما طوافاً، واحداً بالبيت، وسعى لهما بين الصفا والمروة سعيًا واحداً، وهو قول الشافعي، وبه قال أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، والحجة لمن ذهب هذا المذهب: حديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة - الحديث. قالت: وأما الذين أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً، وقد ذكرنا هذا الخبر في باب ابن شهاب عن عروة - والحمد لله^(٢).

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [البيت] .

(٢) انظر باب دخول الحائض مكة حديث رقم: (٢) .

وماحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن وضاح، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا أبو معاوية، عن حجاج، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قرن بين الحج والعمرة، وطاف لهما طوافاً واحداً^(١).

وروى رباح بن أبي معروف، عن عطاء، عن جابر، أن أصحاب النبي ﷺ لم يزدوا على طواف واحد^(٢).

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا أحمد ابن شعيب، قال أخبرنا محمد بن منصور، قال حدثنا سفيان، عن أيوب بن موسى، عن نافع، أن ابن عمر قرن بين الحج والعمرة، وطاف لهما طوافاً واحداً، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل، وقد تقدم في هذا الباب حديث ابن عمر هذا من طرق^(٣).

وروى الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «من قرن بين الحج والعمرة، كفاه لهما طواف واحد، وسعي واحد، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً»^(٤).

وروى يحيى بن يمان، عن سفيان، عن عبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله بمعناه^(٥).

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٨/٤) وأخرجه الترمذي (٩٤٧) وفيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وعنونة أبي الزبير وهو مدلس.

وأخرجه النسائي (٢٢٦/٥) من طريق هانئ بن أيوب عن طاوس عن جابر وهانئ هذا ليس له توثيق معتبر، وقال عنه ابن سعد: فيه ضعف.

(٢) رباح بن أبي معروف ضعيف لا يحتج به.

(٣) مر قريباً.

(٤) أخرجه الترمذي (٩٤٨) وابن ماجه (٢٩٧٥) وقال الترمذي: وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر ولم يرفعوه وهو أصح. ١. هـ، قلت: والدراوردي ضعيف سيئ الحفظ.

(٥) يحيى بن يمان ضعفه الإمام أحمد وقال: ليس بحجة وضعفه غير واحد أيضاً.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن، قال حدثنا الشافعي، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال لها: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة، يكفيك لحجك وعمرتك»^(١).

قال أبو عمر: هذا قول ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وعائشة، وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وابن أبي ليلى، والحسن بن حي، والأوزاعي، على القارن طوافان وسعيان، ومن حجتهم أن قالوا في حديث عائشة وقولها فيه: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا لهما طوافا واحدا، قالوا أرادت جمع متعة لا جمع قران، يعني أنهم طافوا طوافا واحدا بعد جمعهم بين الحج والعمرة التي قد كانوا طافوا لها، لأن حجتهم تلك كانت مكية، والحجة المكية لا يطاف لها قبل عرفة، وإنما يطاف لها بعد عرفة - طوافا واحدا.

واحتجوا بما ذكره أبو داود، قال حدثنا قتيبة، قال حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، أن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه لم يطوفوا حتى رموا الجمرة^(٢).

ودفعوا حديث أبي معاوية عن الحجاج بن أرطاة، عن أبي الزبير، عن جابر، بأن ابن جريج، والأوزاعي، وعمرو بن دينار، وقيس بن سعد، روه عن عطاء، عن جابر، أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه بفسخ الحج في العمرة - وهم على الصفا في آخر الطواف.

(١) سنن أبي داود (١٨٩٧) زاد: قال الشافعي: كان سفيان ربما قال: عن عطاء عن عائشة وربما قال عن عطاء أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها. أ. هـ قلت: وابن أبي نجيح كان ربما دلس وهو مختلف فيه.

(٢) سنن أبي داود (١٨٩٦).

فهذا تمتع لا قران، لأنهم حجوا يومئذ بعد ذلك، والطواف للحج بعد ذلك، إنما يكون طوافا واحدا، ودفعوه أيضا بأن جعفر بن محمد روى عن أبيه، عن جابر، أن رسول الله ﷺ أفرد الحج .

قالوا: فكيف يقبل حديث حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ قرن بين الحج والعمرة، وطاف لهما طوافا واحدا، والحجاج ضعيف عندهم، ليس بحجة ودفعوا أيضا حديث الحجاج عن أبي الزبير، عن جابر، بأن قالوا:

رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا^(١).

قالوا: وإنما معنى هذا أن السعي بين الصفا والمروة لا يصنع إلا في طواف القدوم خاصة مرة واحدة.

واعتلوا في حديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بأن قالوا: أخطأ فيه الدراوردي، لأن الجماعة روه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - قوله - ولم يرفعوه.

قالوا: وأما قول ابن عمر حين طاف طوافا واحدا وقال: «هكذا صنع رسول الله ﷺ»؛ فإنه أراد هكذا صنع رسول الله ﷺ في حجته طوافا واحدا بعد رجوعه من منى، ورمى الجمرة، لأنه كان في حجته متمتعا عند ابن عمر، وقد كان طاف لعمرته عند الدخول، وأمر من لم يكن معه هدى أن يحل ولم يحل هو، لأنه كان ساق الهدى، قالوا: فإن كان ابن عمر جعل طواف القارن كطواف المتمتع، فقد خالفه في ذلك على، وابن مسعود، وذكروا ماحدثناه عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا

(١) أخرجه مسلم (٢٢٥/٨) وأبو داود (١٨٩٥) زادا: «طوافه الأول».

أبي، قال حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن أذينة، أنه سأل علياً عن جمع بين الحج والعمرة، فقال: إذا قدمت مكة فطف طوافين بالبيت، وطوافين بين الصفا والمروة، ولا تحل حتى تنحر، أو قال حتى يوم النحر، وقد ذكرنا خبر علي وابن مسعود من طرق في باب ابن شهاب.

قال أبو عمر: أما قولهم إن عائشة أرادت بقولها: وأما الذين جمعوا الحج مع العمرة، فإنما طافوا لهما طوافاً واحداً، أرادت جمع متعة لا جمع قران فدعوى لإبرهان عليها، وظاهر حديث عائشة وسياقه، يدل على أنها أرادت الذين قرنوا الحج والعمرة، لأنها فصلت بالواو بين من أهل بحج، وبين من أهل بعمرة فتمتع بها، وبين من جمع الحج والعمرة، ثم قالت: فأما الذين أهلوا بعمرة، فإنهم طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى بحجهم، وأما الذين كانوا أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا لهما طوافاً واحداً - ولم تقل: وأما الذين أهلوا بعمرة - تعنى من تمتع، فدل على أنها أرادت من قرن، والله أعلم، وقد رفع الإشكال في ذلك ما أوردنا من الآثار عن نافع، عن ابن عمر، أنه قرن بين الحج والعمرة، وطاف لهما طوافاً واحداً - ولم يزد على ذلك، وقال: هكذا صنع رسول الله ﷺ وليس حملهم على الدراوردي بشيء لأنه قد تابع الدراوردي يحيى بن يمان، عن الثوري، عن عبيد الله - بمعنى روايته^(١) والدليل على صحة ما رواه الدراوردي، أن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، وموسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية، رَوَوْا عن نافع، عن ابن عمر - معنى ما رواه الدراوردي وقد ذكرنا أحاديثهم فيما مضى من هذا الباب، وأما قولهم إن عائشة وابن عمر أرادا بقولهما ذلك جمع متعة، لا جمع قران، فقد مضى القول عن عائشة في ذلك، وكيف يجوز أن يتأولوا ذلك في حديث ابن

(١) قد بينا ضعف هذين الطريقتين فضلاً على مخالفتهما لرواية الثقات .

عمر - وهم يزعمون أن رسول ﷺ كان قارناً لامتمتعا، فإن اعتلوا بأن حديث ابن عمر في حجة رسول الله ﷺ مختلف، قد روي عنه أن رسول الله ﷺ قد تمتع في حجة الوداع، رواه عقیل، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه.

وروى عنه أنه أهل هو وأصحابه بالحج رواه حميد عن بكر المزني عنه، قيل لهم، لما اضطربت الآثار عنه في ذلك [قضيئاً]^(١) برواية جابر، وعائشة - أن رسول الله ﷺ أفرد الحج، وتركنا ماسوى ذلك، فإن ذكروا أن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، كانا يقولان: القارن يطوف طوافين، ويسعى سعين، قيل لهم: قد خالفهما ابن عمر، وجابر، وابن عباس، وعائشة، فوجب النظر.

فإن ذكروا ما رواه الحكم عن ابن أبي ليلى، عن علي، قال: أهل رسول الله ﷺ به مرة وحجة، فطاف بالبيت لعمرته، ثم عاد فطاف بحجته، قيل لهم: هذا حديث منكر، إنما رواه الحسن بن عمار عن الحكم فرفعه والحسن بن عمار متروك الحديث، لا يحتج بمثله، ومن جهة النظر، قد أجمعوا أن المحرم إذا قتل الصيد في الحرم، لم يجب عليه إلا جزاء واحد، وهو قد اجتمع عليه حرمتان: حرمة الإحرام، وحرمة الحرم، فكذا الطواف للقارن وكذلك اجمعوا أن القارن يحل بحلق واحد، فكذا الطواف أيضاً قياساً - والله أعلم.

[وفي قوله ثم نفر حتى جاء البيت فطاف به طوافاً واحداً، ورأى أنه يجرى دليل واضح على أن الحاج قارناً كان أو غير قارن ليس عليه إلا طواف واحد يقضي به فرضه فإن شاء جعله عند الدخول ووصله بالسعي، وإن شاء جعله يوم النحر، ووصله أيضاً بالسعي، وأن الإتيان بالطوافين جميعاً كمال،

(١) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [قضيئاً] .

واتباع للسنة لا أن في الحج طوافين واجبين فرضاً، وبين ذلك ما قلت ما قد مضى ذكره في هذا الباب في حديث الدراوردي عن ابن عمر أنه لم يزد على ذلك الطواف. وهذا التوجيه يخرج على مذهب مالك، وأكثر أصحابه فيمن لم يطف للإفاضة يوم النحر أو طافه على غير وضوء ثم لم يذكر حتى بعدُ جداً أو بلغ بلده أنه يهدي ويجزيه الطواف الأول الموصول بالسعي .

وقالت طائفة من أصحاب مالك وغيرهم من الفقهاء أنه ينصرف إليه من بلاده إلا أن يكون طاف بعد رمي جمرة العقبة تطوعاً أو ودّع البيت فإنه إن فعل ذلك أجزأ عنه ويستحبون له مع ذلك الهدى ويجزئ عندهم من عمل الحج التطوع عن الواجب وفيما ذكرنا في هذا الباب من حجة العراقيين والمدنيين ما تقوم منه الحجة لكلا الوجهين وفي سقوط الطواف الواحد عن المكّي ما يشهد لما وجهناه أولاً وقد يحتج بذلك من أوجب طواف الإفاضة دون غيره، وهذه جملة يأتي بسطها والاحتجاج بوجوهها في غير هذا الموضوع إن شاء الله ^(١).

قال أبو عمر : أما الأحاديث عن النبي ﷺ في الحج، ففي تهذيبها وتلخيصها وتمهيدها، ما يحتمل أن يفرد لها كتاب كبير، لا يذكر فيه غير ذلك، ولا سبيل إلى اجتلابها في كتابنا هذا، وقد مضى من ذلك في باب ابن شهاب عن عروة - مافيه هداية، وإنما الغرض في هذا الكتاب، أن نذكر ما للعلماء في معنى الحديث من الأقوال والوجوه والأصول التي بها نزعوا، ومنها قالوا، وأما الاعتلال والإدخال [والمدافعات] ^(٢)، فتطويل وتكثير، وخروج عن تأليفنا وشرطنا - لو تعرضنا له، وبالله التوفيق والعصمة والرشاد.

وأما قوله في حديثنا المذكور في هذا الباب: وأهدى، فإن أهل العلم اختلفوا فيما على القارن من الهدى والصيام، فروي عن ابن عمر أن القارن

(١) زيادة من (و) سقطت من المطبوع .

(٢) كذا في (و) ووقع في المطبوع: [والمرافعات] بالراء .

والمتمتع على كل واحد منهما هدى بدنة أو بقرة، وكان يقول: ما استيسر من الهدى: بدنة أو بقرة، وقد روى عن عمر، وعلى، وابن عباس - في قوله ﴿ما استيسر من الهدى﴾ شاة، وعليه جمهور العلماء وجماعة الفقهاء، وكان مالك يقول في القارن: فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع - هو والمتمتع في ذلك سواء، وكذلك قال الشافعي، وأبو ثور، قال الشافعي: يجزئ القارن شاة قياساً على المتمتع، قال: وهو أخف شأنًا من المتمتع، وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد تجزيه شاة - والبقرة أفضل، ولا يجزئ عندهم إلا الدم عن المعسر وغيره، ولا مدخل عندهم للصيام في هذا الموضع - قياساً على من جاوز الميقات غير محرم، أو ترك رمي الجمار حتى مضت أيامها.

قال أبو عمر: هذا بعيد من القياس، والقران بالتمتع أشبه وأولى أن يقاس بعضها على بعض، وقد نص الله في المتمتع: الصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع - إن لم يجد هدياً، والقارن مثله، وله حكمه قياساً ونظراً - وبالله التوفيق. وقال مالك: من حصره العدو بمكة تحلل بعمل عمرة، إلا أن يكون مكياً فيخرج إلى الحل ثم يتحلل بعمرة.

وقال الشافعي: الإحصار بمكة وغيرها سواء.

وقال أبو حنيفة: إذا أتى مكة محرماً بالحج فلا يكون محصراً.

وقال مالك: من وقف بعرفة، فليس بمحصر، ويقيم على إحرامه حتى يطوف بالبيت ويهدي، ونحو ذلك قول أبي حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: أنه يكون محصراً - وهو قول الحسن، وقد تكرر هذا المعنى، ومضى كثير من معاني هذا الباب في باب ابن شهاب - والحمد لله.

٢٢ - باب ما جاء في بناء الكعبة

١ - مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله. أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر الصديق، أخبره عن عبد الله بن عمر، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: ألم تري إلى قومك حين بنوا الكعبة، اقتصروا عن قواعد إبراهيم؟ قالت: فقلت يا رسول الله، أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟ فقال رسول الله ﷺ: لولا حدثان قومك بالكفر، لفعلت. فقال ابن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر، إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم^(١).

قال أبو عمر: في هذا الحديث من العلم، أن قريشا بنت الكعبة ولم تتمها على قواعد إبراهيم، وقوله ﷺ لعائشة: ألم تري إلى قومك، ولولا حدثان قومك بالكفر - إنما عنى بذلك قريشا لبنيانهم الكعبة، قال الله عز وجل لنبيه ﷺ - ﴿وكذب به قومك﴾، وقال ﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾. قال المفسرون: يعني قريشا والقواعد أساس البيت قال الله عز وجل: ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل﴾، قال أهل اللغة الواحدة منها قاعده، قالوا: والواحد من النساء قاعد.

وفيه حديث الرجل مع أهله في باب العلم وغيره من أيام الناس، وفيه أن رسول الله ﷺ لم يستلم الركنين اللذين يليان الحجر. قال الشافعي: وذلك فيما نرى - والله أعلم - لأنهما كسائر البيت الذي لا يستلم، ولأنهما ليسا بركنين على حقيقة، لما لم يكونا تأمين على قواعد إبراهيم، وسنذكر ما للعلماء في ذلك من

(١) أخرجه البخاري (٥١٣/٣) ومسلم (١٢٩/٩).

الأقاويل بعد ذكر جملة كافية من خير بنيان الكعبة، يشفي الناظر في هذا الباب - إن شاء الله .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا بكر ابن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال حدثنا أبو الأحوص، قال: حدثنا الأشعث، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة قالت: «سئل رسول الله ﷺ عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: نعم، قلت: فلم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إن قومك قصرت بهم النفقة، قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا، ويمنعوا من شاءوا، ولولا أن قومك حديث عهد بجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، لنظرت أن أدخل الجدر في البيت، وألصق بابه بالأرض»^(١).

قال أبو عمر: الجدر لغة في الجدار، والجدر أيضاً والجدير: مكان بنى حوله جدار - قاله الخليل.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد ابن زهير، قال حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال حدثنا محمد بن فليح، عن موسى ابن عقبة، عن ابن شهاب، قال: كان بين الفجار وبنيان الكعبة خمس عشرة سنة، قال ابن شهاب: وكان بين الفيل والفجار أربعون سنة، قال ابن شهاب: ثم إن الله بعث محمداً على رأس خمس عشرة من بنيان الكعبة، فكان بين مبعثة وبين الفيل سبعون سنة، قال إبراهيم بن المنذر: قول ابن شهاب هذا وهم - لا يشك فيه أحد من علمائنا، وذلك أن رسول الله ﷺ ولد عام الفيل، لا يختلفون في ذلك، ونبيء على رأس أربعين سنة من الفيل ﷺ .

أخبرني عبد الله بن محمد قال حدثنا - محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود، قال حدثنا محمد بن مسلمة، قال أنبأنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن

لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن، قال: إن الله بعث محمداً ﷺ على رأس خمس عشرة سنة من بنيان الكعبة، وكان بين غزوة أصحاب الفيل وبين الفجار أربعون سنة.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن اصبغ، قال: حدثنا أحمد ابن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: أنبأنا عبد العزيز بن أبي ثابت، قال: حدثني عبد الله بن عثمان بن أبي سليمان التوفلي، عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم، قال: بنى البيت على خمس وعشرين سنة من الفيل - كذا قال، وخالفه غيره فقال: خمسا وثلاثين، كذلك قال ابن اسحاق، وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن مجاهد، قال: كان- يعني البيت- عريشا تقتحمه العتر، حتى إذا كان قبل مبعث النبي ﷺ بخمس عشرة سنة، بنته قريش.

قال أبو عمر: الآثار في بنيان الكعبة وابتداء أمرها كثيرة، يطول ذكرها، وأنا أذكر منها ما يكتفي به الناظر في كتابنا هذا - بحول الله وعونه - إن شاء الله تعالى.

ذكر سنيد قال: حدثنا أبو سفيان، عن معمر، عن قتادة، وذكره عبد الرزاق أيضا عن معمر، عن قتادة في قوله: ﴿إِنْ أُولَ بَيْنَ وَضَعِ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِيَكَةِ مَبَارَكًا﴾ قال أول بيت وضعه الله في الأرض، فطاف به آدم فمن بعده.

وذكر عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء وابن المسيب وغيرهما، أن الله عز وجل أوحى إلى آدم - إذ أهبط إلى الأرض: ابن لى بيتا، ثم احفف به كما رأيت الملائكة تحف بييتي السذي في السماء قال عطاء: فزعم الناس أنه بناه من خمسة أجبل من حراء، ومن طور سيناء ومن لبنان ومن الجودي، ومن طور زيت وكان ربه من حراء، فكان هذا بناء آدم - صلوات الله عليه، ثم بناه إبراهيم - عليه السلام.

قال ابن جريج: وقال ناس أرسل الله إليه سحابة فيها رأس، فقال: الرأس يا إبراهيم، إن ربك يأمرك أن تأخذ بقدر هذه السحابة، فجعل ينظر إليها ويخط قدرها، ثم قال الرأس: أقدر فعلت؟ قال: نعم، فارتفعت، فحفر، فأبرز عن أساس ثابت في الأرض. وقال معمر عن أيوب السختياني: بنيت الكعبة من خمسة أجبل: لبنان وطور زيتا، وطور سيناء، وحراء، ومن الجودي، وكان ربه من حراء.

قال أبو عمر: الربض ههنا الأساس المستدير بالبيت من الصخر، ومنه يقال لما حول المدينة: ربض، هذا معنى ما ذكره الخليل. وقالت طائفة من أهل العلم بالسير والخبر، منهم وهب بن منبه وغيره، أن شئت بن آدم هو الذي بنى الكعبة، وزعم عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، قال: وكان شئت وصي أبيه آدم، وهو الذي ولد البشر كلهم، وهو الذي بنى الكعبة بالطين والحجارة، وكانت هناك خيمة لآدم - عليه السلام، وضعها الله - عز وجل - له من الجنة.

أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال حدثنا أحمد بن سعيد قال حدثنا محمد ابن إبراهيم بمكة، قال: حدثنا أبو عبيد الله، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن بشر ابن عاصم، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: «إن إبراهيم خليل الله أقبل من أرمينيا، ومعه السكينة تدله على موضع البيت، فجاءت حتى تبوأ البيت كما تبوء العنكبوت، قال: فرفع إبراهيم عن أحجار يطيقها ثلاثون رجلا، أو قال: لا يطيقها ثلاثون رجلا، قال بشر بن عاصم: فقلت لسعيد بن المسيب: فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَإِذ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾، قال: إنما كان هذا بعد، قال: وحدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر، عن سلمة، عن أبي الأحوص، قال: قال علي - رضي الله عنه - : السكينة لها وجه كوجه الإنسان، ثم هي بعد ريح هفافة.

قال أبو عمر : كان علي رضي الله عنه يذهب - والله أعلم - إلى أن آدم لم بين الكعبة :

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا يحيى بن أيوب، قال حدثنا عباد بن عباد: قال: حدثني شعبة بن الحجاج، عن سماك بن حرب، عن خالد بن عرعة، قال: خرج علينا على، فقام إليه ابن الكواء فقال: ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة﴾ - أهو أول بيت وضع للناس؟ قال: فأين كان قوم نوح وعاد، ولكنه أول بيت وضع للناس - مباركا، فيه آيات بينات، مقام إبراهيم.

قال: وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال حدثنا حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن خالد بن عرعة، عن علي مثله. قال: «أنه ليس أول بيت، كان نوح قبله، فكان في البيوت وكان إبراهيم قبله فكان في البيوت، ولكنه أول بيت وضع للناس فيه آيات بينات، مقام إبراهيم - ومن دخله كان آمنا»^(١).

قال أبو عمر : يحتج من ذهب إلى هذا بحديث أبي ذر، قال: قلت: يا رسول الله، أى مسجد وضع فى الأرض أولا؟ قال: «المسجد الحرام»، قلت: ثم أى قال: «المسجد الأقصى»، قلت: كم بينهما؟ قال: «أربعون سنة»^(٢).

ففى هذا الحديث أنه ليس بين المسجد الحرام، والمسجد الأقصى إلا أربعون سنة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا سريج بن النعمان، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمى، عن أبيه، عن أبي ذر.

(١) سماك ضعيف وخالد بن عرعة فى عداد المجهولين .

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٩/٦) ومسلم (١٣/٥) .

وروي عن ابن عباس، وابن مسعود، ما يخالف قول علي هذا ويوافق قوله الأول، وذلك أنهما قالا: إن الله عز وجل أمر إبراهيم -عليه السلام- أن يبنى هو، وإسماعيل البيت، فقاما -عليه السلام- وأخذ المعاول لايدريان أين البيت، فبعث الله ريحا يقال له: الخجوج، لها جناحان ورأس في صورة حية، فكشفت لإبراهيم وإسماعيل عن أساس البيت الاول، وهذا يوافق ما رواه سعيد عن علي، وهو أولى - والله وأعلم.

وأما بنيان قريش البيت، فذكر عبد الرزاق عن معمر، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل، قال - : كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم، ليس فيها مدر، وكانت قدر ما تقتحمها العناق، وكانت ثيابها توضع عليها، تسدل سداً عليها، وكان الركن الأسود موضوعاً على سورها بادياً، وكانت ذات ركنين هيئة هذه الحلقة، فأقبلت سفينة من الروم، حتى إذا كانوا قريباً من جدة، انكسرت السفينة، فخرجت قريش ليأخذوا خشبها، فوجدوا رومياً عندها، فأخذوا الخشب فأعطاهم إياها وكانت السفينة تريد الحبشة، كان الرومي الذي في السفينة نجاراً، فقدموا بالخشب وقدموا بالرومي، وقالت قريش: نبني بهذا الخشب بيت ربنا فلما أرادوا هدمه، إذا هم بحيه على سور البيت مثل قطعة الجائر سوداء الظهر، بيضاء البطن، فجعلت كلما أتى احد إلى البيت ليهدمه أو يأخذ من أحجاره، سعت إليه فاتحة فاها، فاجتمعت قريش عند المقام، فعجوا إلى الله، فقالوا: ربنا لم ترع، أردنا تشريف بيتك وتزيينه، فإن كنت ترضى بذلك، وإلا فما بدا لك فافعل، فسمعوا خواتا في السماء، فإذا هم بطائر أعظم من النسر، أسود الظهر، أبيض البطن والرجلين، فغرز مخالفه في قفا الحية، ثم انطلق بها تجر ذنبها أعظم من كذا وكذا، حتى انطلق بها نحو أجياد، فهدمتها قريش، وجعلوا بينونها بحجارة الوادي، تحملها قريش على رقابها، فرفعوها في السماء عشرين ذراعاً، فبينا النبي ﷺ يحمل حجارة من أجياد وعليه نمرة، فضاعت عليه النمرة، فذهب يضع النمرة على عاتقه فترى

عورته من صغر النمرة فنودي: يا محمد، خمر عورتك، فلم ير عريانا بعد ذلك، وكان بين بنيان الكعبة وبين ما أنزل الله عليه خمس سنين، وبين مخرجه وبنيانها خمس عشرة سنة، فلما كان جيش الحصين بن نمير، فذكر حريقها في زمن ابن الزبير، فقال ابن الزبير: إن عائشة أخبرتني أن رسول الله ﷺ قال: لولا حادثة قومك بالكفر، لهدمت الكعبة، فإنهم تركوا منها سبعة أذرع في الحجر، ضاقت بهم النفقة والخشب.

قال ابن خثيم: فأخبرني ابن أبي مليكة عن عائشة، أنها سمعت ذلك من رسول الله ﷺ قال: وقال النبي ﷺ: ولجعلت لها بابين، شرقياً وغريباً، يدخلون من هذا ويخرجون من هذا، ففعل ذلك ابن الزبير، وكانت قريش قد جعلت لها درجا يرقى الذي يأتيها عليها فجعلها ابن الزبير لاصقة بالأرض.

قال ابن خثيم: وأخبرني ابن سابط، أن زيدا أخبره أنه لما بناها ابن الزبير كشفوا عن القواعد، فإذا الحجر مثل الخلفة، فرأى الحجارة مشتبكة بعضها ببعض، إذا حركت بالعتلة تحرك الذي من الناحية الأخرى، قال ابن سابط: فأرانيه زيد ليلاً بعد العشاء في ليلة مقمرة، فرأيتها أمثال الخلف مشتبكا أطراف بعضها ببعض.

قال معمر: وأنبأنا الزهري قال: لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم، أجمرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من مجمرها في ثياب الكعبة فاحترقت، فتشاورت قريش في هدمها وهابوا هدمها، فقال لهم الوليد بن المغيرة: ماتريدون بهذا، الإصلاح تريدون أم الفساد؟ فقالوا: بل نريد الإصلاح، قال: فإن الله تعالى لا يهلك المصلح، قالوا: فمن الذي يعلوها؟ قال الوليد بن المغيرة: أنا أعلوها وأهدمها، فارتقى الوليد بن المغيرة على ظهر البيت ومعه الفأس، فقال: اللهم إنا لا نريد إلا الإصلاح، ثم هدم، فلما رآته قريش قد هدم منها ولم يأتهم ماخافوا من العذاب، هدموا معه، حتى إذا بنوها فبلغوا موضع الركن،

اختصمت قريش في الركن: أي القبائل تلي رفعه، حتى كاد يشجر بينهم، فقالوا: تعالوا نحكم أول من يطلع علينا من هذه السكة، فاصطلحوا على ذلك، فاطلع عليهم رسول الله ﷺ وهو غلام عليه وشاحا نمرة، فحكموه، فأمر بالركن فوضع في ثوب، ثم أمر سيد كل قبيلة، فأعطاه ناحية من الثوب، ثم ارتقى هو فرفعوا إليه الركن، فكان هو يضعه.

وذكر ابن جريج عن مجاهد معنى حديث أبي الطفيل المتقدم ذكره، ومعنى حديث الزهري هذا وحديثهما أكمل وأتم، وفي هذا الباب حديث تفرد به إبراهيم ابن طهمان عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ لقد هممت أن أهدم الكعبة وأبنيها على قواعد إبراهيم وأجعل لها بابين وأسويها بالأرض، فإنهم إنما رفعوها أن لا يدخلها إلا من أحبوا.

أخبرنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن دحيم، قال حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله المخزومي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، أنه سمع عبيد بن عمير يقول، اسم الذي بنى الكعبة لقريش بأقوم، وكان روميا، وكان في سفينة فحمتها الريح - يقول: حبستها فخرجت إليها قريش، فأخذ خشبها، وقالوا له: ابنها على بنيان الكنائس، قال سفيان: قال عمرو بن دينار لما أرادت قريش أن يبنوا الكعبة، خرجت منها حية، فحالت بينهم وبينها، وكانت تشرف على الجدار، قال عمرو: وسمعت عبيد بن عمير يقول: فجاء طائر أبيض، فأخذ بأنيابها، فذهب بها نحو أجياد - فيما أحسب، وذكر ابن اسحاق قال: الزبير بن عبد المطلب - فيما كان من شأن الحية التي كانت قريش تهاب بنيان الكعبة لها:-

- عجبت لما تصويت العقاب . . . إلى الثعبان وهى لها اضطراب
وقد كانت يكون لها كشيخ . . . وأحياناً يكون لها وثاب
إذا قمنا إلى التأسيس شدت . . . تهيننا البناء وقد تهاب
فلما أن خشينا الرجز جاءت . . . عقاب تتلثب لها انصباب
فضمتهما إليها ثم خلت . . . لنا البنيان ليس له حجاب
فقمنا حاشدين إلى بناء . . . لنا منه القواعد والتراب
غداة نرفع التأسيس منه . . . وليس على مسوينا ثياب
أعز به المليك بنى لوى . . . فليس لأصله منهم ذهاب
وقد حشدت هناك، بنوعدى . . . ومرة قد تعمدتها كلاب
فبؤأنا المليك بذاك عزا . . . وعند الله يلتمس الثواب

قال ابن إسحاق: فلما بلغ رسول الله ﷺ خمسا وثلاثين سنة، وذلك بعد الفجار بخمس عشرة سنة، اجتمعت قريش لبنان الكعبة، وكانوا يهمون بذلك ليسقفوها ويهايون هدمها، وأنها كانت رضما فوق القامة، فأرادوا رفعها وتسقيفها، وذلك أن نفرا سرقوا كنز الكعبة، وإنما كان يكون فى بئر فى جوف الكعبة، وكان الذي وجد عنده الكنز دويك، مولى لبني مليح بن عمرو بن خزاعة، فقطعت قريش يده، وتزعم قريش أن الذين سرقوه وضعوه عند دويك، وكان البحر قد رمى سفينة إلى جدة لرجل من تجار الروم فتحطمت، فأخذوا خشبها، وأعدوه لتسقيفها، وكان بمكة رجل قبطى نجار، فتهيا لهم في أنفسهم بعض ما يصلحها، وكانت حية تخرج من بئر الكعبة التى كان يطرح فيها ما يهدى لها، كل يوم على جدار الكعبة، وكانت مما يهايون، وذلك أنه كان لا يدنو منها أحد، إلا احزألت وكشت وفتحت فاهها، فكانوا يهايونها، فينما

هي يوماً تشرف على جدار الكعبة - كما كانت تصنع - بعث الله إليها طائراً فاخطفها فذهب بها، فقال قريش: إنا لنرجو أن يكون الله قد رضى ما أردنا، عندنا عامل رفيق وعندنا خشب، وقد كفانا الله الحية، فما أجمعوا أمرهم فى هدمها وبنائها، قام أبو وهب بن عمرو بن عائذ ابن عمران بن مخزوم، فتناول من الكعبة حجراً، فوثب من يده حتى رجع إلى موضعه، فقال: يا معشر قريش لا تدخلوا فى بنيانها من كسبكم إلا طيباً، لا يدخل فيها مهر بغى ولا بيع ربا، ولا مظلمة أحد من الناس، والناس ينحلون هذا الكلام الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، قال ابن إسحاق: وحدثني عبد الله بن أبي نجيح أنه حدث عن عبد الله بن صفوان، أنه قال - حين نظر إلى ابن الجعد بن هيرة بن أبي وهب يطوف بالبيت - : جد هذا يعني أبا وهب، وهو الذى أخذ حجراً من الكعبة فذكر الخبر - سواء - إلى قوله: مظلمة أحد من الناس.

قال ابن إسحاق: ثم إن قريشا تجزأت الكعبة، فكان شق الباب لبنى عبد مناف وبني زهرة، وكان من الركن الأسود والركن اليمانى لبنى مخزوم، وقبائل قريش انضموا إليهم، وكان ظهر الكعبة لبنى جمع وبني سهم ابني عمرو بن حصيص بن كعب بن لؤى، وكان شق الحجر لبنى عبد الدار بن قصي، ولبنى أسد بن العزى بن قصي، ولبنى عدي بن كعب بن لؤى - وهو الحطيم. قال ثم إن الناس هابوا هدمها وفرقوا منه، فقال الوليد بن المغيرة: أنا أبدؤكم فى هدمها، فأخذ المعول ثم قام عليها وهو يقول: اللهم لم ترع، قال ابن هشام: ويقال: لم نزع، اللهم إذا لانريد إلا الخير، ثم هدم من ناحية الركن فتربص الناس تلك الليلة وقالوا: ننظر، فإن أصيب، لم نهدم منها شيئاً، ورددناها كما كانت، وإن لم يصبه شيء، فقد رضى الله ما صنعنا بهدمها، فأصبح الوليد من ليلته غادياً على عمله، فهدم وهدم الناس معه، حتى إذا انتهى الهدم بهم إلى الأساس: أساس إبراهيم، أفضوا إلى حجارة خضر كالأسنة، أخذ بعضها بعضاً، قال ابن إسحاق: فحدثني بعض من روى هذا الحديث أن رجلاً من

قريش ممن كان يهدمها، أدخل عتلة بين حجرين ليقلع بها أحدهما، فلما تحرك الحجر، تنقضت مكة بأسرها، فانتهوا عن ذلك الأساس.

قال: وحدثت أن قريشا وجدوا في الركن كتابا بالسريانية، فلم يدروا ما هو حتى قرأه لهم رجل من اليهود، فإذا هو: أنا الله ذو بكة، خلقتها يوم خلقت السماوات والأرض، وصورت الشمس والقمر، وحففتها بسبعة أملاك حنفاء، لاتزول حتى يزول أخشباها^(١)، مبارك لأهلها في الماء واللبن، قال: وحدثت أنهم وجدوا في المقام كتابا فيه: مكة بيت الله الحرام، يأتيها رزقها رغدا من ثلاثة سبل، لايحلها أول من أهلها، قال ابن اسحاق: ثم إن القبائل من قريش جمعت الحجارة لبنائها، كل قبيلة تجمع على حدة ثم بنوها حتى بلغ البنيان موضع الركن، فاختصموا فيه، كل قبيلة تريد أن ترفعه إلى موضعه دون الأخرى حتى تحاوروا وتخالفوا واعتدوا للقتال، فقربت بنو عبد الدار جفنة مملوءة دما، ثم تعاهدوا هم وبنو عدى بن كعب بن لؤي على الموت، وادخلوا أيديهم في ذلك الدم في تلك الجفنة، فسموا لعقة الدم، فمكثت قريش على ذلك أربع ليال أو خمسا، ثم إنهم اجتمعوا في المسجد فتشاوروا وتناصفوا، فزعم بعض أهل الرواية، أن أبا أمينة بن المغيرة بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم - وكان يومئذ أسن قريش كلها، فقال: يا معشر قريش، اجعلوا بينكم فيما تختلفون فيه أول من يدخل عليكم من باب هذا المسجد يقضى بينكم فيه ففعلوا، فكان أول داخل - رسول الله ﷺ فلما رأوه قالوا: هذا الأمين رضينا، هذا محمد، فلما انتهى إليهم، أخبروه الخبر، فقال رسول الله ﷺ: هلم إلى ثوبا، فأتي به، فأخذ الركن فوضعه فيه بيده، ثم قال: لتأخذ كل قبيلة بناحية من الثوب، ثم ارفعوا جميعا، ففعلوا، حتى إذا بلغوا به موضعه، وضعه هو بيده، ثم بنى عليه، قال: وكانت قريش تسمى رسول الله ﷺ قبل

(١) يعني الجبلان المحيطان بمكة .

أن ينزل عليه الوحي - الأمين، قال: وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانى عشرة ذراعا كانت تكسى القباطي، ثم كسيت البرود، وأول من كساها الديباج الحجاج بن يوسف.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا أحمد ابن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال حدثنا ثابت بن يزيد - أبو زيد، قال: حدثنا هلال بن خباب، عن مجاهد، عن مولاة، أنه حدثه أنه كان فيمن بنى الكعبة في الجاهلية، قال: ولى حجر أنا نحتته بيدي، أعبدته من دون الله، وأجىء باللبن الخائر، الذى أنفسه على نفسى وعلى ولدى، فأصبه عليه فيجىء الكلب حتى يلحسه، ثم يشغر فيبول عليه، قال: فبينما حتى بلغنا موضع الحجر، وما يرى الحجر أحد، فاذا هو وسط حجارة تكاد أن تترايا فيها وجوهنا، فقال بطن من قريش: نحن نضعه، وقال آخرون: نحن، فقالوا: اجعلوا بينكم حكما، قالوا: أول من يجىء من هذا الفج، فجاء النبي ﷺ فقالوا: أتاكم الأمين، فقالوا له، فوضعه فى ثوب ثم دعا بطونهم، فأخذوا بنواحيه، فمشى معهم حتى وضعه هو.

وذكر الواقدي عن ابن أبي سبرة، عن يحيى بن شبل، عن أبي جعفر محمد ابن على، قال: كان باب الكعبة على عهد العماليق وجرهم إبراهيم - عليه السلام - بالأرض حتى بنته قريش، وردموا الردم الأعلى، وصرفوا السيل عن الكعبة، وكسوا يومئذ البيت الوصائل، قال الواقدي: وحدثنا معمر، عن همام بن منبه، سمع أبا هريرة يقول: نهى رسول الله ﷺ - عن سب أسعد الحميري - وهو تبع، وهو أول من كسا البيت، وهو تبع الآخر.

أخبرنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن دحيم، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه أن عمر بن الخطاب قدم مكة فأرسل إلى

شيخ من بنى زهرة - وكان قد أدرك الجاهلية، قال عبيدالله بن أبي يزيد، قال أبي: فذهبت معه - وعمر بن الخطاب جالس في الحجر - فسأله عمر عن بناء الكعبة، فقال: إن قريشا تقربت لبناء الكعبة، فعجزت واستقصرت، فتركوا بعض البيت في الحجر، فقال عمر: صدقت.

وبهذا الإسناد، عن سفيان، عن داود بن شابور، عن مجاهد قال: لما أراد ابن الزبير أن يهدم البيت وبينه، قال للناس: اهدموا، فأبوا أن يهدموا، وخافوا أن ينزل عليهم العذاب. قال مجاهد: فخرجنا إلى منى، فأقمنا بها ثلاثا نتظر العذاب. قال: وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم، فلما رأوا أنه لم يصبه شيء، اجترءوا على ذلك، قال فهدموا، قال: فلما بناها، جعل لها بابين، وأوطأهما بالأرض، بابا يدخلون منه وبابا يخرجون منه، وزاد فيها مما يلي الحجر ستة أذرع، وزاد في طولها تسعة أذرع، قال: فلما ظهر الحجاج، رد الذي كان ابن الزبير أدخل من الحجر فيها، فقال عبد الملك بن مروان: ودنا أنا كنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك - يعني ابن الزبير.

وذكر عبد الرزاق، قال: أخبرنا أبي، قال: سمعت مرثد بن شراحيل يحدث أنه حضر ذلك. قال أدخل ابن الزبير على عائشة سبعين رجلا من خيار قريش، فأخبرتهم أن رسول الله ﷺ قال لها: لولا حداثة عهد قومك بالشرك، لبنيت البيت على قواعد إسماعيل وإبراهيم، وتدرى لم قصروا عن قواعد إبراهيم؟ قالت: قلت: لا، قال: قصرت بهم النفقة، قال: وكانت الكعبة قد وهت من حريق أهل الشام، قال: فهدمها وأنا يومئذ بمكة، فكشف عن ربض الحجر أخذ بعضه ببعض، فتركه مكشوبا ثمانية أيام يتشهد عليه، قال: فرأيت ربيعة ذلك كخلف الإبل خمس حجارات، وجه حجر، ووجه حجر، ووجه حجران، قال: ورأيت الرجل يأخذ العتلة، فيهزها من ناحية الركن الآخر، فيهتز الركن الآخر، قال: ثم بناه على ذلك الربض، وصنع له بابين لاصقين

بالأرض، شرقيا وغربيا، فلما قتل ابن الزبير، هدمه الحجاج من ناحية الحجر، ثم أعاده على ما كان عليه. قال: فكتب إليه عبد الملك: وددت أنك تركت ابن الزبير وماتحمل، قال مرثد: وسمعت ابن عباس يقول: لو وليت منه ما كان ولي ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت، وقال ابن عباس: فلم يطاق بالحجر إن لم يكن من البيت.

وروي أن الرشيد هارون، ذكر لمالك بن أنس، أنه يريد هدم ما بنى الحجاج من الكعبة، وأن يردّه إلى بنيان ابن الزبير لما جاء في ذلك عن النبي ﷺ وامثله ابن الزبير، فقال له مالك: ناشدتك الله يا أمير المؤمنين أن تجعل هذا البيت ملعبا للملوك، لا يشاء أحد منهم إلا نقض البيت وبناءه، فتذهب هيئته من صدور الناس.

قال أبو عمر: في حديث مالك عن ابن شهاب، عن سالم المذكور في هذا الباب، دليل على أن الحجر من البيت، وقد أوضحنا ذلك بما ذكرنا من الآثار، وإذا صح أن الحجر من البيت، فواجب إدخاله في الطواف، وأجمع العلماء أن كل من طاف بالبيت لزمه أن يدخل الحجر في طوافه، وفي إجماعهم على ذلك ما يكفي.

واختلفوا فيمن لم يطف من وراء الحجر، ولم يدخل الحجر في طوافه، فالذي عليه جمهور أهل العلم، أن ذلك لا يجزئ، وأن فاعل ذلك في حكم من لم يطف، فمن لم يطف الطواف الواجب كاملا، رجع من بلاده حتى يطوف ويكمله، فهو فرض مجتمع عليه، ومن قال ما ذكرنا في الطواف وراء الحجر مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وهو قول عطاء، وابن عباس. وروينا عن ابن عباس أنه كان يقول في هذه المسألة: الحجر من البيت ويتلو قول الله - عز وجل: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. ويقول: طاف رسول الله ﷺ من وراء الحجر، وقال مالك، والشافعي، ومن قال بقولهم: من لم يدخل

الحجر في طوافه، ولم يطف من ورائه في شوط أو شوطين أو أكثر - ألغى ذلك وبني على ما كان طاف طوافاً كاملاً قبل أن يسلك في الحجر، ولا يعتد بما سلك في الحجر.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: من سلك في الحجر ولم يطف من ورائه، وذكر ذلك وهو بمكة أعاد الطواف، وإن كان شوطاً قضاءً، وإن كان أكثر، قضى مابقى عليه من ذلك، فإن خرج عن مكة وانصرف إلى الكوفة، فعليه دم وحجه تام، وروى عن الحسن البصري نحو ذلك، قال: من فعل ذلك، فعليه الإعادة فإن حل، أهراق دماً.

وفي هذا الحديث أيضاً أن رسول الله ﷺ لم يستلم من الأركان إلا ركنين: اليماني والأسود. وعلى هذا مذهب مالك والشافعي وفقهاء الحجاز والعراق من أهل الرأي والحديث، ولا أعلم في ذلك خلافاً إلا في الطبقة الأولى من الصحابة - رضى الله عنهم، فإنه روى عن جابر بن عبد الله، ومعاوية بن أبي سفيان، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، والحسن، والحسين، أنهم كانوا يستلمون الأركان كلها وروى عن عروة وأبي الشعثاء مثل ذلك، وروى عنهما خلافاً.

واختلف عن ابن عباس ومعاوية في ذلك، فروى شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل، قال: قدم معاوية وابن عباس، فطاف ابن عباس، فاستلم الأركان كلها، فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ الركنين اليمانيين، وقال ابن عباس: ليس شيء من أركانه مهجوراً، وروى هذا الخبر عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل فقلب القصة فيه، وجعل مكان ابن عباس معاوية، ومكان معاوية ابن عباس:

أخبرنا أحمد بن محمد، قال حدثنا أحمد بن الفضل، قال حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شريك، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل، قال: طاف معاوية بالبيت ومعه ابن عباس فكان معاوية يستلم الأركان كلها، فإذا استلم الركنين اللذين في الحجر، فقال له ابن عباس إن رسول الله ﷺ لم يكن يستلم هذين، فقال له معاوية: إنه ليس من البيت شيء مهجور. وجعل ابن عباس يتخافتها كلما استلم، ويقول: إن رسول الله ﷺ لم يستلم هذين، ويقول له معاوية: أن ليس في البيت شيء مهجور.

قال أبو عمر: هذه الرواية أثبت من رواية قتادة، لأن مجاهدًا روى عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه لم يستلم إلا الركنين اليمانيين، وأنه أنكر على معاوية استلامه الركنين الآخرين، فلما قال له معاوية: ليس من البيت شيء مهجور قال له ابن عباس: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾^(١).

والذي عليه جماعة فقهاء الأمصار وأهل المعرفة بالآثار، استلام الركنين اليمانيين، وذلك لحديث ابن عمر، عن النبي ﷺ بذلك^(٢)، وهو حديث لامطعن لأحد فيه، رواه عن ابن عمر سالم، ونافع، وعبيد بن جريح ويوسف بن ماهك، وغيرهم والركنان اللذان لا يستلمان، هما: الركن الشامى الذى يلى الركن الأسود، والركن الغربى الذى يقابل اليماني، وهما اللذان يليان الحجر، وقد نهى عمر بن الخطاب يعلى بن أمية عن استلام الركنين الغربيين، وهما هذان المذكوران، وقال عمر ليعلى: لنا في رسول الله أسوة حسنة.

فحصلت الرواية في ذلك عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر، وعبد الله

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣/٣) بمعناه عن أبي الشعثاء عن ابن عباس .

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٣/٣) أيضاً .

ابن عباس، ولا حجة في قول أحد مع السنة الثابتة، وروى معمر عن الزهري، عن سالم، أن أباه أخبر بقول عائشة: إن الحجر بعرضه من البيت، فقال ابن عمر: والله إنني لأظن عائشة أن كانت سمعت هذا من رسول الله ﷺ، إنني لأظن أن رسول الله ﷺ لم يترك استلامهما إلا أنهما ليسا على قواعد البيت، ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك.

قال أبو عمر: مالك أحسن إقامة لإسناد هذا الحديث عن معمر، وأحسن سياقة له منه، ومالك أثبت الناس في الزهري - والله أعلم.

حدثنا سعيد بن نصر، ويحيى بن عبد الرحمن - قراءة مني عليهما، أن محمد بن أبي دليم حدثهما، قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا إبراهيم بن حسان، قال: حدثنا أنس بن عياض، قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «ما أبالي صليت في الحجر أو في البيت».

ورواه مالك وابن عيينة، وجماعة عن هشام، عن أبيه عن عائشة - مثله.



٢ - مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : « ما أبالي في الحجر صليت أم في البيت » .

قال أبو عمر: فهذا يستند من حديث علقمة بن أبي علقمة عن أمه ، عن عائشة . - ذكره أحمد بن شعيب النسائي ، قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا عبيد العزيز بن محمد ، حدثنا علقمة بن أبي علقمة ، عن أمه ، عن عائشة قالت : « أخذ رسول - ﷺ - بيدي فأدخلني الحجر وقال : إذا أردت دخول البيت فصلي ههنا ، فإنه قطعة من البيت [ولكن قومك اقتصروا حين بنوه] ^(١) .

وقد ذكرنا بنیان الكعبة فيما تقدم من حديث ابن شهاب - والحمد لله .



(١) زيادة من: (ب) والحديث أخرجه النسائي (٢١٩/٥) ، وفيه هذه الزيادة وأخرجه أبوداود (٢٠٢٨) والترمذي (٨٧٦) وأم علقمة مرجانة هذه مجهولة لا تعرف .

الفهرس الموضوعى

فهرس الجزء الثامن

الموضوع رقم الصفحة

القسم الأول : من كتاب الحج

١- باب الغسل للإهلال

- الحديث الأول : « مرها فلتغتسل ثم لتهل » ٧
الكلام على فقه الحديث ١٠ - ١١

٢- باب غسل المحرم

- الحديث الأول : قصة اختلاف ابن عباس والمسور في غسل المحرم ١٣
الكلام على فقه الحديث ١٥
فائدة في الكلام على إجماع الصحابة ١٧
اختلاف أهل العلم في غسل المحرم رأسه ١٨

٣- باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام

- الحديث الأول : « لا تلبسوا القمص ولا العمائم ولا السراويلات » ٢٣
ذكر الإجماع على أن إحرام المرأة في وجهها ٢٤
الاختلاف في القفازين ٢٦
تغطية الوجه للمحرم ٢٧
من لم يجد نعلين ٣٠

٤- باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام

- الحديث الأول في النهي أن يلبس المحرم ثوبًا مصبوغًا بزعفران أو ورس ٣٧

٥- باب ما جاء في الطيب للحج

- الحديث الأول: « كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه » ٣٩
- الاختلاف في بقاء الطيب على المحرم بعد إحرامه ٤٤
- شرح معنى كلمة « شربة » ٤٨
- الإجماع على تحريم الطيب على المحرم بعد إحرامه ٥٠
- الحديث الثاني: انزع قميصك هذا واغسل هذه الصفرة عنك ٥٣
- شرح فقه الحديث ٥٧
- فساد قياس الطيب على الثياب والصيد ٦٤
- من أحرم وعليه قميص يخلعه ولا يشقه ٦٥
- الإجماع على ألا يصنع المعتمر عمل الحج كله ٦٨

٦- باب مواقيت الإهلال

- الحديث الأول: « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة وأهل الشام » ٦٩
- مقيات العراقيين وأهل المشرق ٧١
- الإحرام قبل الميقات ٧٣
- من جاوز الميقات ولم يحرم ٧٥
- الحديث الثاني: رواية عبد الله بن دينار ٧٩
- الحديث الثالث: إهلال النبي ﷺ من الجعرانة ٨٠

٧- باب العمل في الإهلال

- الحديث الأول: تلبية رسول الله ﷺ ٨٣
- الزيادة في التلبية ٨٥
- معنى التلبية ٨٧
- هل تكفي النية في الإحرام من غير تلبية ٨٨

- الحديث الثاني : كان يصلي في مسجد ذي الخليفة ركعتين فإذا استوت به
 راحلته أهل ٩٠
- الحديث الثالث : يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ٩٢
- ترجمة موسى بن عقبة ٩٢
- اختلاف الآثار في موضع إحرام النبي ﷺ ٩٤
- الحديث الرابع : في سؤال ابن جريج لابن عمر عن مس الأركان ولبس
 النعال السبتية ، والصبغ بالصفرة ، وبدء الإهلال يوم التروية ٩٧
- مسألة في المشي بين القبور بالنعال والحذاء ١٠١
- معنى الصبغ بالصفرة ١٠٢
- الإهلال يوم التروية ١٠٩

٨- باب رفع الصوت بالإهلال

- الحديث الأول : آتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ... ١١٣
- التفريق بين المسجد الحرام ومسجد منى في رفع الصوت بالتلبية ١١٤

٩- باب أفراد الحج

- الحديث الأول : أهل رسول الله ﷺ بالحج ١١٧
- الحديث الثاني : أن رسول الله ﷺ أفرد الحج ١١٩
- الحديث الثالث : مستخرج من الحديث الأول ١٢١

١٠- باب قطع التلبية

- الحديث الأول : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ١٢٣
- قول ثالث في المسألة ١٢٧

١١- باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى

الحديث الأول : رد عائشة على ابن عباس قوله من أهدى هديًا حرم عليه

- ما يحرم على الحاج ١٣٣
- القول في تقليد الغنم ١٣٩
- الاختلاف في إشعار البدن ١٤١
- رد حديث الباب لحديث أم سلمة : « فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئًا » ... ١٤٣
- حديث قتادة في ذلك ١٤٥

١٢- باب العمرة في أشهر الحج

- الحديث الأول : أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثًا ١٤٩
- الحديث الثاني : لم يعتمر إلا ثلاثًا إحداهن في شوال ١٥١
- الحديث الثالث : اعتمر رسول الله ﷺ قبل أن يحج ١٥٥
- شرح قوله تعالى : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ١٥٦
- تكرار العمرة في السنة الواحدة ١٦٠

١٣- باب ما جاء في التمتع

- الحديث الأول : قول سعد بن أبي وقاص صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه .. ١٦٥
- ترجمة محمد بن عبد الله بن الحارث ١٦٥
- من أنشأ عمرة في غير أشهر الحج ثم عملها في أشهر الحج ١٧٠
- حكم التمتع الذي يسوق الهدى ١٧٣
- الوجه الثاني من وجوه التمتع ١٧٥
- الوجه الثالث ١٧٦
- الوجه الرابع ١٧٩

١٤- باب جامع ما جاء في العمرة

- الحديث الأول : العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة ١٨١
الحديث الثاني : اعتمرني في رمضان ، فإن عمرة فيه كحجة ١٨٣

١٥- باب نكاح المحرم

- الحديث الأول : حديث سليمان بن يسار في تزويج النبي ﷺ ميمونة بالمدينة
قبل أن يخرج ١٨٩
سماع سليمان بن يسار من أبي رافع ١٨٩
اختلاف فقهاء الأمصار في نكاح المحرم ١٩٣
الحديث الثاني : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ١٩٦

١٦- باب حجامه المحرم

- الحديث الأول : أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم ١٩٩

١٧- باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد

- الحديث الأول : قصة أبي قتادة في صيد الحمار الوحشي ٢٠٣
اختلاف السلف في أكل الصيد للمحرم ٢٠٥
القول فيما يجب على المحرم إذا دل على الصيد فقتل ٢٠٨
الحديث الثاني : هل معكم من لحمه شيء ٢١٠
الحديث الثالث : حديث البهزي في صيد الحمار الوحشي ٢١١
معنى كلمة حاقف ٢١٣

١٨- باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد

- الحديث الأول : قصة إهداء الصعب بن جثامة للنبي ﷺ حمار وحش ٢١٧
الاختلاف فيما صيد للمحرمين أو من أجلهم ٢٢١

١٩- باب ما يقتل المحرم من الدواب

- الحديث الأول : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ٢٢٥
- معنى الكلب العقور ٢٢٧
- أقوال الفقهاء فيما يقتل المحرم ٢٣٢
- ما جاء من التابعين في ذلك ٢٣٤
- هل يقتل من الغربان غير الأبقع ٢٣٦
- الاختلاف في أكل ذي المخلب من الطير وغير ذلك ٢٣٩
- الحديث الثاني : كسابقه ولكن من رواية ابن دينار
- الحديث الثالث : مرسل عروة في الخمس الفواسق الذين يقتلن ٢٤٩

٢٠- باب الحج عمن يحج عنه

- الحديث الأول : سؤال المرأة الخثعمية في الحج عن أبيها الشيخ الكبير
- وقصة الفضل ٢٥١
- اختلاف العلماء في معنى الاستطاعة ٢٥٣
- اختلاف الفقهاء في جواز حج الرجل عن غيره ٢٥٩
- الحديث الثاني : في سؤال الرجل عن الحج عن أمه العجوز التي لا تستمسك
- على البعير ٢٦٣
- الحديث الثالث : مرسل ابن سيرين عن الحج عمن نذر أن يحج ولا يستطيع ٢٦٩

٢١- باب ما جاء فيمن أحصر بعدو

- الحديث الأول : قول ابن عمر : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا
- مع رسول الله ﷺ ٢٧١
- معنى الاشتراط في الحج ٢٧٢
- معنى الإحصار عند أهل العلم ٢٧٤

..... من أحصر بغير عدو
..... حديث : « من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل »
..... ادخال الحج على العمرة
..... الاختلاف في ترك طواف الإفاضة
..... الكلام على أنه يجزئ عن القارئ طواف واحد

٢٢- باب ما جاء في بناء الكعبة

..... الحديث الأول : في ترك النبي ﷺ إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم
..... لحدثان الناس بالكفر
..... الآثار في بيان الكعبة وابتداء أمرها
..... قصة بنيان قريش للبيت
..... الحجر من البيت